

الجزء الأول

المجتمع الصناعي والنمو

## الدرس الخامس

# المجتمع الصناعي

كانت الدروس الأربعة الأولى تمثل مقدمة عامة ، ليس فقط للموضوع الذى أتناوله هذا العام ، وإنما مقدمة لطريقة من طرق التعليم . وابتداء من اليوم سأحاول أن أميز ما أسميه « المجتمع الصناعى » ، وفى نفس الوقت أحدد الأنواع المختلفة للمجتمعات الصناعية : علينا أن نعزل الخواص المشتركة التى تميز جميع المجتمعات الصناعية والخواص التى ينفرد بها كل منها .

نستطيع أن نتصور تعريفاً بسيطاً للمجتمع الصناعى : إنه المجتمع الذى تشكل فيه الصناعة، الصناعة الكبيرة، نوع الإنتاج المميز، وبذلك يصبح المجتمع الصناعى ذلك المجتمع الذى يتم فيه الإنتاج داخل المنشآت ، مثل منشآت « رينو » أو « سيتروين » .

من هذا التعريف المبسط ، يمكننا بالفعل أن نستخلص عدداً من خواص الاقتصاد الصناعى . فنحن أولاً نلاحظ أن المنشأة منفصلة تماماً عن الأسرة . وانفصال مكان العمل عن محيط الأسرة - حتى فى مجتمعاتنا - هو شرط لا يمكن أن يكون عاماً بأى حال . فالمنشآت الحرفية وعدداً كبيراً من المنشآت الريفية تبين أن انفصال مكان العمل والمنشأة من جهة ، عن الأسرة من جهة أخرى ، ليس ضرورة تاريخية .

وفى المقام الثانى ، فإن المنشأة الصناعية تأتى بطريقة جديدة لتقسيم العمل . إنها بالفعل تقتضى ، ليس فقط التقسيم الذى كان قائماً فى جميع

المجتمعات بين قطاعات الاقتصاد ، بين الفلاحين والتجار والصناع ، ولكنها تقتضى نوعاً من التقسيم داخل المنشأة ، تقسيم تكنولوجى للعمل الذى يعتبر إحدى مميزات المجتمعات الصناعية المعاصرة .

وفى للمقام الثالث ، فإن المنشأة الصناعية تقوم على تجميع رأس المال . وتتطلب الحضارة الصناعية أن يعمل كل صانع برأس مال كبير وأن يتجدد رأس المال هذا . ومن مفهوم المجتمع الصناعى يمكن أن يخرج مفهوم الاقتصاد المتقدم . ويمكن بهذه المناسبة أن نسوق عبارة ماركس الشهيرة التى تقول : « جمعوا ، جمعوا ، ذلكم هو القانون والأنبياء » لقد أعلن ماركس هذه العبارة لى يميز المجتمع الرأسمالى . ونحن نعرف عن طريق الخبرة التاريخية الحاضرة أن تجميع رأس المال لا يميز المجتمعات الرأسمالية وحسب ، وإنما يميز كل المجتمعات الصناعية . فقد كان من الممكن دون أدنى شك أن يقوم ستالين بتطبيق عبارة ماركس على مجتمعه .

ومنذ اللحظة التى يحتاج فيها العامل إلى رأس مال كبير ، يزدهر ، تعرض فكرة رابعة ، وهى فكرة الحساب العقلى . فى منشأة كبيرة كاللتين ذكرتهما يلزم أن نحسب بصفة مستمرة ، لى نحصل على أقل ثمن للكلفة ، حتى نجدد رأس المال ونزيده . وما من مجتمع صناعى حديث يستطيع أن يشذ عما اعتاد الاقتصاديون البرجوازيون ، وكذلك الاقتصاديون الماركسيون ، أن يطلقوا عليه الحساب الاقتصادى . وسوف تناح لنا الفرصة لمعرفة إلى أى مدى تختلف طريقة الحساب تبعاً لاختلاف النظام ، ولكننا ، فى نقطة البداية ، نستطيع القول بأن كل مجتمع صناعى يستلزم حساباً اقتصادياً دقيقاً ، بدون تقاع خسائر فادحة فى الثروات والطاقة .

إنى أقول حساباً اقتصادياً ولا أقول حساباً تكنولوجياً . ولى نضرب مثلاً للتفريق الضرورى بين الحساب التكنيكى والحساب الاقتصادى ،

نأخذ مشروع السكك الحديدية الفرنسية ، الذي يعتبر معجزة من الوجهة  
التكنيكية ولكنه من الوجهة المالية يعتبر في حالة عدم توازن دائم . وأنا  
لا أقول إن عدم التوازن ناتج عن كمال المشروع من الناحية التكنيكية  
ولكن إدخال التحسينات التكنيكية يجب أن يخضع للحساب . فن الواجب  
أن نعرف هل من المرجح أن نحل جهازاً أكثر كمالاً محل جهاز ليس من  
الطراز الحديث . وإذا كانت مشكلة استبدال آلة تعرض لمشروع خاص  
كمشروع السكك الحديدية ، فإنها تعرض كذلك لمجموع وسائل  
المواصلات . كيف توزع المواد بين السكك الحديدية ووسائل النقل بالسيارات؟  
وفي حساب أكثر اتساعاً كيف توزع إمكانيات المجموعة بين الاستخدامات  
المختلفة؟ إننا في مجال الاقتصاد الصناعي لا نستطيع بحال أن نحقق في  
وقت واحد كل ما ييسر التكنيك تحقيقه .

وفي ميدان الصحافة ، كثيراً ما تصادفون أمثلة توضح عيوب المجتمع  
الذي نعيش فيه . ففي الواقع ليس هناك مجال لأن نستخدم في كل وقت  
جميع الوسائل التكنيكية الراقية ، لأن هذا يستلزم رهوس أموال بلا حدود  
وبالتحديد ستلاحظون دائماً تأخراً ، في بعض القطاعات بالنسبة للإمكانيات  
التكنيكية . ولكني نعرف الوسائل التكنيكية التي يجب أن نستخدمها  
علينا أن نتبع حساباً اقتصادياً .

أخيراً ، فإن خامس هذه الخصائص التي يمكن أن نستخلصها من فكرة  
المنشآت الصناعية ، هي التركيز العالي في مناطق العمل . وهنا تظهر مشكلة  
ملكية وسائل الإنتاج .

هناك تركيز عمالي في كل مجتمع صناعي ، أي كانت قوانين ملكية وسائل  
الإنتاج . ولكن بالطبع ، عندما يكون هناك مئات أو آلاف العمال في  
جهة ، وعدد قليل من الملاك في الجهة الأخرى ، فإن مشكلة معينة لا بد وأن  
تعرض وهي المشكلة الخاصة بالعلاقة بين هؤلاء للملاك وبين العمال المكسدين .

إن جميع المجتمعات الصناعية تستلزم إيجاد تنظيم معين للجواهر العاملة ومناقشة مشكلة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج .

إن فكرة الملكية الجماعية قديمة قدم العالم ، قديمة قدم المجتمعات المعقدة ، قديمة قدم الحضارات المعروفة . لقد كان هناك دائماً في فترات معينة أناس يعترضون على الفوارق التي تجرّها الملكية الخاصة ، وكان هؤلاء الناس يحملون بالملكية العامة التي تضم حداً للفوارق . ولكن مما ينافي العقل أن نخلط بين الحلم الاجتماعى القديم ، وبين المشكلة الاجتماعية التي تمانها المجتمعات الصناعية ، لأن هذه هي أول مرة يوجد فيها تركيز شديد للعمل ، إنها أول مرة يبدو فيها أن وسائل الإنتاج تفوق بأبعادها إمكانيات الملكية الفردية ، ونتيجة لذلك ، تثير التساؤل الذى يستهدف معرفة الدين يجب أن تؤول إليهم هذه الوسائل .

إن فى وسعنا إذن أن نستخلص عدداً من مميزات مجتمعاتنا الصناعية من هذه النبذة المبدئية عن المجتمع الصناعى .

ومع ذلك فإن هذا التحليل يبدو لى سطحياً وأود أن أحاول تعميمه مبيناً باختصار ماهية النظام الاقتصادى بطريقة أسترخص بها وجهات النظر المختلفة التى يمكن أن نبديها فى مراقبتنا له ، الأمر الذى سيتيح لنا أن نميز بطريقة أكثر دقة نوعاً من المجتمع الصناعى وهو المجتمع الرأسمالى .

إن مفهوم الاقتصاد نفسه يصعب تحديده . هناك نوعان من التعريف . ظاهراً أننا نرجع إلى حاجات الأفراد فنحنى بالاقتصاد النظام الذى يستهدف إشباع حاجات الناس . ولكن هذا التعريف غير كاف . أولاً لأن هناك حاجات مثل الحاجة الجنسية ، التى لا يمكن أن نقول إن إشباعها يستلزم نشاطاً اقتصادياً بالمعنى المعروف ، ثم إننا لم نستطع أبداً أن نعدد حاجات الناس بطريقة دقيقة . ونستطيع أن نقول بطريقة متناقضة فى ظاهرها ، لكنها عادية فى الواقع ، أن الإنسان حيوان حاجاته التى تبدو له غير جوهرية هى أيضاً حاجات ملحة مثل الحاجات

الجوهرية . فإِنْ تشبّع الحاجات الرئيسية ، كالحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى المأوى ، حتى تظهر حاجات اجتماعية كالحاجة إلى التعارف والهيبة والقوة ، بحيث يصبح من المستحيل القول بأن هذه الحاجات اقتصادية وتلك الحاجات ليست كذلك .

أما النوع الثاني من التعريف فإنه يستند إلى معنى النشاط الاقتصادي ، أو إذا استعملنا لغة ماكس وير ، فإنه يستند إلى المفهوم الذي يكونه الناس ، من خلال سلوكهم ، عن الاقتصاد .

وفي هذه الحالة فإننا نطلق كلمة الاقتصاد على إدارة الثروات النادرة أو علاقة الوسائل بغية الوصول في حدود ندرة الوسائل وقابليتها للاستثمارات المتعاقبة .

إن تعريف الاقتصاد بالخاصة ذات المدلول للنشاط هو تعريف مقنع بالنسبة للمجتمعات المتطورة . أما في مجتمعاتنا فإن الأهداف التي يسعى لتحقيقها الأفراد متعددة واضحة . فالحاجات والرغبات في تزايد مستمر ، ووسائل إشباعها عديدة ، وهي تتضمن استثمارات متعاقبة ، فبوجه خاص يستتبع تداول استخدام العملة وتمميم تحديد الثروات بالعملة فكرة الاختيار والاستثمارات للتعاقبة للوسائل لبلوغ الأهداف . فإن العملة هي إحدى الوسائل العامة لبلوغ الأهداف التي يسمى إليها كل إنسان .

ومشكلة هذا التعريف للاقتصاد على أساس الاستخدام التعويضي للوسائل النادرة ، هي أنه في المجتمعات الصغيرة ، المجتمعات القديمة ، يكون من المستحيل تقريبا ، عزل النشاط الذي يتصل بهذا الاختيار العقلي عن الوسائل ذات الأهداف المحدودة . فالوسائل في المجتمعات البسيطة لا تمثل موضوع الحساب التعاقبي . والحاجات أو الغايات محدودة بسخاء تحديداً نهائياً ، عن طريق العرف أو عن طريق اعتقادات دينية . إننا نجد صعوبة في عزل الحساب

الاقتصادى أو حساب الاستعمال العقلى للوسائل النادرة ، وليس القطاع الاقتصادى والنشاط الاقتصادى فى المجتمعات البدائية فى عزلة عن المجتمع ككل . إن ألوان النشاط الاقتصادى للناس لا يمكن فصلها لأن الغايات كالوسائل تحددها اعتقادات تبدو لنا خارجة عن نطاق الاقتصاد .

إن صعوبة كل من هذين التعريفين ليس من المستحيل التغلب عليها إذا شدنا أن نتذكر أن المفاهيم فوق — التاريخية تتسم بظايم شكلية ، وأنها ، لسكى نعود إلى التاريخ ، يجب أن نميز هذه المفاهيم الشكلية .

فالإنسان بصفته حيوانا عليه بلاشك أن يشبع بعض الحاجات الأولية حتى يواصل الحياة ، والإنسان بصفته إنساناً تقوم عليه المجتمعات ، يشعر بحاجات غير عضوية ، ليست أقل إلحاحاً ولا أهمية عن الحاجات المسماة أولية . لجميع المجتمعات فقيرة وتسعى إلى حل مشكلة نسميها المشكلة الاقتصادية ، وهذا لا يعنى أن جميع المجتمعات تدرك المشكلة الاقتصادية ، أى التنظيم العقلى للوسائل النادرة . إن كل المجتمعات لديها اقتصاد فى ذاتها ، ولكنها ليس لديها اقتصاد لذاتها ، وبطريقة أبسط ، فإن كل المجتمعات لديها اقتصاد وتقوم بحل مشكلاتها الاقتصادية ، ولكنها لا تنص جميعاً على ذلك صراحة فى ألفاظ اقتصادية .

وفى المجتمعات التى ليس فيها عزل للنشاط الاقتصادى ، فإننا نكاد نعتبر إشباع الحاجات الأولية أمراً اقتصادياً بحتاً . ولكن هذا ليس أكثر من عرف . ففى هذه المجتمعات ، ويوجد فى الواقع كثير من الحاجات الأولية التى يمكن أن نسميها اقتصادية ، غير أن هناك بصفة خاصة عدم عزل للنشاط الاقتصادى .

ولكن ، على أية حال ، فإن الاقتصاد ، حتى فى المجتمع المسمى بالمجتمع البدائى ، يتضمن الإنتاج ، وتداول الثروات والاستهلاك .

إن الإنتاج ، أى المجهود أو العمل الذى يبذل فى سبيل جنى ثمار الأرض أو تحويل المواد الأولية ، قائم منذ أن ترك الإنسان الجنة الأرضية . إن وضع الإنسان يجعل من المستحيل عليه أن يعيش دون إشباع لحاجاته ولايتأنى إشباع هذه الحاجات بغير عمل معين .

وهذا العمل ينظر إليه من وجهات نظر ثلاث رئيسية :

أولاً : وجهة نظر تكنولوجية ، ماهى الآلات التى يتحكم فيها الإنسان أو المجتمع الذى تقوم بدراسته ؟

ثانياً : وجهة نظر قانونية : من هو مالك المعدات وبوجه خاص الأرض ؟

ثالثاً : ما هو التنظيم الاجتماعى والإدارى للعمل للشترك ؟

إن دافع ماركس إلى ذكر علاقات الإنتاج دافع غامض ، لأنه لايفصل بطريقة دقيقة بين وجهة النظر التكنولوجية ووجهة النظر القانونية ووجهة النظر الاجتماعية أو الإدارية . إن هذه الأنواع من التمييز أساسية ، وستتاح لنا الفرصة لرؤية ذلك ، لأننا لانستطيع أن ندرك المشكلات الاقتصادية فى عصرنا إذا لم نفرق من جهة بين ماهو مشترك فى كل إنتاج محدد بطريقة تكنولوجية ، ومن جهة أخرى بين الاختلافات القانونية التى تنجم عن ملكية الآلات . وكذلك الاختلافات الإدارية التى تنجم أو لاتنجم عن هذه الاختلافات القانونية .

إن الوجه الآخر لسكل هذا النظام الاقتصادى هو ما نستطيع أن نطلق عليه التبادل . وهو التبادل والتوزيع .

وتنشأ مشكلة التبادل عن أنه حتى فى أكثر المجتمعات بساطة ، يوجد نشاط اجتماعى أو جماعى للإنتاج . وليس هناك مجتمع يحتفظ كل من أنتجوا

فيه بثروات لأنفسهم ، هناك دائماً حد أدنى للمبادلة يستتبع مشكلة تجارية وعملية توزيع . يجب أن ندرس النظام الاقتصادي من وجهة نظر التبادلات، ومن وجهة نظر النظام الذي يسمح بالمبادلات ، أى من وجهة النظر النقدية، وأخيراً من وجهة نظر توزيع الثروات . أو درجة المساواة أو تفاوتها في الاستهلاك .

وأخيراً ، فإن كل اقتصاد يستهدف إشباع رغبات أو حاجات ، فالهدف الأخير هو الاستهلاك . ودراسة الاقتصاد عن طريق علاقته بالاستهلاك هو أولاً بحث عما يريد المجتمع أن يستهلكه، أى معرفة الأهداف التى يسمى إليها ، ومعرفة الثروات التى يتمسك بها ويريد أن يحصل عليها . إن دراسة الاستهلاك فى مجتمع معقد ، هى تحديد لمستوى استهلاك المجتمع الكلى ، أو طبقة معينة أو أفراد معينين ، وهو أيضاً محاولة لتحديد بها كيف أن الأفراد، ابتداء من كمية معينة من الموارد يوزعون استهلاكهم حسب رغباتهم ، الأمر الذى يقودنا إلى التفريق بين مانسيه مستوى المعيشة وهو مفهوم كمي، وطريقة المعيشة ، وهى مفهوم كيفي .

إن الاقتصاد فى مجموعه يمكن إدراكه بطريقة تركيبه استناداً إلى اعتبارات مختلفة :

١ - تقسيم العمل ونوع تقسيمه فى المجتمع الكلى .

٢ - الروح أو البواعث المحركة للنشاط الاقتصادي .

وأنا أدرج هنا على الفور ، تمييزاً بسيطاً ، ولسكنه أساسى . إن من الممكن أن ننتج مباشرة بغرض إشباع حاجات ، أو أن ننتج بغرض البيع فى الأسواق أى بغرض تحقيق أرباح . وما من فلاح فى فرنسا إلا ويخصص جزءاً من إنتاجه لحاجاته الخاصة ويخصص جزءاً آخر لبيع فى الأسواق . هذان الباعثان يمكن تطبيقهما سواء فى مجال المجموع الجزئى أو فى مجال المجموع الكلى . إن لدينا مجتمعات

يسودها النشاط المباشر الذي يستهدف إشباع الحاجات ، ومجتمعات يسيطر عليها باعث المنفعة ، يعمل فيها الناس أساساً بفرض البيع في الأسواق وتحقيق الأرباح .

٣ - طريقة نظام أو نوع تنظيم الأسلوب الاقتصادي .

في أي اقتصاد ، يجب أن نحدد الأهداف ، ونوع الوسائل ، وأخيراً يجب أن نوازن بين ما تنتجه وما تقوم بشرائه .

هناك على الأقل نوتان بسيطان. من النظام الاقتصادي ، الأول هو النظام الناتج عن قرار مركزي أو تخطيطي ، والآخر هو التنظيم الخاضع لمؤثرات السوق. إنهما نوتان مجردان. تدار منشأة صناعية كبيرة مثل مصانع رينو بالطريقة المركزية ، وهي تضم خطط الإنتاج اللازمة لعام ، ولكنها قد تسير عليها بصفة أعوام ، غير أن هذه الخطط تخضع للراجعة لأن بيع عربات رينو ليس مخططاً ، ولا يمكن وضع تخطيط له ، وهو يرجع إلى رغبات المستهلكين . إن جميع المشروعات الاقتصادية تتضمن خليطاً من النظام القائم على أساس قرارات مركزية ، والنظام القائم على التوفيق بين العرض والطلب في الأسواق .

والنموذج المثالي للاقتصاد المخطط ، هو الاقتصاد الذي يقوم فيه القائمون على التخطيط ، في بداية العام ، بتقرير مجموع ما سيتم إنتاجه ، ومجموع الدخول المخصصة لمختلف الأفراد ، ونتيجة لذلك ، يحققون التوفيق بين الإنتاج وبين طاب القرار المركزي لمكتب الخطة ، ولست في حاجة إلى أن أقول لكم بأن الاقتصاد كامل التخطيط لم يتم أبداً ولا يمكن أن يقوم . غير أن هناك اختلافات قصوى في درجات التخطيط أو في درجات فاعلية مؤثرات السوق - فإن اختلافات المجتمعات الصناعية ترجع إلى حد كبير ، ليس إلى التعارض الواضح بين السوق والتخطيط ، وإنما ترجع إلى الجزء المخصص للسوق والجزء المخصص للتخطيط .

٤ - الجزء المتوقع لوظائف الدولة وابتكارات الأفراد في النظام الاقتصادي .

إنني لا أحب التعارض بين الاقتصاد الفردي والاقتصاد الذي تنظمه الدولة لأنه ملتبس ويمرح بين مقياسين واضحين . فهنا مقياس واضح وهو ملكية وسائل الإنتاج ، الملكية الفردية أو الجماعية ، ومقياس آخر واضح وهو نوع تنظيم الاقتصاد . إن فكرة دور الدولة ، باستعمال دارج يجب أن تنفرع إلى عدد معين من المقاييس أكثر تحديداً .  
وبين وجهات النظر المختلفة هذه التي نستطيع بناء عليها أن ندرس كلا اقتصاديا ، أيهما يعتبر أكثر أهمية ؟

لن أحاول أن أقيم نظرية عامة لأنواع الاقتصاد ، لأن هدف هذه الدروس هو أن أقترح طريقة لتصور المشكلات الخاصة بعلم الاجتماع ، ويهمني أكثر أن أبين لكم طابع أغلب التميزات التي تفرق بين أنواع الاقتصاد ، وهو يجعل منها مشكلة ، عن أن أفرض عليكم تصنيفاً معيناً من بين مختلف التصنيفات .

لنلاحظ أنه بالنسبة للتاريخ البدائي وما قبل التاريخ ، فإن المؤرخين ، وعلماء أصول السلالات البشرية ، أو علماء الآثار ، يستندون في العادة ، إلى ما أطلقت عليه وجهة النظر التكنولوجية . وبالفعل فإنه بالنسبة لبداية الجنس البشري فإن كنيته وكمية الآلات المتوافرة هي التي تحدد ، ليس الطريقة الإجمالية التي عاش بها الناس ، وإنما تحدد الدائرة التي يمكن بداخلها أن تتغير مختلف أشكال الوجود البشري .

أما فيما يخص المجتمعات التاريخية المعقدة التي قام شبلنجر وتوينبي بدراستها وأطلقا عليها مجتمعات الحضارة أو الثقافة ، فإنها جميعاً تتضمن نشاطاً في تربية الحيوانات والزراعة كهد أدنى لأنواع النشاط ، وعلى ذلك

فإن وجهة النظر التكنولوجية غير كافية ، لأنه عند نقطة معينة من التكنولوجيا تخرج أنماط مختلفة للملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الطبقات . إننا لا نستطيع ، في مجرى تطور المجتمعات التاريخية ، ربط كل من التغييرات بتحول تكنولوجي . إن ما تسمح به التكنولوجيا إنما هي تقديرات أو أحكام واسعة غامضة . لنفترض مثلاً ، أن في الولايات المتحدة يعمل ٧٪ من الشعب العامل في الزراعة وأن ٤٥٪ منه يعملون في الصناعة وأن الباقي يعمل في القطاعات الأخرى . إن هذا التوزيع يتطلب قوة منتجة ، على حد تعبير ماركس ، لم تكن موجودة قبل العصر الحديث . إن كمية معينة من الطاقة المتوافرة تحدد مدى معيناً لتغير المجتمعات ولكنها لا تحدد تنظيمها بالتفصيل . فإنه يبدو أن المجتمعات الحديثة تدرج تحت نوع جديد مبتكر نظراً لإمكانية طاقتها بالذات . ونحن نستخدم عادة مفهوم العبد الميكانيكي ، أى بالتقريب الطاقة التي يمثلها العمل المادي لرجل طيلة ثمان ساعات يومياً لمدة ٣٠٠ يوم . لقد كان لدى المجتمع الفرنسي عام ١٩٣٨ على هذا الحساب ١٥ عبداً ميكانيكياً ، وفي نفس العصر كان لإنجلترا ٣٦ والولايات المتحدة ٥٥ ، فإذا ضربت هذه الأرقام في عشرة استطعنا أن نتصور نوعاً من المجتمعات الجديدة بالنسبة لجميع المجتمعات المعروفة في الماضي .

إن التصنيفات التي تتناول أنواع المجتمعات ترجع إلى إحدى وجهات النظر التي عدتها . وواحد من شهيراتها هي وجهة نظر عالم الاقتصاد الألماني كارل بوخر ( Karl Bucher ) الذي كان يرى أن التاريخ الاقتصادي يقتصر على تعاقب ثلاث مراحل : الاقتصاد المنزلي المغلق ، واقتصاد المدينة ، والاقتصاد الوطني ، ويستند هذا النوع من التصنيف إلى دائرة التداول ، ويزعم أنه يحدد مواصفات الاقتصاد مستنداً إلى اتساع الدائرة التي تتداول بداخلها المنتجات . وفي وسعنا أن نحصل على عدد من الملامح التاريخية الملموسة مبتدئين من هذه النقطة ، ولكن ليس هناك تعاقب دقيق لهذه

الأنواع الثلاثة، وفوق ذلك فإنها في نفس الوقت أنواع جزئية وأنواع تنطبق على المجتمعات السكّية .

وهناك تصنيفات أخرى ترجع إلى الوسائل التي يستخدمها الحساب الاقتصادي والتي تستعمل من أجل المبادلة : الاقتصاد الطبيعي ، والاقتصاد النقدي ، واقتصاد الائتمان .

وهناك تصنيف آخر ، أريد أن أحدثكم عنه قليلا ، بسبب شهرته ؛ إنه تصنيف ماركس الذي تجدونه في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» حيث يذكر ماركس أن في استطاعتنا أن نميز طريقة الإنتاج البدائي وطريقة الإنتاج القديم القائمة على الرق ، وطريقة الإنتاج الإقطاعي القائمة على القنية ، وأخيراً ، نستطيع أن نميز طريقة الإنتاج الرأسمالي القائم على الاستئجار .

إن تصنيف ماركس يتخذ علاقة الناس داخل الإنتاج كمرکز للتحليل التاريخي . ونحن نستطيع أن نخرج بمدد من الملاح المميز للاقتصاد القديم ، واقتصاد العصور الوسطى والحديثة ، من مفهوم الرق والقنية ، والاستئجار ، ولكننا بالتأكيد لا نستطيع أن نستخلص منها جميع الملاح المميزة لأنواع الاقتصاد ، لذلك فلن أقترح عليكم تصنيفاً جديداً . إن تعديد المقاييس كان يستهدف أساساً أن أوضح لكم أنه ، لكي نفهم كلاً اقتصادياً ، فينبغي أن ننظر إليه من وجهات نظر عديدة . إننا اليوم بما لدينا من معلومات ، لا نستطيع أن نؤكد سيطرة مقياس من المقاييس وكفايته لتحديد الشكل الاقتصادي .

فالاقتصاد الذي يقوم على الاستئجار ، أي الفصل بين أصحاب العمل والعمالين ، في وسعه أن يميز اقتصاد الهند المعاصرة وكذلك اقتصاد الولايات المتحدة . والقول بأن الاقتصاد في كلا البلدين يقوم على أساس الاستئجار ، حكم محدود الفائدة ، لأن البلدين من الاختلاف بحيث إن ما يجب أن يجذب

انتباهنا إنما هو الفرق بين أشكال الاستئجار أكثر من جمهور الاستئجار .  
إن ما يجب أن نسعى إليه هو تحديد مدى التغير ، ابتداء من مقياس معين في الواقع .

لنفترض أننا نقول حسب المنهج للماركسي : إن أنواع الاقتصاد الرأسمالي الحديث تقوم على الاستئجار . هناك إذن فصل بين العاملين وآلة الإنتاج . فالآلة يملكها صاحب أعمال أو رأسمالي . أما العامل فلا يملك شيئاً غير قوة عمله . والمشكلة العلمية هي الآتية : ما هي المميزات التي يمكن أن نجدها في كل اقتصاد يوجد فيه فصل بين صاحب العمل والأجراء ، وما هو مدى التباين في الاقتصاد القائم على الاستئجار ؟

ولنعد بالذاكرة إلى ما قلناه عن كل اقتصاد صناعي . المنشأة منفصلة عن الأسرة ، وينتج عن ذلك نوع جديد من الإنتاج ، تقسيم تكنولوجي للعمل ، تجميع لرأس المال والسمة والتقدمية في الاقتصاد ، الحساب الاقتصادي يصبح محتماً ويستتبع ذلك تركيز عمالي .

والآن وقد استعرضنا مختلف المقاييس الممكنة فلنا أن نتساءل . هذه الملامح الخمسة نصادفها في الاقتصاد السوفيتي كما نصادفها في الاقتصاد الرأسمالي . فقيم التعارض ؟ أو بالأحرى ، ما هي أوجه الاختلاف بين أنواع المجتمعات الصناعية ؟

إن التعارض بين هذين النوعين من الاقتصاد يقوم أساساً على نقطتين :  
١ — ملكية وسائل الإنتاج : فوسائل الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي ملك لبعض الأفراد وليس للدولة .

٢ — طريقة التنظيم : إننا نستطيع أن نقول بطريقة مبدئية ، إن توزيع الموارد من جهة يتحدد بطريقة مطلقة عن طريق مكتب الخطة ، وإن توزيع الثروات من جهة أخرى تحدده في السوق قرارات الأفراد ، أو إن التوازن

بين العرض والطلب يتم أحياناً عن طريق التخطيط ، وأحياناً أخرى عن طريق التقريب في السوق . ولنبحث عن نتائج هذه التعرضات الأساسية التي سنخرج منها بتعرضات فرعية .

إن من الممكن ، بل ومن اللازم ، أن نتساءل عن مدى تغيير العلاقات بين الشركاء والإنتاج ، أى إلى أى حد تتباين العلاقات بين العمال وقادة الإنتاج في نظام الملكية الخاصة ، ونظام الملكية العامة . إلى أى مدى تختلف دوافع النظام الاقتصادي حسب التنظيم المتبع ؟ أو بطريقة أكثر دقة إلى أى مدى يقوم دافع المنفعة بدور مشابه أو مختلف في كلا النظامين ؟

إننا إذا مزجنا المقاييس المختلفة التي عدتها لكم اليوم نستطيع أن نقول ان النظام الرأسمالي هو :

- ١ - نظام وسائل الإنتاج فيه موضوع ملكية خاصة .
- ٢ - نظام تنظيم الاقتصاد فيه غير متمركز ، أى إن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لا يقوم بصفة نهائية بمقتضى قرارات مخططة ، وإنما يسير متدرجاً متفصلاً طريقه في السوق .
- ٣ - نظام أصحاب العمل والعمال فيه منفصلون فيه كل عن الآخر ، بحيث إن البعض لا يملك سوى قوتهم في العمل والآخرين ملاك لوسائل الإنتاج ، ومن ثم العلاقات المسماة بملاقة الاستئجار .
- ٤ - نظام الدافع المهيمن فيه هو البحث عن الكسب .

٥ - نظام يسبب توزيع الثروات حسب تخطيط معين ، تقلباً في الأسعار في كل سوق جزئية ، بل وفي الاقتصاد ككل ، وهو ما نطلق عليه في لغة الهجوم ، الفوضى الرأسمالية . فإدام التنظيم غير مركز ، فلا مفر من أن تتذبذب أسعار المنتجات في الأسواق تبعاً للعرض والطلب ،

ومن السهل أن ندرك أن المستوى العام للأسعار نفسه يتذبذب في الأسواق تبعاً لزيادة أو نقص الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي . وإنه نتيجة لذلك يحدث من وقت لآخر ، ما نسميه بأزمات « عادية أو غير عادية » .

وفي الواقع ، ليس هناك مجتمع رأسمالي يمكن أن نطلق عليه مجتمعا رأسماليا بصورة كاملة وبصورة مثالية . ففي المجتمع الفرنسي الحاضر يخضع جزء من الصناعة للملكية الجماعية . ومن جهة أخرى ، ليس صحيحاً أن جميع العاملين في المجال الاقتصادي لنظام رأسمالي ، لا يحركهم سوى الرغبة في الكسب والمنفعة . إننا لا نسمى إلا لتوضيح الملامح الأساسية للنظام الرأسمالي الخاص .

لماذا يبدو النظام الرأسمالي في نظر بعض الناس وكأنه الشر بعينه ؟ إنني حتى الآن لم أصدر حكماً تنوعياً ، ولكننا الآن ينبغي أن نقارن هذا النظام بأنواع النظم الأخرى الممكنة ، وبأنواع الملكية وأنواع الإنتاج الممكنة .

ما هي الانتقادات الأساسية التي توجه إلى الاقتصاد الرأسمالي ؟ يوجد في هذا الموضوع جانب فكري . فنذ قرن كانت معاداة الرأسمالية أمراً قاضياً ، أما اليوم فإن عدم معاداة الرأسمالية هو الأمر الفاضح . إنني شخصياً لا هذا ولا ذاك ، ولكنني أود أن أستعرض الحجة الرئيسية لدعوى الاتهام حتى أحاول أن أحلل النظام الرأسمالي عن كذب .

يبدو لي أنهم يأخذون عليه بصفة أساسية ، أولاً أنه بوصفه هذا يتضمن استقلال العمال ، ثم يأخذون عليه ثانياً أنه نظام غير خفي ، يقوم على السعي وراء الكسب ، وثالثاً يأخذون عليه أنه يؤدي إلى عدم مساواة . قصوى في الدخول ، ثم في المرئبة الرابعة يأخذون عليه أنه خاضع للنفوضى ،

أى لعدم التخطيط بسبب عدم التوزيع الإرادى لثروات والدخول ، ونتيجة لذلك أنه ينطوى دائماً على خطر الأزمات .

وثمة حجة أخيرة سأبحثها فيما بعد وهى الدمار الذاتى للأعمالية ، فن وجهة نظر معينة ، فإن نظاماً كالذى قمت بتعريفه ، يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى تنظيم غير مركزى ، هذا النظام من الممكن أن يهدم نفسه . إننا سنقوم اليوم ببحث سريع للحجة الأولى . إننا سنستند فى بحثنا دون تفضيل إلى حجة ماركس الكلاسيكية التى يسوقها فى « رأس المال » ، ألا وهى نظرية فائض القيمة ، تلك النظرية التى اشتقت منها الفكرة العامة عن الاستغلال . إن أصحاب النظريات الحاليين فى شرح الاستغلال لم يقرأوا كلهم « رأس المال » ولكن ، كما تلمون ، فإن الفكرة عندما تشيع لا تكون هناك حاجة إلى الرجوع للنص الأصيل .

إذا كنا نعى أن هناك استغلالاً بمجرد قيام فوارق فى الأجور ، فن الطبيعى أن المنشآت الرأسمالية الكبرى تتضمن استغلالاً ، لأن فوارق الدخول فيها واضحة جلية . بل ونستطيع أن نقول ، دون إفراط فى التشاؤم ، إن الدخول تسيير نحو الزيادة . كلما بعثت الأعمال على البهجة والمتعة ، كان العمل ممتعاً . إن أكثر الأعمال سوقية ، وأقلها جدارة ، تبدو لنا كرهبة أكثر من غيرها ، يجزى أصحابها عنها أسوأ الأجور . وفوق ذلك يمكن أن نضيف أن هذه اللازمة ليست مقصورة حتى وقتنا الحاضر على المجتمعات الرأسمالية ، ولكننا نصادفها فى كل المجتمعات المعروفة بما فيها المجتمع السوفيتى .

إننا إذا تركنا جانباً فكرة عدم المساواة ، فإن فكرة الاستغلال تدور حول فائض القيمة . إن خلاصة الحجة هى الآتى : ينتج العامل بعمله قيمة معينة فى حين يحصل من أجره ، على قيمة أدنى من التى أنتجها

بعمله . ومن الممكن أن تتمتع الحجة باستخدام نظرية قيمة العمل ونظرية  
ماركس عن الأجر . إنني أدع هذه النظرية جانباً ، فقد تذهب بنا بعيداً  
جداً . ولكن هذا لا يمنع من أن تكون عقدة الحجة هي ما يأتي : ينتج  
العامل بعمله كمية معينة من القيمة ، وهو يتلقى مقابلاً أدنى مما أنتجه ، أما  
الباقى فيذهب أرباحاً للأسمايين .

يجب أن نبدأ بالاعتراف بجانب الحقيقة في الحجة . فالعامل يتلقى بأجره ،  
والكتلة العاملة تتلقى بمجموع أجورها مقابلاً يقل كثيراً مما قاموا  
بإنتاجه . ولكن الوضع لا يمكن أن يكون غير ذلك في اقتصاد من الطراز  
الحديث . إن الاقتصاد الحديث ، الذى حددناه بأنه اقتصاد تقدمى ، يفترض  
أن مجموع السكان لا يستهلك سنوياً مجموع القيمة التى قاموا بإنتاجها ، ففى  
اقتصاد يقوم على التخطيط الكامل يجب أن يكون هناك أيضاً فائض فى  
القيمة ، أى شطر من القيمة التى أنتجها العمال لا توزع عليهم فى صورة  
أجر ولكنها تعود إلى المجموع . المجموع قد يستفيد من هذه القيمة  
المضافة حسب خطته ويوزع هذه القيمة المضافة بين مختلف القطاعات لاستثمارها .

إن فائض القيمة الذى يحققه العمال زيادة على أجورهم يؤول فى المجتمع  
السوفيتى إلى المجموع بأسره وهذا يقوم بتوزيعه حسب قرارات مكتب  
الخططة . أما فى المجتمع الرأسمالى حيث توجد ملكية فردية لوسائل الإنتاج ،  
فإن هذا الفائض فى القيمة ينتقل بواسطة الدخول الفردية إلى أصحاب  
الأعمال . هذا هو تصورى للاقتصاد الرأسمالى الحالى ، وأرى أن التخصصات  
اللازمة لعمليات الاستثمار تآتى ، بالادخار الفردى ، أى من فائض الدخول  
الفردية التى لم يستهلكها أصحابها فى كلتا الحالتين ، ويوجد فائض مستثمر .  
وفى مجتمع سوفيتى مخطط ، فإن هذا الاستثمار الجديد فى فائض القيمة يقرره  
ويقوم بتوزيعه مكتب التخطيط فى نظام الاقتصاد الرأسمالى ، وهذا الفائض  
يستثمر من جديد بواسطة الدخول الفردية .

ماهى المضار التى يمكن أن تنجم عن نظام يذهب فأئض القيمة فيه إلى  
الدخول الفردية ؟

إن هذا الفائض فى القيمة المخصص للاستثمار بغية توسيع جهاز الإنتاج  
قد يتعرض للاستهلاك من جانب أصحاب هذه الدخول ، فإذا حدث فى  
مجتمع رأسمالى أن حصل الرأسماليون على أرباح ضخمة وراحوا يستغلونها  
فى مصروفات كإلية ، فهذا نظام مكروه . وإذا حدث فى مجتمع رأسمالى أن  
أعيد استثمار الجزء الأكبر من الدخول التى تؤول إلى الرأسمالين ، فلا يهتم  
أن تنتقل الدخول إلى الأفراد لىكى تعود بعد ذلك إلى مختلف قطاعات  
الاقتصاد . إن المشكلة الأولى هى إذن فى معرفة الجزء الذى يستهلكه الخاصة  
من فائض القيمة هذا والمشكلة الثانية هى معرفة الفاعلية النسبية لنظام  
الإنتاج الخاص ولنظام الإنتاج الجماعى . أما المشكلة الثالثة فهى فى معرفة  
هل توزيع الاستثمارات عن طريق قرار مكتب الخطة أفضل من توزيع  
الاستثمارات بواسطة سوق رهوس المال ، عن طريق افتراض رهوس الأموال  
فى السوق ؟

وثة سؤال آخر يعرض بشأن الاستغلال وفائض القيمة فى مجال اقتصاد  
رأسمالى حديث من نوع الاقتصاد الأمريكى ، وماذا يمثل فائض القيمة الذى  
يؤول إلى الرأسمالين ؟

لقد تم بمعمل إحصائية لكم عن توزيع مجموع المصروفات للشركة  
الأمريكية الرأسمالية سنة ١٩٥٣ . إن الأجور تمثل ٧٦.٩٪ من المجموع  
١٢.٤٪ منها تؤول إلى الدولة فى صورة ضرائب ، ٥.٢٪ يعاد استثمارها  
مباشرة فى المؤسسة ويتبقى ٥.٥٪ لجملة الأسهم .

ونسبة الأرباح التى توزع على حملة الأسهم فى المجتمع الرأسمالى المتطور  
تافهة إذا قارناها بالحجم السكى للأجور والضرائب والاستثمارات المباشرة  
فى المؤسسة .

ما سبب ضعف هذه النسبة المئوية؟ هناك عاملان يضمنان حداً لاحتمال  
المصرفات التي تنفق على السكاليات وعلى عدم الاستثمار . أولاً التنافس .  
ففي اقتصاد متنافس يجب أن تعيد الشركة استثمار رهوس أموالها لتطوير  
الآلات حتى لا تتفوق عليها شركة أخرى في الصراع القائم بين مختلف المنتجين .  
أما العامل الثاني فهو ضغط النقابات العمالية . إن المراقبين المتشائمين الذين  
أعتبر نفسهم يميلون دائماً إلى الاعتقاد بأن حجم الاستغلال يتناسب  
مباشرة مع قدرة الناس على استغلال أمثالهم . فبقدر ما تملك طبقة اجتماعية  
من مكانة تسمح لها باستغلال الطبقات الأخرى ، بقدر ما تقوم هذه الطبقة  
فعلاً باستغلال الطبقات الأخرى . أما في حالة مجتمع رأسمالي غير متطور ،  
نسبته اليوم مجتمعا ناميا ، حيث يوجد عدد ضئيل من الرأسماليين ،  
لا يتمتعون بالروح الرأسمالية ، وإنما بروح النفقات السكالية الباهظة ، في  
مجتمع كهذا يصبح نظام الاستئجار فيه نظام استغلال بغيض ، بالنسبة لمن  
يتم استغلالهم وبالنسبة للمجتمع ككل . إن الأجور تكون تحت المستوى  
الذي يمكن أن يتلاءم مع الثروات الجماعية وتكون الدخول الضخمة غير  
مستثمرة . وعلى العكس فإن مجتمعات أخرى يسودها نفس نظام الأجور  
هذا ، من الممكن أن يحدث فيها توزيع مختلف تماماً للدخول الفردية ،  
وبذلك يعود فائض القيمة الذي حققه العامل إلى المجتمع في مجموعه . وهذا  
لا ينفى أن النظام الرأسمالي سوف يظل دائماً في نظر عدد كبير من النقاد ،  
ينطوي على العيب الذي ينتج عن أن فائض القيمة ينتقل إلى دخول الأفراد ،  
ولكننا لو رجعنا إلى مشكلة مستوى الدخول نرى أن كيفية الإنتاج  
وفاعليته وتنظيمه تدخل في الاعتبار أكثر من تساوي حجم الفوائد .  
تذكروا الأرقام التي أعطيتها : ٧٦٩٪ / أجور ، ١٢ر٤ للدولة ، ٥,٥ لحمة  
الأسهم . وافترضوا أنه لم يعد هناك بتاتا توزيع على حاملي الأسهم ، عندئذ  
تصبح زيادة الأجور التي تتبع ذلك تافهة إلى جانب زيادة الأجور التي تسمح  
بها في كل عام زيادة الإنتاجية .

# أنواع المجتمعات الصناعية

بدأت في الدرس السابق ، بعرض ملامح المجتمع الصناعي ، وحاولت بعد ذلك أن أشرح لكم المقاييس المختلفة التي يمكن أن نستخدمها في تمييزنا لنظام اقتصادي ، وأخيراً انتقلت من ذلك إلى تحليل المجتمع الصناعي الرأسمالي .

وفي نهاية الدرس السابق أوضحت لكم الحجج التي سيقت بصفة عامة لإدانة النظام الرأسمالي في حد ذاته . كانت أول حجة بجحمتها هي حجة استغلال العمال ؛ وما حاولت أن أوضحه لكم لم يكن أن المجتمع الرأسمالي لا يتضمن استغلالاً للأيدي العاملة ، وإنما كان غرضي أن أوضح لكم أن المجتمع الرأسمالي لا يتضمن هذا الاستغلال في حد ذاته .

والحجة الثانية لمعاداة الرأسمالية هي روح الكسب . صحيح أن وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي في حوزة الأفراد ، وكون كل مؤسسة تتجهد لتحقيق دخول تفوق مصروفاتها ، يتضمن في جوهره سيطرة روح الكسب . ولكننا لكي نستطيع أن نناقش صحة إدانة النظام بطبيعته هذه ، ينبغي أن نبحث عن قرب الدور الذي تلعبه روح الكسب .

فن جهة فيمكن أن نعتبر روح الكسب وكأنه دافع فردي للمواطن الاقتصادي . وفي المقام الثاني ، يمكن أن نعتبر الكسب ، في نطاق المؤسسة ، وكأنه يقوم بوظيفة اقتصادية . فن الصحيح أن المجتمع الصناعي الرأسمالي يستلزم أن يحاول الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد زيادة مكاسبهم النقدية . بل ويمكننا أن نضيف أنه يوجد ، في المجتمع الرأسمالي ، تناسب معين بين هيبة مهنة من المهن والدخول التي تسمح هذه المهنة بكسبها ولكن لا ينبغي المبالغة في تبسيط الأمر .

أولاً ، ليس صحيحاً ، حتى في مجتمع رأسمالي خالص ، أن عامل الكسب يعمل وحده . فإمن مهنة لا نلاحظ فيها علاقة دقيقة بين الهبة ومستوى الدخل . فمثلاً في مهنة أعرافها جيداً ، وهي مهنة الصحافة ، فغالباً ما تكون الهبة في وضع معكوس بالنسبة للدخول . إن عدداً كبيراً من المتخصصين الذين يتقاضون أعظم المرتبات ، مثال الموظفين الذين يقومون « بالصياغة النهائية » هؤلاء المتخصصون لا يتمتعون بهبة . إن الصحف التي تمنح أكبر الأجور هي التي توزع عدداً كبيراً وتلقى احتقاراً من جانب صفوف المثقفين . ومن جهة أخرى ، فإن كبار الموظفين يتقاضون مرتبات متوسطة ولكنهم يكونون في مستوى اجتماعي أرق نسبياً .

وبعد هذا ، فعندما لا تحقق وظيفة معينة بطريقة دائمة إلا دخولا تافهة ، فإنها تفقد هيبتها شيئاً فشيئاً .

وفي المقام الثاني ، فإن من المؤكد أنه عند مستوى معين للدخول يقل تأثير باعث الكسب بالتدريج . فإذا تأملنا ، على سبيل المثال ، مؤسسة صناعية كبرى في أمريكا ، لرأينا ، في رأس قائمة الموظفين ، أن المدير يكف عن استهداف الكسب ، فغالباً ما يدخل مديرون خاصون في خدمة الدولة ، ويصبحون وزراء ، ويتقاضون مرتبات تافهة بمقارنتها بالمرتبات التي كانوا يتقاضونها أثناء عملهم في القطاع الخاص .

إن المظهر الثاني للمشكلة أكثر أهمية . ففي مجتمع صناعي رأسمالي ، يجب أن تقوم حسابات المؤسسات في نهاية كل عام ، بتسجيل فائض للدخول على المصروفات . وبهذا المفهوم . يجب أن يكون هناك كسب . غير أن هذا الأمر ليس خاصاً بالمجتمع الرأسمالي : ففي كل نظام اقتصادي يجب أن يكون للمؤسسة في نهاية كل يوم ، حسابات لفائض .

إنني أذكر مناقشة قامت إبأن الحرب ، بيني وبين أحد أصدقائي الذي أصبح

وزيراً اشتراكياً، كانت المناقشة تدور حول فائدة تأميم قطاع ما من قطاعات الصناعة كنت أسأله لماذا يتمنى تأميم صناعة معينة . فأجابني : حتى نستطيع أن نقبل عجزاً . فمن الصحيح أن مؤسسة عامة يمكن أن تقبل العجز، وأن هذا العجز يمكن أن يكون مفيداً في إنقاذ من خدمة من الخدمات أو عن سلعة من السلم ، ويسر بذلك التطور الصناعي . وهنا أيضاً لا ينبغي إساءة استغلال هذا التصريح ؛ فمتى ما يصبح عدد كبير من المؤسسات في حالة عجز ، فهذا يعنى ببساطة أن إنتاجية هذا النظام فاسدة ، وسواء أكانت المؤسسات عامة أم خاصة ، فإن فكرة الكسب ستلعب دوراً ، ومرة أخرى ، يجب أن نحدد ما إذا كان هذا الدور يختلف تبعاً لكون المؤسسات خاصة أو عامة ، وتبعاً لطريقة سير النظام .

ولنعد إلى الباعث الفردي . ففي الاقتصاد المخطط توجد عملة ( إنكَمْ لا تستطيعون أن تتفادوا العملة وسنرى السبب حالا ) . والرغبة في الحصول على دخل نقدي مرتفع ستواصل أداء دورها . ففي مجتمع مخطط كالمجتمع السوفيتي تدفع الأجور ، عدا بعض الأجور الزراعية ، في صورة كميات من العملة وليست الرغبة في الحصول على أكبر قسط من الدخل النقدي أقل قوة منها في الاقتصاد الرأسمالي .

ومن الممكن أن تتمتع بعض الدوافع غير النقدية في الاقتصاد السوفيتي بنصيب أكبر مما تتميز به في الاقتصاد الرأسمالي ، وأن التشجيع والتمييزات الاجتماعية ( كتسمية بطل العمل ، ومنح الأوسمة ) مازالت تدفع العمال السوفيت إلى بذل الجهود . وأياً كان الدور الذي تلعبه هذه الدوافع التي سنسبها غير نقدية ، فإذا كانت الدخول توزع بالنقد ، فإن جميع المواطنين الاقتصاديين سيرغبون ، لأكثر الأسباب بساطة وإنسانية ، أن يحصلوا على أكبر قسط من الدخل النقدي . مادامت هناك عملة فهناك أسعار ، وأسعار مختلف السلم غير متساوية . إن أعلى الدخول النقدية لتسمح بالحصول على بعض طيبات الحياة . وفوق ذلك ، فإن الدخول النقدية المرتفعة تضي

على أصحابها الهيبة . وتبعاً لبعض وجهات النظر الأخلاقية أو الدينية ، فإن من المرجو ألا تكون هناك أية علاقة بين قيمة الدخول وبين الهيبة ويكون بوسعنا أن نحلم بمجتمع يجعل فيه الفقير .

ونحن نعرف بعض أمثلة متفرقة هنا وهناك ، لهذا الفصل الجذرى بين الهيبة والثروة . ودون أن أتهم بالتخايب ، سأضيف أنه قد قام في غالبية الكنائس ، نوع من النسبية بين مكانة كل شخص في درجات الأكليروس ، ومستوى الدخول ودرجة الهيبة . والذين لا يستطيعون الحصول على المتاع الراقى في جميع المجتمعات لا يستطيعون الارتقاء إلى أعلى الدرجات .

وهذا لا يعنى عدم وجود اختلاف بين روح الكسب في مجتمع رأسمالى ومجتمع سوفيتى . ففياً يختص بالدافع الفردى ، فإن الاختلاف يكون في درجة الدافع أكثر من كونه في طبيعته . إن حساب الكسب يجب أن يتدخل كضمان لحسن سير المؤسسة ، وذلك في كل المجتمعات الحديثة . إن الاختلاف هو في أننا ، في مجال الاقتصاد المخطط ، نستطيع أن نخصص ثروات كبيرة لفرع من فروع الصناعة لا يحقق أرباحاً ، أما في مجتمع رأسمالى فإن عدم تحقيق الأرباح إما أن يدل على أن إدارة المؤسسة إدارة غير حكيمة ، وإما أن يدل على نقصان الطلب .

إن الكسب يقوم بوظيفة ، ويسهم في توزيع الثروات الوطنية ، أما في المجتمع المخطط ، على العكس ، فإن توزيع الثروات الوطنية يتحدد بطريقة مركزية دون الرجوع إلى الكسب الذى يمكن أن نحصل عليه . ولكن اليوم الذى نقيم فيه وزناً لرغبات المستهلكين فسوف يتأثر التوزيع المخطط للثروات الوطنية بإجابة الماملين بالاقتصاد ، تلك الإجابة التى ستعبر عن نفسها زيادة أو نقصاناً في قيمة المكاسب .

إننى لا أوعز بأن الدور الذى يقوم به روح الكسب في المجتمعات

الصناعية هو أمر مرغوب فيه تماماً . فبوسمنا أن نأسف على أن الحضارة الصناعية يصاحبها تسلط الدخول النقدية ، وأن نجد فيها نكوصاً بالنسبة للمجتمعات تقليدية يحدد فيها مستوى الميضة بطريقة نهائية . والمجتمعات الحديثة لا أخلاق لها إلى حد ما ، مادام أساتذة الأخلاق يقولون لنا إن التنزه عن الغرض هو دلالة الأخلاق نفسها . هذا في حين أن دافع الكسب أمر أساسي في سير أى نظام صناعى حديث . لقد كان علماء السياسة في الماضى يعتبرون أن المجتمع الصالح هو المجتمع الذى يكون مواطنوه فضلاء ، أما طام الاجتماع اليوم فإنه يميل إلى الاعتقاد بأن المجتمع الصالح هو المجتمع الذى يستخدم العيوب الفردية سعياً وراء الصالح العام . وهذا التعريف لا يخلو من خطر .

إن الحجة الثالثة التى توجه ضد المجتمع الرأسمالى ، هى أنه ينطوى على درجة واسعة من عدم المساواة فى توزيع الدخول . وإذا نادينا بأننا نتمنى أن توزع الدخول بطريقة متساوية تقريباً ، عندئذ يكون النظام الرأسمالى قاسياً ، لأنه يتضمن فى حد ذاته درجة لانعرفها من عدم المساواة فى الدخول . ربما لم تحدد هذه الدرجة من عدم المساواة ، فقد انخفضت بصفة قاطعة ، فى بعض المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، هذه الدرجة من عدم المساواة . ولكن هناك درجة أخرى من عدم المساواة يبدو أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ألا وهى عدم المساواة فى توزيع رأس المال . وسواء أكان هذا النوع من عدم المساواة ثابتاً أم غير ثابت ، فإن أى نظام اقتصادى يدع للأفراد ملكية وسائل الإنتاج ، ويقبل وجود المنافسة بين الأفراد سعياً وراء الحد الأقصى للربح ، هذا النظام لا بد وأن يتضمن تبايناً أساسياً فى رأس المال ، ثم بعد ذلك فى الدخول .

إن تباين رأس المال يمكن أن تخف حدته بطريقة ملموسة . ويحتمل أنه سيكون فى وسعكم تخفيض جميع الثروة فى أيدي الأفراد ، لو أنكم ، فى كل جيل ، استعدتم منها جزءاً .

أما فيما يختص بتباين الدخل ، فإن المهم هو معرفة نصيب دخول رأس المال من مجموع الدخل . فإذا كانت دخول رأس المال تمثل نصيباً ضعيفاً في مجموع الدخل الموزعة ، فإن حامل التباين الرئيسى يصبح تباين الأجر والمرتبات داخل النظام الصناعى نفسه <sup>(١)</sup> في دولة مثل فرنسا تتراوح دخول رأس المال اليوم بين ٥ و ٧٪ من مجموع الدخل الفردية ، وفي دولة كإنجلترا ، حيث ترتفع نسبة دخول رأس المال ، فقد تبلغ من ١٠ إلى ١٥٪ . وفي فرنسا ، حيث يمثل دخل رأس المال الحقيقي نحو ٥٪ من دخول الأفراد ، فإن التباين في توزيع الثروات لا يسبب بطريقة حاسمة غير أقلية من الشعب . أما فيما يختص بتباين المرتبات فإننا نجد في الاقتصاد المخطط تماماً كما نجد في الاقتصاد الرأسمالى ، لكن مع وجود اختلاف . ففي اقتصاد مخطط في وسعنا أن نتصور انعداماً يكاد يكون جذرياً لفوارق الأجر . في وسعنا أن نتصور نظاماً صناعياً مخططاً ينطبق فيه مدى التفاوت بين العاملين في أسفل الدرجات الاجتماعية ، وبين الذين يشغلون أعلى درجاتها . خلال السنوات الأولى للنظام السوفيتى كانت دخول أعضاء الحزب الشيوعى لا تتعدى مستوى معيناً كان يتحدد حسب أجر عامل مؤهل ، إذن ففي وسعنا أن نتصور نظاماً مخططاً يصل بتباين الدخل إلى حده الأدنى . ولكن هذا الاحتمال المجرد ليس بالضرورة احتمالاً اجتماعياً .

إن تباين الأجر ، في النظام السوفيتى ، بين العامل المبتدىء والعامل المؤهل أكبر من نفس التباين في النظام الأمريكى . إن تباين مرتبات الجندى السوفيتى والقائد أعظم كثيراً من تباين الجندى الأمريكى والقائد الأمريكى . وهذا يعنى بكل بساطة ، أن النظام الرأسمالى يتضمن في حد ذاته عدم المساواة لأنها تتفق مع جوهر النظام القائم على النشاط الفردى ، وإن نظاماً مخططاً يسمح نظرياً بتخفيف هذا التباين ، غير أن التطبيق في الواقع يرجع إلى مفهوم القائمين على التخطيط . ماذا ستكون عليه طبيعة هذا المفهوم ؟

(١) يجب أيضاً مراعاة زيادات قيمة رأس المال والدخول المخططة .

إن اعتبارات عديدة تعرض لنا . إن القاعين على التخطيط يمكن أن يتصوروا المساواة مفيدة في حد ذاتها . وفي هذه الحالة فإنهم سيستنتجون أن هناك تبايناً ، ومن الممكن كذلك أن التباين مفيد للمجموع ، وأنه يدفع إلى تحقيق حد أقصى من الإنتاج ، وعندئذ فإنهم يميلون إلى زيادة التباين .

وأخيراً فإنهم سيصدرون حكماً على قيمة الخدمات التي يقدمونها إلى المجموع . وما هي فكرتهم عن نصيب الدخل الوطني الذي يجب أن يؤول إليهم قانوناً ؟ جاء عصر في بداية النظام السوفيتي ، كان البلاشفة فيه مقتنعين بأن دلالة الاشتراكية هي المساواة في الدخل . ثم تبين لهم أن فكرة التساوي في الدخل إنما هي وهم من أوام البسطاء . إن دلالة الاشتراكية هي التحضير إلى تحقيق الحد الأقصى للإنتاج ، ولو كان ذلك بتوسيع الهوة بين الأجرور . وعلى ذلك فإن ما يستوجب المقارنة ليس التخفيض المحتمل نظرياً لفوارق في نظام معين والمحافظة التي لا مفر منها على الفوارق في نظام آخر . إن ما يستوجب المقارنة هو الحد الحقيقي من الفوارق في مختلف النظم القائمة فعلاً . ومن جهة أخرى ، لا شيء يمكن أن يؤكد أن التجربة السوفيتية قادرة على أن يتم تصميمها في جميع النظم المخططة .

يجب أن نضيف أن تباين الثروات في المجتمع الرأسمالي يتضمن بعض النتائج التي يمكن مهاجتها في حد ذاتها . أولاً ، يسمح تركيز الثروات لجزء من الشعب بالحياة دون عمل . ومن الممكن أن نحتج بجملة من التباين لا يبدو ، أو هو ليس فعلاً ، قائماً على العمل ، وأن نتقبل تبايناً تبرره ، على الأقل في الظاهر ، الوظائف المشغولة والخدمات المقدمة .

وفي المقام الثاني ، فإن نظاماً يقوم على تركيز الثروات يتضمن تحويلاً لهذه الثروات ؛ ومن الممكن أن نتصور أن التباين المراد القضاء عليه ليس هو تباين الدخل بقدر ما هو التباين عند نقطة البداية . وبالعكس يجدر بنا أن نذكر أنه في مجتمع لا توجد فيه ملكية فردية كبيرة ، فإن كل شيء

يرجم إلى الوظيفة . فالفيلا ، والسيارة ، والدخول ، وكل ما يملك مدير المؤسسة السوفيتية يرجع إلى وظيفته . فلو حدث لسبب ما أن هوى الموظف من وظيفته فإنه يفقد كل شيء مرة واحدة .

إن أقل خلاصة يمكن أن نخرج بها من هذه التأملات هي أن مشكلة التباين لا يمكن أن يفصل فيها بنعم أو بلا ، بحيد أو فاسد . هناك تباين لا بد منه فعلا في جميع المجتمعات المعروفة كدافع إلى الإنتاج . هناك تباين قد يكون ضروريا كشرط لثقافة يكفل لأقلية معينة إمكان القيام بالمناسبات الريادية ، الأمر الذي لا يخلو من قوة بالنسبة لأولئك الذين يقفون في الجانب التعميس .

إن الحججة الرابعة التي تدين الرأسمالية هي ما نسميه الفوضى الرأسمالية .

لنلاحظ أولا أن أعداء الرأسمالية ، عندما يقولون الفوضى الرأسمالية ، وأن الاقتصاديين عندما يقولون سير حركة السوق ، فهم بذلك يعنون نفس الشيء ، مرة في أسلوب علمي ، ومرة أخرى بفارق دقيق محقر مهين . فعندما يقول الاقتصاديون : سير حركة السوق ، فهم يقصدون أن التوازن بين العرض والطلب يتم تلقائياً بين البائع والمشتري في السوق ، وأن توزيع الثروات الجماعية تحدده إجابة المستهلكين على المعروضات لمنتجات بغير تخطيط إجمالي ، وأن من الممكن أن ينجم عن ذلك عدم توازن في الأسواق الجزئية ، بل وحتى في الأسواق الإجمالية . وعندما يقول أعداء الرأسمالية ، الفوضى الرأسمالية ، فإنهم بذلك يريدون أن يقولوا إنه ليس هناك تخطيط ، وإنه ستحدث تقلبات في الأسعار ، وتقلبات في الإنتاج ، وهلم جرا . المشكلة كلها تتمحور في معرفة مدى الفوضى الرأسمالية وإلى أي حد يسمح التخطيط بسير النظام بدون احتكاك .

إنني سأقتصر على عدد قليل من الملاحظات للمبدئية . إن كل اقتصاد

صناعى معقد ، وكل اقتصاد صناعى يتضمن توزيع العمال على عدد كبير من أفرع الإنتاج ، وعلى عدد كبير من المؤسسات ، كما يتضمن تغييراً مستمراً فى طرق الإنتاج وفى توزيع العمال على مختلف الأفرع ، وفى أهمية المشروعات بالنسبة لغيرها . إنكم تلاحظون فى النظام السوفيتى والنظام الرأسمالى هذا التغيير للستمر للبناء الذى يعتبر أساس ما نسميه بالنمو الاقتصادى . وبما رجى أن يتم هذا التغيير بطريقة منسقة متوازنة ، غير أن الواقع فى جميع النظم الاقتصادية المعروفة يظهر أن هذا التغيير يتم بطريقة تقريبية يصاحبها الإخفاق . إن مائد النظام الاقتصادى كعائد آلة تجارية لا يكون كاملاً أبداً . إنكم تلاحظون فى النظام الاقتصادى الرأسمالى فى أغلب الأحيان عدم الاستعمال الكامل لوسائل الإنتاج ، سواء أكانت آلات أم أيدياً عاملة وكذلك فى الاقتصاد المخطط ؛ فإن التنسيق الممكن نظرياً يخفق فى بعض الأحيان لأسباب مختلفة بحيث إنه يبقى هنا أو هناك وسائل إنتاج بدون استعمال .

صحيح أن النظام الرأسمالى يتضمن ما يسميه ماركس بالجيش الاحتياطى الصناعى . يرى ماركس أن التغيير المستمر لطرق الإنتاج يستلزم باستمرار أن يخرج من الدائرة عدد معين من العمال يسبون ، وهم فى الخدمة ، ضغطاً على سوق العمل وعلى مستوى الأجور . ويتضمن كل اقتصاد رأسمالى فى كل لحظة حداً أدنى من العمال غير المستخدمين . إنهم أولئك الذين ينتقلون من مهنة أصبحت قديمة إلى مهنة أخرى أو من مؤسسة متدهورة إلى مؤسسة أخرى . ولا بد للقضاء نهائياً على هذا الجيش الاحتياطى فى مجتمع صناعى متطور ، من تخطيط كامل للأيدى العاملة ، وبمعنى آخر ، فى مجتمع صناعى حديث فإن الحل هو اختيار جيش احتياطى صناعى والقضاء على حرية اختيار المهنة . فإما أن نخطط الأيدى العاملة ، وفى هذه الحال ، يجب أن نفرض على العمال الذين فقدوا مهنتهم فى جزء ما من النظام الاقتصادى ،

أن يذهبوا إلى المكان الذي يجدون فيه عملاً، الأمر الذي يستلزم القضاء على حرية اختيار العمل أو استبعاده وإما أن نترك كل فرد حراً يختار عمله وبذلك يسير توزيع العمال تبعاً للطلب وتبعاً للأجور الذي يستطيع العمال الحصول عليها في مختلف الأعمال، ويصبح هناك في كل وقت عدد معين من العمال في حالة بطالة. إن المشكلة كلها تنحصر في معرفة إلى أين تذهب هذه الجماهير المالئة العاطلة. إذا كان الأمر يتعلق بمدد كبير من العاطلين، عندئذ لا يمكن تبرير النظام، فإذا كانت الرأسمالية تتضمن باستمرار جزءاً كبيراً من العمال غير العاملين، فإنها بذلك تكون مدانة بلا شك. ولكن في الفترات التي تخلو من الأزمات فإن نسبة الأيدي العاملة غير المستخدمة في النظام الفرنسي، والإنجليزي، والأمريكي، تصل إلى ٢٪، في مثل هذه الحال فإن الجيش الاحتياطي الصناعي لا يصبح من العوامل الحاسمة وتصبح المشكلة الحقيقية هي مشكلة الأزمات.

هل ترتبط أزمات إفراط الإنتاج أساساً باقتصاد السوق؟ هذه مشكلة جسيمة لا أدمى تناوّلها في بضع كلمات، ولكن مناقشة الفوضى الرأسمالية في نهاية الأمر تعود إلى التساؤل الآتي:

هل النظام الاقتصادي الذي يسير بفضل حركة السوق يستلزم الظواهر التي نسميها في العادة أزمات؟ أي، ظاهرياً، زيادة الإنتاج الكلي على الطلب الكلي؟ إن اختلال التوازن هذا بين العرض الكلي والطلب الكلي إذا تكرر مراراً واستمر طويلاً فإن النظام يكون مداناً بالفعل. ومن جهة أخرى إذا ما سارت الأزمات وهي تشتد وتتفاقم إلى جانب تطور الرأسمالية، فهنا أيضاً يكون النظام مداناً. في السنوات القريبة من ١٩٣٠، كانت التجربة اللازمة الكبرى التي استمرت من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ تدفع الاقتصاديين إلى التساؤل. أما تجربة الرخاء التي ما زالت قائمة منذ ١٩٤٥ فإنها تدفعهم إلى التساؤل.

والخلاصة المؤقتة هي أنه لم يتحقق أن عدم الثبات المرتبط ببنیان اقتصاد السوق يكون من الأهمية بحيث إنه يدين النظام نفسه .

إن الخاتمة التي أريد أن أصل إليها سهلة وعادية ، ولكنها خاتمة منهجية أتمسك بها ، ولا ينبغي إدانة نظام اقتصادي مجرد في حد ذاته ، كما لا ينبغي تعظيمه في حد ذاته . لقد قمت بمناقشة الحجج التي تمثل الإدانة الرئيسية للنظام الرأسمالي وبينت حدود الحجج المختلفة . وربما استطعت أن أتناول الحجة المضادة للاقتصاديين الأحرار الذين يبدأون من فكرة التوازن المجردة . في حالة التوازن ، يكون الإنتاج عند حده الأقصى ويتحدد توزيع الأدوات عن طريق رغبات المستهلكين ، ونتيجة لذلك فإن نظاما تسييره حركة السوق يصبح النظام الأفضل . وهذا التذليل يبدو واهيا مثل التذليل المضاد . إننا في حالة ما ندين النظام الرأسمالي مستخدمين تمثيلا تصوريا ، وفي حالة أخرى نعظمه مستخدمين أيضاً تمثيلا تصوريا . فالمقارنة التاريخية والسياسية لا قيمة لها إلا إذا تناولت النظم بواقعها للمادى وكما تسيير .

ليس من العقل في شيء أن نحصل عن طريق التفكير على نظام مطلق كامل بفضل المنافسة الخاصة ، لسبب بسيط ، وهو أن المنافسة لا تسييرتانا خالصة من الشوائب ، وأنه ليس هناك حركة تسيير مطلقة الكمال ، وأن توزيع الدخول الذي يبدأ منه سير المنافسة في وسعه أن يكون حائراً ، وأخيراً فلأن ما يمكن أن ينفق بسبب فرد أو جماعة يمكن على المدى الطويل ، أن يؤدي إلى نتائج وخيمة تصيب المجموع .

إذن ، هذا هو أول مبدأ منهجي ، وإذا أردتم أن تتصوروا الحقائق الاقتصادية والاجتماعية تصوراً معقولاً ، فعليكم أن تحذروا أن تحلوا محل النظام المادى الصورة المثالية التي تسكونونها عنه . إن في استطاعتكم إذا

شدتم أن تصوغوا الصور المثالية لرأسمالية حقيرة وضيعة والصورة المثالية لرأسمالية مطلقة الكمال .

والآن أود أن أبحث الحجة المعارضة ، التي تدّين النظام الاقتصادي المخطط في حد ذاته ، والحجتان اللتان تستخدمان في مهاجمة الاقتصاد المخطط هما :

التخطيط الكمال وهو على الأقل يفترض السلطة الكاملة للقائمين على التخطيط ، هذا فضلا عن أن الحساب الاقتصادي يظل على الأقل ناقصا عما هو عليه في النظام الرأسمالي . ولنتناول الحجة الأولى : هل التخطيط الكمال يستلزم سلطة مطلقة من جانب القائمين في الحكم ؟ إن الحجة هي التقريب كالاتي : يفترض التخطيط الكمال قيام مكتب الخطة بتوزيع ثروات المجموع والدخول . ولو أننا تصورنا نظام التخطيط الكمال ، فإن علماء الإحصاء ، وخبراء مكتب الخطة أو زعماء الدول يقررون : أن النسبة المخصصة للدخل القومي للاستثمارات هذا العام سيكون مثلا ٢٠ ٪ ، والنسبة المخصصة للاستهلاك ستكون ٨٠ ٪ ، ومن هذه الـ ٨٠ ٪ نخصص ١٠ ٪ لمصروفات الإدارة والمصروفات العسكرية ، فيبقى ٧٠ ٪ لاستهلاك الشعب . وستقوم بتحديد موارد مختلف طوائف المجموع طبقاً لسياسة الأجور . وبالفعل إذا كانت سياسة الأجور مخططة فإنكم تمهدون في الحال تقريباً دخل المجموع ودخل كل فرد . ففي النظام السوفيتي الحالي ، مثلا ، ترى الدولة تقوم بطريقة شبه مطلقة بتحديد دخل طبقة الفلاحين حسب الأسعار التي تصرح بها للزارع الجماعية « Kolkhozes » بالنسبة للمنتجات الغذائية . ويبقى جزء معين غير ثابت من الدخل يُؤول إلى الفلاحين حسب السوق الحرة التي تعتمد عليها دخول هؤلاء الكولخوزيين والناجمة من المبالغ التي يستطيع المواطنون السوفيت أن يدفعوها لشراء المنتجات الغذائية خارج المحال التي تديرها الدولة . ولكننا إذا افترضنا نظاما كاملا للتخطيط ، فيمكن

أن نقول إن مكتب الخطة هو الذى سيحدد بطريقة مطلقة توزيع الثروات الجماعية بين مختلف الوظائف وتوزيع الدخل القومى بين مختلف الطوائف . لنفترض نظاماً ما كامل التخطيط ، تحتفظ فيه الطوائف بحقها فى إقامة منظماتها ، ستظل المعركة حامية الوطيس بين ممثلى العمال ، وممثلى الفلاحين ، وممثلى مختلف القطاعات الصناعية ، من أجل تحديد التوزيع العادل للثروات القومية . فإذا كانت الدولة تحدد بطريقة مطلقة دخل المجموع ودخل كل فرد ، فإن الوسيلة الوحيدة ، لضمان سير النظام هى ألا تبالغ الدولة فى سؤال الحكوميين عن رأيهم .

وتتضمن الحجة بلاشك جانبا من الحقيقة . ويبدو لى أن من المسير أن أتصور مزج اقتصاد كامل التخطيط بالنظام السيامى الفرنسى . ولكن يجب أن أعترف أنى أتناول المثاليين للمتطرفين أو النوعين المثاليين : النوع المثالى للاقتصاد المخطط والنوع المثالى للسلطة الموزعة . ليس من الضرورى أن يكون المرء عالم اجتماع لىكى يكتشف استحالة المزج بين اقتصاد كامل التخطيط وسلطة عاجزة تماماً . إن موضوع البحث هو إمكان المحافظة على بعض عناصر الديمقراطية مع توزيع متحكم للثروات الوطنية . إن ما نسميه ديمقراطية فى المجتمعات الحديثة . حسب فكرة تشومبيتر ( Schumpeter ) هو وجود عدة أحزاب متنافسة ، مرشحة لتولى السلطة ، وقد يكون وضع السؤال هو الآتى تقريباً : هل من الممكن أن يكون لدينا توزيع مطابق للثروات الوطنية وأحزاب متعددة تتنازع الحكم ؟ لقد لاحظنا ، على أية حال ، فى البلاد الغربية إبان الحرب ، مزيجاً من هذا النوع . حتى فى إنجلترا ما بعد الحرب ، فقد قام تخطيط واسع المدى إلى جانب المحافظة على النظام البرلمانى وتعدد الأحزاب . الأمر الذى يبدو لى قاطعاً هو معرفة إلى أى حد لا يروق للحكوميين ما يقوم به الحكام . فإذا قمم بتوزيع الثروات الوطنية محتفظين بـ ٣٠٪ من مجموع الثروات للاستثمارات أو للصروفات العسكرية فما لا شك فيه أن الأفضل ألا تكون هناك أحزاب متعددة تتبادل السلطان .

لأنه سيظهر منها حزب على الأقل يجد أنكم تسرفون في الإنفاق على الدفاع عن المجموع. وإذا استعملتم التخطيط لوضع عجلة التصنيع ، فلا خلاف عندئذ على أنه من المستحيل مزج تنافس الأحزاب بالتخطيط ، وعلى العكس فإنكم إذا تصورت اقتصاداً مخططاً على درجة عالية من الإنتاجية ومستوى عال من الثروة العامة ، فإذا كانت الخلافات تدور حول زيادة أو إنقاص ١٠٪ / لمختلف طوائف المجتمع ، فليس من الغريب أن نحافظ في نفس الوقت على نظام مخطط وتنافس على السلطة بين الأحزاب .

إن ما يحول دون البت في الموضوع هو أن خبرتنا عن النظم المخططة محدودة. إننا نعرف النظم شبه المخططة في زمن الحرب. ولكن المشكلة الوحيدة في زمن الحرب هي إنفاق الحد الأقصى من الثروات المتوافرة في أغراض الحرب. ونحن نعرف نظماً اقتصادية شبه مخططة من نوع نظام الرايخ الثالث ، ولكن السلطة في هذه الحال كانت مطلقة قبل أن نبدأ في التخطيط وأصبحت تقوم بالتخطيط لأنها كانت مطلقة ، وليس العكس . بقيت التجربة السوفيتية ، ولكن سلطة الحزب الشيوعي قد سبقت التخطيط الكامل وكان لدى الحزب مفهوم عقائدي لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد . وزيادة على ذلك ، فإن الاقتصاد السوفيتي المخطط كان في حاجة إلى سلطة مطلقة ، لأنه في عدد كبير من القطاعات ، كان الاقتصاد يقوم بلا شك بما كان لا يريه المحكومون .

وفي مجال الزراعة ، قررت الدولة تجميع الأراضي ، وكان الفلاحون الروس ، شأن الفلاحين جميعاً ، لا يرجون تجميع الأراضي . لقد أراد النظام السوفيتي أن يدفع عجلة التصنيع بأسرع ما يمكن ووجد نفسه مضطراً إلى تخفيض الاستهلاك . في مثل هذه الظروف لا بد أن يصل التوتر بين الحاكمين والمحكومين إلى غايته ، وليست التجربة السوفيتية هي الأخرى تجربة مقنعة .

وإذا تتبعنا هذه الحججة ، فإننا نصل إلى نتيجة مثيرة . يؤكد بعض المراقبين في روسيا السوفيتية عن طيب خاطر أن النظام السوفيتي سيصبح شيئاً فشيئاً أقل استبداداً كلما ارتفع مستوى المعيشة . إن السبب الحاسم لطابع الاستبداد في التخطيط السوفيتي كان لا ينبغي أن يكون التخطيط نفسه ، ولكن ما أراده القادة السوفيت بالتخطيط . إنني لأدعى الفصل في الموضوع ، وإنما أوصيكم بالحذر في إدانة التخطيط في حد ذاته ، والحذر في إدانة الرأسمالية في حد ذاتها . إياكم أن تروا فيهما دليلاً على شك متأصل . إن الشرط الذي يجب توافره لكي ندلى بآراء صائبة ، هو أولاً أن نعرف كنه الموضوع ، وألا ننسى مطلقاً أن جميع النظم إنما هي حلول ناقصة لمشكلة لم تجد حلاً كاملاً حتى اليوم ، وربما كانت هذه المشكلة لا تنطوي على هذا الحل .

## الدرس السابع

# أنواع المجتمعات الصناعية (تابع)

بدأت في الدرسين السابقين في تعريف المجتمع الصناعي وتمييز أنواع المجتمعات الصناعية . وقد بدأت من تعريف ناقص ، عن قصد ، للمجتمع الصناعي وعددت المقاييس التي يمكن أن نستعملها لتحديد ملامح النظام الاقتصادي ، وبمد ذلك سقت تعريفاً مجرداً للنظام الرأسمالي والنظام المخطط . ولكني أقرب من الواقع المادي ، قمت بمناقشة الحجج التي تساق ضد النظام الرأسمالي وحاولت أن أبين أن أغلب الحجج إما أنها تحمل على كل نظام اقتصادي حديث ، وإما أنها يجب أن تتحدد حسب الطريقة الخاصة التي يتحقق بها النموذج المثالي للمجتمع الرأسمالي .

وفي نهاية الدرس الأخير ، ذكرت أول حجة تساق ضد الاقتصاد المخطط في حد ذاته ، وهي تقول بأن التخطيط المركزي للاقتصاد يستبعد الديمقراطية السياسية . وقد بينت أن الاقتصاد المخطط يستلزم في الواقع ، تمركزاً للسلطة أكثر مما يستلزمه النظام الاقتصادي الذي تسييره قرارات غير مركزية ، ولكنني ألحيت إلى أننا لا يمكن أن نقرر كبدأً أن كل تخطيط اقتصادي يستبعد التنافس بين الأحزاب في سبيل تولى السلطة ، وأن المهم قد يكون البون بين رغبات المحكومين وإرادة الحكام ، إذا شاءت سلطة سياسية أن تسرع بحركة التصنيع فوق ما يطيقه المحكومون لو تركوا وشأنهم . وإذا شاءت هذه السلطة السياسية أن تحوّر طريقة الاستغلال الزراعية تحويراً

أساسياً ، فإنها تجد نفسها مضطرة للجوء إلى أن تفرض إجراءات قد لا يتقبلها المحكومون من تلقاء أنفسهم .

ولكننا لا نستطيع أن ننتقل من هذه الملاحظات شبه البديهية إلى الصيغة العامة . فأى تخطيط اقتصادى يستبعد تنافس الأحزاب والديمقراطية . إن وجهاً آخر للاجحة - التخطيط يستبعد الديمقراطية - يمرض بهذه الطريقة : إن القانون فى جوهره ، هو قاعدة عامة لا ترجع إلى شخص أو طائفة خاصة ، ولكنه صحيح بالنسبة لجميع المواطنين . هذا فى حين أن الدولة فى النظام الاقتصادى المخطط لا تكف عن إصدار الأوامر التى تتعلق بهذه المؤسسة أو بطائفة من الناس للقيام بعمل معين . إن الدولة التى تقوم بالتخطيط لا يمكن ببساطة أن تكون دولة القانون ، تلك الدولة التى تحدد القواعد التى تقع تبعاً لها المنافسة بين الأفراد . إنها دولة قيادة تمكن مقارنتها بالقيادة العسكرية حيث الفارق بين القانون ، وهو القاعدة العامة ، والأمر الخاص الصادر إلى فرد ، يتجه إلى الزوال . فإذا كان القانون ، بمعناه العام ، سائراً إلى الزوال ، وإذا كان يحتل بالقرارات الخاصة التى تصدرها الإدارة فإنه ينتج من ذلك أن دولة القانون كما تصورها ، والنظام الدستورى كما نفهمه يستبعدان شيئاً فشيئاً من النظام الاقتصادى القائم على التخطيط .

وعلى هذا الأساس ، فالدولة التى تقوم على التخطيط ، تدخل فى صميم الحياة الاقتصادية ، أكثر بكثير من الدولة التى تقتصر على سن قواعد التنافس الاقتصادى . إن الأمر هنا أيضاً يتعلق ببديهية وليس بنظرية .

ولكننا إذا تناولنا محاولات التخطيط فى النظم الديمقراطية الغربية ، مثلاً ، فإننا نستطيع أن نقول إن التخطيط شبه الكامل ، كما تحقق فى بريطانيا أثناء الحرب ، أو التخطيط الجزئى خلال سنوات ما بعد الحرب ، لا نستطيع أن نقول إن هذا التخطيط قد قضى جذرياً على النظام القانونى . إن الصعوبة هى أنه فى النظام القائم على التخطيط الكامل يكون المداول مضطراً ، نظرياً

إلى احترام القوانين وتنفيذ الخطة . في حين أننا نعلم عن طريق شواهد عديدة أن هذين الفرضين يتناقضان في أغلب الأحيان . إن تنفيذ الخطة يفترض أن يتسلم المقاول الأيدي العاملة والمواد الأولية التي يحتاج إليها . ولكن إذا كان مشروع ما لا يحقق إلا عجزا وتأخر وصول المواد الأولية أو الآلات ، فإن القائمين على إدارة مشروعات أخرى يتحتم عليهم أن يختاروا بين عدم احترام القوانين أو عدم تنفيذ الخطة . وطبقاً لجميع الشواهد فإن القائمين على إدارة المؤسسات السوفيتية لا يترددون في مثل هذه الحال ، لأنهم يعلمون أن أفدح الأخطار ينجم عن عدم تنفيذ المشروع . وهكذا فإن نظام الاقتصاد القائم على التخطيط المطلق إذا لم يسر بطريقة كاملة ، فإنه يسمح بقدر من عدم القانونية ، أو على حد تعبير العالم الغربي ، يعطى فرصة لقيام سوق سوداء للمواد الأولية ، بل وحتى للعمال المؤهلين . وكذلك بالنسبة للاستهلاك . يعطى فرصة لخلق سوق سوداء للمنتجات النادرة . والأمر هنا أيضاً لا يتعلق برأى أو حكم تقويمي . إنكم تقرءون دائماً في الصحف ، حتى المشايخ منها للقيام السوفيتي ، أنه بالنسبة لعرض مسرحي يتذوقه الجمهور ، أو كتاب كلاسيكي معروض للبيع في آلاف من النسخ فإن تذاكر المسرح ، أو نسخ الكتاب ، تنفذ سريعاً . وبعد ذلك يمكن الحصول عليها بسعر يفوق السعر القانوني . وليس معنى هذا أن النظام يسير سيراً رديئاً . إن هذا القدر من السوق السوداء ، على مستوى رجال الأعمال وخدم ، علامة على عدم كمال أي تخطيط ممقد ، وهو على مستوى المستهلكين ، ينجم عن التباين بين القوة الشرائية والمنتجات المعروضة للبيع بالمفهوم الغربي للتضخم . هناك في السوق السوفيتية كمية من النقد المتداول أكثر من المنتجات المعروضة للبيع . وهناك تطبق قواعد الاقتصاد العامة ويصير من الممكن أن يصبح للمنتجات النادرة سعران ، السعر الرسمي الذي يتفق مع النسبة بين العرض والطلب . وفوق ذلك ، فهناك سعران رسميان لعدد كبير من المنتجات مادامت المنتجات الغذائية على وجه الخصوص يمكن أن تشتري ، سواء بالسعر الذي تحدده الدولة في متاجرها ، أو بالسعر الحر المعمول به في السوق الكونخوزي (سوق المزارع الجماعية) .

ومن جهة أخرى، فعندما يقوم فرد بمخالفة القواعد الاقتصادية فإنه في نفس الوقت يخل بالتزاماته تجاه الدولة، ولذلك فليس من المستغرب أن يقوم النظام الاقتصادي المخطط بمضاعفة العقوبات السياسية كلما قام بتخفيض العقوبات الاقتصادية. وربما استطعنا أن نقول مع التبسيط والتضخيم: إن التطهير يخل محل الإفلاس. فعندما لا يمكن استبعاد الرؤساء بسبب النتائج السيئة التي حلت بالسوق الاقتصادية، فإنهم يستمدون عن طريق قرارات السلطة السياسية. فأى المناهج أفضل؟ هذا سؤال يفتح باباً للمناقشة. ولكن ينبغي أن نعترف متشائمين، ولكن بصراحة، بأن نظاماً لا تقيده العقوبات السياسية، ولا العقوبات الاقتصادية، لا بد أن يسير سيراً رديئاً.

والحجة الثانية التي يمكن أن نسوقها ضد الاقتصاد المخطط هي استحالة قيام حساب اقتصادي في هذا النظام. وعن هذه النقطة، وهي من أصعب النقاط وتفوق فنيها ما يمكن معالجته في هذه المحاضرة، فإنني لم أذكر لكم سوى عدد ضئيل من الأخطار التي لا يمكن التذليل عليها هنا. لم يدرك علماء الاجتماع الأول مغزى الحجة. إن رجال الاقتصاد الأحرار وبخاصة الأحرار الجدد (أمثال ل. فون ميزس «Lm Mises» وفر. فون هايك «Fr. Von Hayek») هم الذين وضخوا صعوبة قيام حساب اقتصادي عقلي، حينما لا تكون هناك أسواق، أي عندما لا تكون هناك أسعار. لقد اضطر علماء الاقتصاد إلى التفكير طويلاً في الطريقة التي يستطيعون أن يستغنوا بها عن سير حركة الأسعار. لقد ظن كثيرون في بادئ الأمر أن نظام الاقتصاد المخطط لا يمكن أن يستغنى تماماً عن العملة، وأن يقوم مباشرة بتوزيع السلع بين المواطنين دون وساطة العملة، ودون الاختيار الحر للمستهلكين في الأسواق. لقد أدرك الاشتراكيون حتى قبل التجربة أن اقتصاداً معقداً كالقانون الحديث لا يمكن تصوره مع نظام طبيعي للمبادلة. لقد أدركوا أن الحساب الاقتصادي في ساعات العمل ليس عملياً، على الأقل بسبب التغيير المستمر لعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج إحدى السلع.

والآن يبدو لى أن واضعى النظريات الليبراليين والاشتراكيين متفقون على النقاط الآتية :

١ - إن الاقتصاد المخطط الحديث يتضمن عملة ، على الأقل مادامت مرحلة الشيوعية الكاملة، والوفرة المطلقة لم تتحقق . إذا كان توزيع الثروات الجماعية ينبغي أن يتجاوب مع رغبات الأفراد ، فيجب أن تدفع الدخول بالعملة ، وأن يكون للأفراد حق الاختيار بين السلم المختلفة التى تقدم إليهم فى السوق .

٢ - يبدو أن المخططين أنفسهم متفقون على أنه من المستحيل تصور نظام مخطط أو قرار اقتصادى بحيث يتناول توزيع الثروات الجماعية بين الاستهلاك والاستثمار . مادامت قيمة المبلغ المتوافر - وهو المخصص للاستثمارات - لم يحدد فى سوق يتقابل فيها أفراد أحرار ، فلا بد أن يكون القرار الخاص بتوفير جزء من الإنتاج القومى واستثماره صادراً عن القائمين على التخطيط . وبمعنى آخر - وهذه هى الفكرة الثانية البسيطة والرئيسية - فإن توزيع الثروات بين الاستهلاك والاستثمارات هو فى النظام المخطط قرار سياسى يتخذه القائمون على التخطيط تبعاً لما يعتبرونه فائدة المجموع ، تلك الفائدة التى تصدر حكماً بمدى التقدم الذى يناسب التوسع فى وسائل الإنتاج . وأضيف أنه حتى فى النظام الرأسمالى الغربى فإن الحكام يتدخلون لتغيير التوزيع التلقائى للثروات بين الاستهلاك والاستثمارات .

٣ - إن النقطة الثالثة، وهى الأصعب ،هى فى معرفة الطريقة التى يفاضل بها المخططون بين الاستثمارات . وهنا يبدو لى أن من المستحيل الإدلاء بإجابة قاطعة ، لأن هناك كثيراً من الحلول النظرية للمشكلة، ولأننا لانعرف بالضبط ماهو الحل الذى يسرون عليه فى روسيا السوفيتية . إننا حتى لسنا متأكدين إذا كان يوجد فى هذا الشأن حل وحيد . فإننا نستطيع ، نظرياً ، أن نتصور

أن توزيع الاقتصاد الفعلي للاستثمارات يتحدد حسب اختيار المستهلكين في السوق للسلع النهائية وهو جزء معين من الثروات الوطنية — إن بوسعنا أن نتدرج من أسعار السلم الاستهلاكية كما تحددها قرارات المستهلكين إلى الاستثمارات الأساسية نفسها . ولكن هذا الحساب في الواقع عقده للغاية حتى من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة العملية فإنه فلما قام بدوره في الاتحاد السوفيتي .

إنه لم يقدّم بدور ، لأنه حتى الآن ، كانت أموال الاستهلاك المعروضة في السوق باستمرار أدنى من القوة الشرائية القائمة منذ عام ١٩٢٨ ، أي منذ بداية الخطط الخمسية ، كان هناك تضخم مستمر في الاتحاد السوفيتي ، وكان يبدو أن أسعار السلم الاستهلاكية يتم تحديدها ليس تبعاً لمفاضلات المستهلكين وإنما تبعاً لإمكانات الإنتاج .

ويبدو أن الحسابات كانت تم طبقاً لاعتبارات عديدة وبسيطة . أولاً ، فإن القائمين على التخطيط السوفيت يعيشون في عالم توجد فيه اقتصاديات السوق . لقد كانوا إلى حد كبير وحتى تاريخ قريب يقدرون الاقتصاد الرأسمالي . ويستفيدون من نتائج الحساب الاقتصادي الرأسمالي . لقد كانوا في بعض الأحيان يكتفون بعمل حسابات تسكيتيكية بوجه خاص ، كانوا يستهدفون إنتاج الفحم أو الصلب أو البترول فيوزعون الثروات حسب ما يرونه أجدي من الوجهة الفنية . ولنتقل إن تصرفاتهم كانت إلى حد كبير تقوم على التقريب ، إذ أنهم أحياناً يحسبون المائد الغني ، وأحياناً أخرى يحسبون اقتصاديات الأيدي العاملة .

إن صعوبة وصف الطريقة التي تم بها حسابات الاستثمارات في النظام المخطط لا يعني أن هذه الحسابات أسوأ من حسابات الاقتصاد الحر الذي يقوم فيه رجال الأعمال بعمل هذه الحسابات ، ولكنهم من الممكن أن يخطئوا . إنهم يقومون بهذه الحسابات تبعاً للأسعار التي يمكن أن تتقلب سريعاً ، ومن

للممكن أن ينكشف خطأ حساباتهم عندما يحين الحين . وزيادة على ذلك ، فإن ما يتفق والفائدة قصيرة الأجل التي ينعدها صاحب العمل لا يتفق بالضرورة مع المصلحة طويلة الأجل التي تنتظرها المجموعة . إن أبسط مثل على هذا البون بين مصلحة صاحب العمل الخاصة ومصلحة المجموعة ، هو ، في مجال الزراعة ، الحراب الذي ألم ببعض الأراضي في الولايات المتحدة بسبب طرق الزراعة للمستعملة . كانت هذه الطرق تحقق أرباحاً ضخمة لمدة بضع سنوات ، ولكنها كانت ذات عواقب وخيمة على طاقة الإنتاج في المستقبل .

إن نتيجة هذه التحليلات للمبدئية هو أنه ليس من السهل وليس من المستحيل أن ندير اقتصاداً مخططاً . فالواقع هو أن الاقتصاد المخطط في روسيا يعمل ، وبنجاح ، ويزيد إنتاجه سريعاً . وما تتكلفه هذه الزيادة من ثمن لكبير . فالتجربة تثبت على الأقل أن النظام الذي تنخفض فيه حركة السوق إلى أقل قدر ممكن ليس نظاماً يمكن وصفه بالعجز أو بالشلل .

إن هذه التحليلات المبدئية ، إذا كانت لا تقودنا إلى إدراك تماثل في النظم ، فإنها على الأقل قد قادتنا إلى إدراك تماثل في الوظائف بين نوعي المجتمعات الصناعية . فجميع المجتمعات الصناعية مجتمعات تقدمية ، تريد أن تقوم بحساب عقلى ، ولا تعترف بمحدود لرغبات الأفراد . لا ينبغي إذن أن نحمل على نوع من المجتمعات الصناعية أو أن نعظمه في حد ذاته ولا أن نحكم على الأنواع المثالية ، وإنما يجب أن تتناول أحكامنا النظم المادية أي الوحدات التاريخية .

والآن سننتقل إلى تناول المرحلة الأخيرة في هذا التحليل ، أي إننا سننتقل من التجريدات إلى النظم التي تحدت مادياً وتاريخياً .

إن تعيين النظم المادية يمثل صعوبات بالغة ، والواقع أنه ينبغي على الأقل مراعاة ثلاثة اعتبارات مختلفة : يجب أولاً مراعاة المقاييس الاقتصادية البحتة التي عدتها في الدرس الخامس ، وأهمها نظام الملكية ، وطريقة التحديد

أنواع التنظيم. ولكن يجب أيضاً مراعاة ما سأمحيه بمرحلة التطور الاقتصادي للمجتمع القائم. فنظام الاتحاد السوفيتي تحدده جزئياً إدارة التخطيط الكامل ولكنه يتحدد أيضاً بأنه يمتاز مرحلة تطور اقتصادي اجتازتها النظم الغربية سواء من نصف قرن أو منذ قرن كامل. وفي المقام الثالث، فإن كل نظام اقتصادي يتأثر بالعوامل الجغرافية والسكانية، التي تمثل ظروفه المادية، وكذلك فهو يتأثر بعناصر أخلاقية وسياسية. وليس من السهل أن نعرف هل البيروقراطية السوفيتية هي نتيجة للتخطيط، أو نتيجة لتقاليد السوفيتية أو لإرادة ثورية. وربما كان النظام السوفيتي يتحدد في نفس الوقت عن طريق هذه العوامل الثلاثة. وإذا شئنا أن نحاول الوصول إلى تحديد مادي للنظم ومقارنتها فيجب ألا نهمل أي واحد من هذه الاعتبارات المتعددة.

وبعد هذه التحفظات سأحاول أن أوضح المعالم المحددة للاقتصاديات التي تسمى رأسمالية. سأترك جانباً الاقتصاديات التي نطلق عليها اليوم بالاقتصاديات النامية، مثل اقتصاد الهند، لأن هذه الاقتصاديات لا تندرج إجمالاً تحت نوع المجتمعات الصناعية. إن في الهند عدداً من المصانع لا يقل عن عدد مصانع الغرب، ولكن هذه المصانع لا تضم إلا أقلية ضئيلة من الأيدي العاملة، حوالي مليونين ونصف مليون في الوقت الحاضر. والإنتاج الصناعي لا يمثل سوى قطاع محدود في الاقتصاد الهندي. وعلى هذا فإنني سأهتم فقط بالاقتصاديات الرأسمالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

من وجهة نظر الإنتاج، فإن النوع السائد هو المشروع الرأسمالي، وبخاصة في مجال الصناعة. أما في أوروبا الغربية، فإن الصناعات المؤتممة تقوم إلى جوار المشروعات التي يملكها أفراد. وصناعات التعدين في فرنسا تملكها الدولة وصناعات التعدين في الولايات المتحدة تمثل مشروعات خاصة، دون أن تكون هناك اختلافات ملموسة بين التنظيم التكنيكي أو الإداري للمشروعات سواء أكانت خاصة أم عامة. فإن ما يدهش حقاً عندما نقارن الاقتصاديات الغربية بالاقتصاديات السوفيتية هو أن المؤسسة الرأسمالية الكبيرة خاصة

كانت أم عامة ، ليست النموذج الوحيد لوحدة الإنتاج ، ففي مجال التجارة والزراعة ، بل وفي جزء من الصناعة تقوم ببعض المشروعات الفردية .

إننى أطيل في هذه النقطة التي تمثل إحدى سخريات التاريخ . إن الاختلاف بين النظام السوفيتي والنظام الرأسمالي يقل ، في مجال المشروعات الصناعية الكبرى التي أثير بمناسبة مفهوم ماركس ، عن اختلافهما في استمرار أو عدم استمرار وجود المشروع الشخصي الصغير ، في مجال الزراعة ، أو في الصناعة أو التجارة .

أما في مجال الزراعة في بلاد أوروبا أو الولايات المتحدة ، فإن المشروع الرأسمالي ، الذي يقوم على الفصل بين المالك ، والمزارع والعامل الزراعي ، والذي لاحظته ماركس في الزراعة في إنجلترا والذي كان يظنه النموذج الذي سيبود في المستقبل ، هذا المشروع ما زال يمثل أقلية . وإن الشيء نفسه يحدث إلى حد ما في مجال التجارة والصناعة الصغيرة . إن الجديد في نظام الإنتاج السوفيتي ليس هو التجديد بالنسبة للمشروعات الكبرى الرأسمالية بقدر ما هو السعي من أجل تعميم هذه المشروعات الكبرى وجعلها النموذج الوحيد . وإذا ما فكرتم قليلاً في هذا الموضوع فإنكم تجدون تفسيراً لكثير من ردود الفعل السياسية في المجتمعات الغربية . إن أقل الطوائف الاجتماعية استجابة لنظرية ماركس ودعايته هي بالفعل تلك الطوائف التي سيزيلها تعميم المشروع العام . وعلى الرغم من العبارات التي نسممها في أغلب الأحيان فإن رفض بعض الطوائف الاجتماعية للنظرية السوفيتية ليس ناتجاً عن عدم فهم ، وإنما هو ناتج عن فهم صحيح لماهية هذا المشروع .

أما من وجهة نظر التبادل ، فإن الفارق القاطع ليس كون المبادلات أكثر تعقيداً في النظم الغربية منها في النظم السوفيتية ، وإنما هو أن الاقتصاديات الرأسمالية تكون مدججة في المحيط العالمي . نستطيع القول عن طيب خاطر إن التجربة الأولى للاقتصاد المخطط قد تمت في الاتحاد السوفيتي ، ذلك البلد المتطور قليلاً من الناحية الصناعية ، وعلى ذلك فهو لم يندمج تماماً في التجربة . إننا ننسى

أن التخطيط الكامل للاقتصاد في بلد واحد غير ممكن إلا إذا كان هذا البلد يحقق اكتفاء ذاتياً . ولا نستطيع أن نتصور إنجازاً تطبق تخطيطاً مركزياً كاملاً ، في حين تعتمد على الخارج في نصف غذائها . وعلى العكس ، ففي روسيا التي تملك جميع المواد الأولية تقريباً ، لم تكن التجارة الخارجية فيها تلعب دوراً إيجابياً ، فإن سلطة المخططين تقف عند حدود البلد، وإن المخططين إذا لم يكونوا في نفس الوقت رؤساء للمولين وللمشترين الذين يتعاملون معهم فإنهم لا يستطيعون فرض منتجاتهم ، عندما نريد أن نبيع للخارج ، فيجب أن يوافق الآخرون على الشراء . إن روسيا ربما تجهل حتى الآن إلى حد بعيد رغبات المشترين الأجانب .

أما من وجهة نظر الإنتاج ، فإن النظم الرأسمالية هي النظم التي تقوم فيها قرارات الأفراد في السوق بدور يجب أن يوضع في اللقاع الأول عند توزيع الثروات الجماعية . إنني أؤم الحذر في تعبيراتي ؛ ذلك لأنه من الخطأ أن تؤكد أنه ، في النظم الرأسمالية الحالية ، تحدد قرارات المستهلكين في السوق بطريقة مباشرة ما تقوم بإنتاجه ، ولكن على مر الأيام فإن رغبات المستهلكين في الحصول على هذه السلعة أو تلك ، تنعكس على أسواق السلع الاستهلاكية وتمارس بطريقة غير مباشرة تأثيرها في الإنتاج .

ويحد من هذه السيطرة من جانب المستهلك كما يحد منها ، تدخل من جانب الدولة ، هذا التدخل الذي يمتد اليوم متدرجاً . فالدولة تعدل في التوزيع التلقائي للثروات بين الاستهلاك والاستثمار على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية وتحاول دفع المستهلكين إلى زيادة الادخار ، وإذا كانت الدولة لا تتوصل إلى تحديد ادخار الأفراد عن طريق وسائل أخرى ، فهي تؤثر في قيمة المبلغ المخصص للاستثمارات . وفي المقام الثاني فإن الدولة تعدل في التوزيع التلقائي في الدخول والقوانين الاشتراكية وقوانين الضرائب ما هي إلا وسائل لتعديل توزيع الدخول الذي ينتج عن السير الحر لحركة السوق . وأخيراً فإن الدولة تتدخل بطرق مختلفة لتحويل الدائرة الكلاسيكية التقليدية ، الادخار

للاستثمار . إن الاستثمارات تمول أكثر فأكثر ، سواء عن طريق القوانين المنظمة للضرائب أو عن طريق التمويل الذاتي داخل نطاق المشروعات، الأمر الذي يمثل نوعاً من التمويل الجماعي ، ولنقل شبه الاشتراكي للاستثمارات .

وأخيراً ففي النظم الاقتصادية الرأسمالية ، فإن العمال وأصحاب الأعمال تضمهم نقابات . أما في نظام الاقتصاد الرأسمالي المادي اليوم فيوجد تنافس مستمر بين الأفراد والطوائف وبين الطوائف والدولة . وفي رأي أن إحدى الخصائص الكبرى للنظم الغربية هو أن نقابات العمال تركز نفسها للمطالبة بتقديم المطالب دون أن تخضع مباشرة لسلطات الدولة .

وإذا أردنا أن نوجز خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي التي تميزه عن النظام السوفيتي ، فإنني أقول إن هناك أربع خصائص أساسية :

١ - إن النظم الاقتصادية الرأسمالية اليوم تمثل تنوعاً كبيراً لأشكال الملكية ، وبخاصة الإبقاء على الملكية الفردية ، والمشروع الفردي في مجال التجارة والزراعة .

٢ - إن النظم الرأسمالية تستبعد الفصل الجذري بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي ويجب أن تخضع لمتطلبات التجارة الخارجية .

٣ - إن المستهلكين ما زالوا يمارسون تأثيراً يقوى على مر الأيام في توزيع الثروات الوطنية .

٤ - وأخيراً ، فإن النقابات العمالية لا تتبع الدولة .

وللانتقال الآن إلى النظام السوفيتي الذي قمت بتعريفه جزئياً مبيناً ، في كل خطوة ، من خطوات التحليل ، الاختلافات التي تميز بينه وبين النظام الرأسمالي . يجب ألا ننسى أن النظام الاقتصادي السوفيتي ليس النموذج الأصلي للاقتصاد المخطط : إنه نظام مخطط خاص ، في بلد تميزه خصائص فردية في مرحلة معينة من تطوره الاقتصادي .

أما من وجهة نظر الإنتاج ، فإن الخاصة الأولى التي تميز النظام السوفيتي كانت هي إدخال الملكية الجماعية للاستغلال الواسع في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية ، وعندما سندرس بسرعة النتائج التي حققتها القطاعات المختلفة للاقتصاد السوفيتي فإننا سندهدش لحديث بسيط : إن النتائج تكون أفضل كلما كان القطاع أكثر شهماً بالقطاع الذي تصوره الاشتراكيون . إن النتائج الباهرة تحققت في مجال الصناعة الكبرى ، أما أسوأ النتائج فقد تحققت في مجال الزراعة . ولكن المذهب لم يكن من المتصور أن يطبق بالضرورة في جميع القطاعات . ففي استطاعتنا أن نتصور نظام اقتصاد صناعي مخطط يتضمن ملكية خاصة ومشروعات فردية في مجال الزراعة . حتى في مجال الاقتصاد السوفيتي ، فهناك حدود للملكية الجماعية والاستغلال الواسع . هناك على الأقل حدان : فن ناحية سمح القادة للكوخوزيين بالاستغناء بالملكية الفردية لقطعة من الأرض وقليل من الماشية ، وهذه الملكية الفردية لا تزال تقوم بدور جوهري<sup>(١)</sup> ، ومن ناحية أخرى ، وباستثناء غريب ، سمح القادة للمواطنين ببناء المنازل . ومنذ بضع سنوات يتمتع المواطنون السوفيت بحق بناء مساكنهم الخاصة ويحصلون على كمية معينة من المواد الأولية اللازمة لهذا العمل الذي لا ينطوي على استغلال مادام المالك نفسه هو الذي يقوم ببناء المسكن .

إن الملكية الجماعية في مجال الزراعة تتضمن نوعين : الأول ، الملكية الوطنية الحقيقية ، السوخوز ، والثاني الملكية المسماة بالتعاونية ، الكوخوز . لقد اعتبرت الملكية الكوخوزية في كتاب ستالين الذي يعتبر وصية ، كفترة انتقال للتطور الاقتصادي . إن الملكية الوحيدة التي تتفق مع المذهب هي الملكية الجماعية الصارمة ، السوخوز . ومع ذلك فإن ستالين لم يحدد متى يمكن أن ننتقل من هذه إلى تلك .

(١) إن الأراضي الخاصة تقوم تقريباً بإنتاج نصف لبن والحم .

أما من وجهة نظر المبادلات ، فإن السمة المميزة للنظام السوفيتي كانت لفترة طويلة هي الانفصال عن السوق العالمية ، والتخطيط الصارم للتجارة الخارجية . حتى في عصر السياسة الاقتصادية الجديدة ( M . E . P ) الذي منح فيه القادة السوفيت عدداً كبيراً من الامتيازات للمبادرة الفردية من أجل إعادة دفع النظام الاقتصادي ، فهناك نقطتان لم يمنحوا بشأنهما امتيازات وكانوا يعتبرونهما عن حق ، ولهم الحق ، وبالضبط ، أساس نظامهم : النقطة الأولى هي احتكار التجارة الخارجية ، أما الثانية فهي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الصناعي .

ليس من المستحيل تصور اقتصاد عالمي مخطط ؛ فنذ بضع سنوات راجت المبادلات داخل المنطقة السوفيتية بين الاقتصاديات الوطنية . إن القائم على التخطيط لا يستطيعون أن يفرضوا على العملاء الأجانب شراء بضائعهم . ولكن إذا خططت الاقتصاديات العالمية المختلفة ، فمن الممكن أن يقوم تخطيط أوراسيا ، ولنقل من فيمر حتى هانوى ، ومن جهة أخرى ، فهذا التخطيط ، إلى حد ما ، في سبيله إلى التحقيق .

في نظام مثل هذا ، توجد أيضاً فرص للاستغلال . لقد أخذ العلماء الاشتراكيون كثيراً على المبادلات الرأسمالية أنها جائزة ؛ لأن الاقتصاديات القوية على حد قولهم ، لديها القدرة على تحويل ظروف التبادل لصالحها . هذا صحيح ، ولكن في نظام اقتصادي عالمي مخطط ، فمن الممكن أن تحدث نفس الظاهرة . لقد كان اليوغوسلافيون أيام صراعهم مع قادة روسيا ، يشكون من أن موسكو تستغل يوغوسلافيا في مبادلاتها معها . كانوا يرون أن روسيا تشتري المواد الأولية اليوغوسلافية . بسعر أدنى من سعر السوق العالمية ، وتبيع منتجاتها الصناعية بسعر أعلى . وتأتي أخطار الاستغلال من أن الأسعار جبرية ، وأن من الصعب إقامة الموازنة العادلة بين البضائع . وبقدر مالدينا من معلومات فإن الاقتصاديات الاشتراكية حتى الآن تستخدم أساساً لضمان

عدالة مبادلاتها العالمية ، أسعار الاقتصاديات الرأسمالية التي تسمح على الأقل بإقامة تراض نزيه .

أما من وجهة نظر تحديد النظام ووجهة نظر الاستهلاك ، فإن أهداف النظم السوفيتية كما عرفناها حتى الآن ، كانت بصفة أساسية التصنيع السريع ، أو تحقيق أكبر قوة ممكنة للمجموعة ، بفضل وجود نسبة مرتفعة من الاستثمارات وبفضل تركيز الاستثمارات في مجال الصناعة الثقيلة . ولكن مرة أخرى ، ليس هناك علاقة منطقية بين فكرة التخطيط الاقتصادي وفكرة أولوية الصناعة الثقيلة . ولأسباب تاريخية ومذهبية شاء القادة السوفيت بخاصة أن يحققوا قوة المجموعة . ولكننا نستطيع أن نتصور اقتصاداً مخططاً للرفاهية . وإذا اعترضنا بأن اقتصاداً مخططاً سيظل دائماً اقتصاد قوة ، فإننا نصوغ نظرية اجتماعية أو سياسية من الواجهة الاقتصادية . يمكن أن نتخيل اقتصاداً مخططاً يستهدف فيه القائمون على التخطيط رفع مستوى معيشة المستهلكين بأسرع ما يمكن وذلك بالحد من النفقات العسكرية بأكثر قدر ممكن أو حتى عن طريق التضحية بقوة المجموعة .

إنني أطيل التحدث عن هذه التميزات للبدئية التي لا يوليها هذا الجانب أو ذلك أية عناية . فإن أعداء التخطيط يودون أن يسمح النظام السوفيتي بالحكم على أي نظام تخطيط اقتصادي وإداته . أما المتحمسون للاتحاد السوفيتي فإن لديهم في أغلب الأحيان القدرة العجيبة على عدم الاعتراف حتى بالوقائع المعترف بها رسمياً في الاتحاد السوفيتي . حتى تاريخ حديث كانت أهداف المجموعة في الاقتصاد السوفيتي محددة بطريقة مطلقة عن طريق الحكام ، وكان اختيار الأفراد في السوق لا يكاد يمارس أي تأثير في توزيع الثروات الجماعية ، ولا في توزيع الاستهلاك .

منذ بضع سنوات والقائمون على التخطيط السوفيتي يهتمون بمسائل مستوى المعيشة والبيع بالحسرة أو الكساد ، والدعاية . كانت جميع البضائع

المعرضة حتى الآن تشتري ، نظراً للبون الدائم القدي كان يقوم بين القوة الشرائية والبضائع المعرضة في السوق . فنذ سنتين أو ثلاث ، بفضل ارتفاع مستوى المعيشة ، بدأ المستهلك السوفيتي يصبح قادراً على الاختيار ، وأصبح لا يختار بالضرورة ، مع دخوله النقدية ، البضائع التي تعرض عليه ، فكلما ارتفع مستوى المعيشة ازدادت بالضرورة مخاطر البيع بالخسارة .

أما فيما يتصل بسير النظام الاقتصادي فإن العملة والائتمان يعتبران من العوامل المحايدة . إن الائتمان كما تعلمون ، كان له سعر ، ولكن معدل الفائدة كان قد تحدد بصفة نهائية ، وعلى النقيض مما يجري في النظام الرأسمالي ، لم يكن من شأن هذا المعدل أن يكون له أثر في توزيع الثروات بين المستهلك والاستثمارات وحتى في توزيع الاستثمارات نفسها . إن سعر الائتمان أو معدل الفائدة كان من شأنه أن يمنع المشروعات من اللجوء إلى الائتمان بصفة غير محدودة ، مع ذكر قيمة استخدام رأس المال .

وكذلك فإن العملة يجب أن تكون محايدة ، لأنه ، حسب نظرية التخطيط يجب أن توزع دخول نقدية بقدر ما يتوافر من بضائع . ولكنه في الواقع ، كما قلت لكم ، فإن التضخم كان فرضاً قائماً في النظام السوفيتي ، على الأقل حتى السنوات الأخيرة ، وربما كذلك حتى اليوم . خلال أولى الخطط الخمسية بين ١٩٢٨ و ١٩٣٨ ارتفعت الأسعار بسرعة ، بل تضاعفت ست أو سبع مرات . إن ارتفاع الأسعار هذا كان نتيجة غير مقصودة للقرارات التي اتخذها القائمون على التخطيط وقد آلوا على أنفسهم إقامة أكبر عدد من المصانع في أسرع وقت ممكن ، وأن يقوموا بتوزيع الدخول بطريقة مستمرة ، أعلى في كميتها من قيمة البضائع المعرضة للشراء .

وأخيراً ، يبدو حتى الآن أن اختيار الاستثمارات كان يتم تبعاً لاعتبارات تعتمد على التجربة أكثر كثيراً من اعتمادها على العقل .

منذ ١٩٢٨ ، وأهداف الخطة تتحقق تقريباً باستمرار في مجال الصناعة الثقيلة ، ولكنها لم تتحقق أبداً في مجال الصناعة الخفيفة ، ولا في مجال الزراعة . فلو كانت الخطة كلا عقلياً تضافرت عناصره المختلفة فيما بينها لما استطاع النظام أن يسير سيره ، ولما طغى قطاع على الخطة وظل قطاع آخر دونها ، وفي الحقيقة فلم يكن هذا التخطيط العلمي مقصوداً ، فقد كان القائمون على التخطيط يحددون لبعض القطاعات أهدافاً لا بد أن تتم قبل غيرها ، ويوجهون الثروات التي تحت أيديهم نحو هذه القطاعات وهم على استعداد لتلقي نتائج تنفيذ أن القطاعات الأخرى لم تستطع بلوغ أهدافها المحددة .

ولسكى أختم كلامي في جو أقل فسوة ، هاكم حكاية : لقد سمعت ماسرده على مسامعي عالم في الطبيعة كان يعيش في الاتحاد السوفيتي في عهد أول خطة خمسية ، وكان يحضر مداوالات غايتها تحديد أهداف معينة للخطة . وكانوا يقترحون على قائد سوفيتي شهير هدفاً من الأهداف لصناعة معينة ، فسأل القائد السوفيتي :

« كم تنتج الولايات المتحدة ؟ . . . حسن ضعوا ٢٥٠ / زيادة » . وبمعنى آخر ، لقد كان التخطيط في بادئ الأمر عبارة عن تحديد أهداف تظاهرية للحاق بالبلدان الرأسمالية والتفوق عليها . لم تكن الخطط الأولى تمثل كلا التزم في تقديره الدقة ، ولكنها كانت تمثل سلسلة من المحاولات التي تملئها المناسبة إلى حد كبير . وبما لا جدال فيه أنه مع هذه المناهج التي لم تكن دقيقة دائماً فقد تحققت نتائج باهرة .

## الدرس الثامن

# المجتمع الصناعى والنمو

فى الدرس السابق ، بدأت بمناقشة الحجج التى تساق ضد مبادئ الاقتصاديين ، الغربى والسوفيتى ، ثم استخلصت المقاييس الرئيسية التى يمكن عن طريقها تمييز كلا الاقتصاديين . فى المجتمعات الغربية يكون الشكل الرئيسى للمؤسسة هو المؤسسة الرأسمالية ، ولكن هناك مؤسسات تختلف ، سواء فى أشكالها القانونية أو فى مداها . ومن جهة أخرى ، فإن سيطرة المستهلكين لا تزال تمارس تأثيرها فى هذه المجتمعات ، ومعنى هذا أن تفضيلاتهم الاقتصادية تسمى إلى توجيه الإنتاج نفسه . ثم إن النقابات العمالية لا تخضع فى هذه المجتمعات لإشراف الدولة ، وعلى الأقل فى أغلب المجتمعات الغربية . وتتدخل الدولة فى تشييد الاقتصاد بتعديل التوزيع التلقائى للدخول والابقاء على التوظيف الكامل فى نفس الوقت . وأخيراً فإن الاقتصاديات الوطنية ليست منفصلة عن السوق العالمية ، الأمر الذى يمنع إقامة تخطيط كامل ، مادام سلطان المخططين يتوقف عند حدود البلاد .

إن عدم إخضاع النقابات للدولة ، وتدخل الدولة من أجل التقويم ، وتصحيح الأوضاع ، ليس من خصائص المجتمعات الغربية فى مرحلة تطورها الحالية ، وليست من خصائص المجتمعات الرأسمالية فى القرن الماضى .

لقد بدأت ببحث الملامح الأساسية للمجتمع الذى يسير على النمط السوفيتى ، وتحققت أولاً من الجهود التى يبذلها من أجل إدخال الملكية الجماعية فقط ، ولكن لإدخال المؤسسة الكبيرة وذلك فى مجالى الزراعة والتجارة إلى جانب إدخالها فى المجال الصناعى نفسه .

وهذا التعميم لشكل من أشكال المؤسسة لم يصبح كاملاً تماماً ، ففي  
الديمقراطيات الشعبية على وجه الخصوص ، مازالت الملكية الفردية قائمة  
بشكل جزئي في مجال الزراعة ، وفوق ذلك فقد أشرت إلى أنه من الممكن  
تماماً أن نتصور وأن نطبق تخطيطاً صناعياً مع الاحتفاظ بالملكية الفردية في  
مجال الزراعة .

وفي المقام الثاني ، فقد كان مبدأ سيادة المستهلك غير ذي موضوع حتى  
الآن . إن توزيع الثروات الوطنية بين الاستثمار والاستهلاك يحدده القائمون  
على التخطيط بطريقة مطلقة . ومن جهة أخرى ، فإن توزيع الثروات بين  
مختلف قطاعات الصناعة أو حتى بين الصناعة والزراعة ، هذا التوزيع لا يتأثر  
بقرارات المستهلكين . فإن القائمين على التخطيط هم الذين يقررون  
الإنتاج وظروفه .

ليس هذا الإلغاء لسيادة المستهلك ، في المجال النظري ، خاصة من  
الخصائص اللازمة للاقتصاد المخطط . فإننا ، ابتداء من اللحظة التي يبلغ فيها  
الاقتصاد مستوى معيناً من التطور ، نستطيع أن نتصور أن يدع المخططون  
أسعار السلع الاستهلاكية تتقلب في السوق حسب قرارات المستهلكين ،  
ويعدلون في توزيع الثروات إلى مستوى الإنتاج ، تبعاً لاستجابة المستهلكين .

إن المستهلكين حتى الآن لم يقوموا بدور إيجابي ، لأن القائمين على  
التخطيط سوفيت كانوا مصممين على دفع هجلة التصنيع سريعاً وتركيز هذا  
التصنيع في القطاعات الأساسية بحيث إن سلم الاستهلاك كانت دائماً أقل  
بالنسبة للدخول الموزعة . إن جميع البضائع المعروضة للاستهلاك كان يتم  
شراؤها ولم تكن استجابة المستهلكين لتستطيع أن تغير من اختيار القائمين  
على التخطيط .

إن القرارات الخاصة بالاستثمارات كانت قرارات تعتمد على التجربة .

ويبدو أن المخططين السوفيت قد بدأوا من معطيات مبدئية، فأساس أى قوة صناعية هو الصناعة الثقيلة ، أى الفحم ، والبتروول ، والصلب ، وعلى ذلك فقد قرروا تحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الثروات ذات المنتجات الأساسية ، ومن أجل هذه المنتجات يبدو أنهم قد قاموا بتوزيع الاستثمارات بغرض تحقيق أسرع النتائج الممكنة . إنهم ربما فضلوا ، فى بادئ الأمر على الأقل ، العوائد السريعة على العوائد البطيئة . إذن فقد كان اختيار الاستثمارات يتأثر باعتبارات سياسية ، وبما لاشك فيه ، أنه كان يتأثر أيضاً بالموذج الذى كانت تقدمه الاقتصاديات الغربية التى قطعت شوطاً أكبر فى التقدم .

لقد تم تحديد أسعار الجملة مبدئياً بواسطة القائمين على التخطيط . ولكن أسعار الجملة والتجزئة ، فى الواقع ، قد ارتفعت دون أى تناسب مع قرارات المخططين . أما أسعار التجزئة فقد تحددت أساساً عن طريق حاجات النمو . وفى الواقع فإن أى اقتصاد يفترض ضغط الاستهلاك بغرض الاستثمار ، أو فلنقل ، فى أسلوب ماركسى ، يفترض تكديس فائض القيمة سعيماً وراء الإنتاج الواسع . وكذلك ، فإن عملية استقطاع جزء من الثروات من مجموع الاستهلاك فى الاقتصاد السوفيتى ، قدمت أساساً عن طريق القوانين الضرائبية غير المباشرة . كانت الضريبة على رقم المبيعات تستهدف جعل أسعار المنتجات الاستهلاكية المعروضة أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع للمنتجين . فكانت الدولة تقوم بشراء المنتجات الغذائية من الزراع بسعر زهيد ثم تبنيها من جديد للمستهلكين فى المدن بسعر مرتفع نسبياً . ثم تقطع الفرق الذى يمثل الضريبة على رقم المبيعات بغية استثماره . فالأمر يتعلق إذن بما نسميه فى الغرب نظاماً ضرائبياً غير مباشر يخلق ادخاراً جبرياً . ولقد وفر الادخار الجبرى ، بفضل النظام الضرائبى غير للباشر ، نحو ٥٥ إلى ٦٠٪ من الثروات اللازمة لعمليات الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى . والضريبة على رقم المبيعات تتغير حسب المنتجات ؛ وكان من الضرورى فى الاتحاد السوفيتى خلال المرحلة الأولى ، أن ترتفع ضريبة السلعة كلما اتسع استهلاكها ، فلو اقتصرت الضريبة على

السكاليات أو ماشابهها لما أمكن اقتطاع للوارد الكافية . ونظام الضرائب على رقم المبيعات الذي يقع عبوة على السلع الاستهلاكية يمكن الدولة من تغيير أسعار البضائع دون التقييد بنفقات كلفة هذه البضائع . فيمكن في الواقع أن نضاعف الضريبة على رقم للمبيعات مرتين أو ثلاث مرات كي يصبح ثمن السلعة باهظاً بالنسبة للمستهلك ، مع أن نفقات الكلفة كانت زهيدة ، الأمر الذي يتيح للمخططين السماح بإشباع رغبات هذه الفئة أو تلك من فئات للمستهلكين ، أو منع إشباعها .

إن الكسب قد قام أيضاً بدوره في التمويل في صورتين : الأرباح الحسابية للمشروعات للقادرة مقدماً عن طريق المقائمين على التخطيط ، والأرباح التي يمكن تحقيقها عن طريق للشروط الخارجة عن الخطة .

يوجد في الاتحاد السوفيتي مخصصات للربح تبقى داخل المؤسسة الفردية . ونسبة كبيرة من هذه المخصصات تؤول إلى مدير المؤسسة . فقد أدرك المخططون السوفييت ، تحقيقاً لأقصى عائد ، أن يمنحوا مديري المؤسسات شيئاً مقابلاً ، في وظيفتهم ، لما نسميه في الغرب بالربح ، ولكن مع اختلاف هام : أن ربح المؤسسة في النظام الرأسمالي ، هو تشجيع المقائمين بالعمل على تحقيق الإنتاج المطلوب ، بينما الربح في النظام السوفيتي هو فقط تشجيع للمدير على تحسين العمل قدر الممكن ، وليس له أي تأثير على توزيع الموارد على القطاعات . فالربح ما هو إلا تشجيع على تحقيق أقصى عائد في المشروع ، وليس تشجيعاً على زيادة الإنتاج المطلوب .

وأخيراً فقد انفصل الاقتصاد السوفيتي عن السوق العالمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو لا يزال كذلك اليوم ، غير أنه منذ ١٩٤٥ قامت سوق عالمية ثانية ، تنافس السوق العالمية الرأسمالية ، تقوم فيها المبادلات الدولية على التخطيط إلى حد كبير .

وهذا النظام الاقتصادي، الذي يتضمن أوجهاً للشبه وأوجهاً للاختلاف مع النظام الغربي، قد ارتبط بنظام سياسي خاص. ولا شيء يجعلنا نجزم أن هذا النظام السياسي يرتبط نظرياً بالضرورة بالنظام الاقتصادي، ولكن في الواقع، لقد ارتبط به. إن هذا النظام، كما تعلمون، يضم حزباً واحداً، كما يتضمن إخضاع النقابات لإشراف الدولة وصبغ الحياة الوطنية في مجموعها بصبغة سياسية كاملة. لقد استأثرت الدولة باحتكار الصحافة والدعاية والإعلان. والخط السياسي، الذي يحدده الحزب، ملزم للجميع. فالمنهج السياسي والاقتصادي مذهب رسمي. وهو ينطوي على عقيدة صارمة في مبادئها بقدر ما هي متقلبة في تطبيقاتها. ومما لا مناص منه أننا عندما نقارن النظام الاقتصادي الغربية والسوفيتية، فإننا لا نتساءل فقط عن أيهما أجدى من الوجهة الاقتصادية، وإنما نتساءل أيضاً عن مدى ما ينطوي عليه النظام الاقتصادي الذي ذكرت ملاحظه، بالضرورة، من الملامح السياسية التي نسميها عادة بالملامح الشمولية.

إن التفسير يتضمن على الأقل ثلاثة احتمالات، فيمكن أن نفسر المجتمع السوفيتي ابتداء من الاقتصاد المخطط، وابتداء من الحزب الثوري الذي في يده احتكار السلطة والمذهب، وابتداء من مفهوم مرحلة التطور الاقتصادي.

إن نظرية نمط المجتمع الاقتصادي، ونظرية التنمية الاقتصادية، كلتاهما نظرية كلاسيكية في تراث اليوم. وعلى عكس ذلك، فإن ما لا نكاد نعتز عليه هو محاولة لمزجهما.

ولنبداً ببعض الملاحظات في اللغة، إننا نستعمل ثلاث كلمات مختلفة، وأنا نفسى استخدمت ثلاث كلمات حتى الآن: كلمة التنمية، وكلمة النمو، وكلمة التقدم. ولسنا هنا بصدد مناقشة في المعنى الحقيقي لهذه المفاهيم،

فكل شخص حر في اختيار لغته . وللمهم هو الاتفاق على المعاني التي نريد أن نعطيها للكلمات .

تفرق بعض الكلمات بين النمو والتنمية ، فاللفظ الأول يوحى بتغيير الاقتصاد والمجتمع ، أما اللفظ الثاني فينطوي فقط على زيادة في الإنتاج ، سواء أكانت جماعية ، أم متناسبة مع عدد السكان . إنني في الواقع لن أعنى بهذا التمييز خلال الدروس القادمة ، وبما أنني سأتناول النمو في المجتمعات الصناعية ، فإن النمو في الواقع يفترض أو يستتبع التنمية .

وكتاب آخرون أمثال كولين كلارك ( Colin Klark ) يطلقون كلمة التقدم على ما سأسميه التنمية أو النمو : إن كتاب كولين كلارك الكلاسيكي «ظروف التقدم الاقتصادي» يمكن أن نطلق عليه : ظروف النمو الاقتصادي مادامت قيمة الإنتاج تزداد فهناك إذن ، بصورة ما ، تقدم . إنني شخصياً لن أستعمل مفهوم التقدم ، لأنه يبدو لي أن من الأفضل أن أحتفظ به لنسب نوعية في النمو أو في التنمية .

إن مشكلة النمو أصبحت اليوم إحدى المشكلات الرئيسية ، وربما كانت المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الحديث . ومن المهم أن نفكر في أسباب هذه السيطرة .

إن علم الاقتصاد كان هدفه الأساسي ، في كل عصر ، مظهراً معيناً من الواقع . ففي عصر التجاريين ، كان الاهتمام الأول ينصب على كمية المعادن الثمينة التي كانت تعتبر المصدر والموارد الرئيسة للثروة والقوة . وفي عصر آخر كان الاهتمام بصفة خاصة يدور حول حرية التجارة والمبادلات ، وكان الناس يبحثون عن القوانين الطبيعية اللازمة والتي تكفي لزيادة الثروات . وفي عصر لاحق كان الاهتمام يتركز على فكرة التوازن وعلى حركة الأسعار ،

وحركة الأسعار هذه من شأنها أن تحقق التوازن تلقائياً . واليوم يتحدث الجميع عن النمو لأسباب تعتبر في الواقع تاريخية بصفة جوهرية ، ولقد أدركنا في نفس الوقت أن المجتمعات الغربية تعتبر غنية بالنسبة للمجتمعات المتنامية في أفريقيا وآسيا ، وأن هناك منهجين يمكن تطبيقهما لتيسير النمو . إحداهما من وجهة ، التمازج القائم بين النظامين الغربي والسوفيتي . والتشابه الموجود في بعض الظواهر في هذين النظامين ، ومن جهة أخرى ، تباين الثروات المتوافرة في المجتمعات الغربية وفي المجتمعات المتنامية ، لقد وجه هذان الوضعان اهتمام علماء الاقتصاد نحو النمو الذي كانوا يفهمونه دائماً ، ولكن دون أن يخصصوا له المكان الأول بين اهتماماتهم .

لقد أدى انتقال مركز الاهتمام إلى تقدم في المعرفة . فإن الاقتصاد السياسي ، في الواقع ، ينطوي على تناقضات تغلب عليها النظرية الحديثة في النمو .

إن التناقض الأول يتعلق بالملاقات بين ما يرى بالجمهور وما يرى بالعين المجردة . فهناك قضايا معينة ، سليمة على مستوى الجمهور ، لا تكون كذلك بالضرورة على مستوى العين المجردة : وسأتناول أبسط الأمثلة وهو الادخار .

إذا امتنع فرد ما عن الاستهلاك ، فانه يزيد من مدخراته . وإذا زادت مدخراته ، فستزيد رؤوس الأموال المتوافرة ، وعلى ذلك تزيد ، فيما يبدو الاستثمارات . إن ما هو صحيح بالنسبة للإنسان الاقتصادي ، باعتباره فرداً ، ليس صحيحاً بالضرورة على المستوى الكلي . ففي الاقتصاد الحديث ، كما بين كينز Keynes ، قد يحدث أن تؤدي زيادة المدخرات إلى نقص في الطلب ، أي إلى نقص في الإنتاج ، وإلى أن يكون لهذا تأثيره السلبي في حجم الاستثمارات . وعلم الاقتصاد يضع نصب عينيه إدراك العلاقة بين

ما يجرى في الأسواق الفردية وما يجرى في المجال الكلى . إن جهود الاقتصاد الحديث للوصول إلى مرحلة العین المجردة التي نادى بها كينز في « جدول الاقتصاد » ونادى بها ماركس وكينز ، إذا كان الثلاثة هم واضعي نظرياته ، هذه الجهود استوفت في المفاهيم الحالية للنمو .

ويتعلق التناقض الثاني بمفهوم التوازن واختلال التوازن . فنذ زمن بعيد ، وعلم الاقتصاد يستعمل مفهوم التوازن وهو خاصية مبدئية من خصائص الواقع الاقتصادي ، وهي الارتباط المتبادل بين مختلف ملاسبات النظام ، إن ثمن السلع من الوجهة النظرية ، هو نتيجة الأسعار في مجموعها ، إن ثمن كل ساعة ينتج عن مجموع أذواق جميع الأفراد ، عن مجموع ظروف الإنتاج . وفي نفس الوقت ، فإن جوهر الاقتصاد المتطور هو في كونه دائماً في حالة عدم توازن ، فإن مختلف القطاعات ومختلف المؤسسات تنطور بطريقة غير متساوية ، والأسعار لا تنظر مستمرة أبداً ، ومن ثم ، التمييز بين التوازن وبين الديناميكية ، والاجتهاد في سبيل تفسير الدورات ، قصيرة كانت أو طويلة ، ابتداء من تخطيط التوازن لتابعة الحركات طويلة الأجل خارج الدورات .

وأخيراً كان عالم الاقتصاد يتساءل دائماً عن أي النظم أفضل . ولكن إذا هو درس الظواهر على مستوى المظهر ، فإنه كان يميل إلى جهة حركة الأسعار ، وإذا هو تأمل العلاقات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي فإنه يميل ناحية حرية المبادلات التي كانت تحقق تلقائياً إعادة التوازن والحد الأقصى للإنتاج . هناك مظهر واحد للاقتصاد كان يعارض التفضيل الحر ، ألا وهو الدورات .

وترغمنا نظرية النمو على إعادة التفكير في مجموع هذه المشكلات . إنها نظرية على طريقة العین المجردة ، مادامت تستهدف إدراك الدائرة الكلية

داخل الوحدات ، وتطور الإنتاج على مر العصور . إنها مفهوم ديناميكي لا يبدأ من التوازن ، ولكنه يسمى إلى متابعة تعاقب اختلالات التوازن . وأخيراً فإن هذه النظرية ترتبط بالظواهر طويلة المدى . إن الدورات القصيرة في رأى واضعى نظريات النمو ، هي ظاهرة ثانوية بلا هدف كبير ، وحتى الدورات الطويلة التي درسها سيمياند Simiand كانت تبدو ثانوية في نظرهم . إن مسألة النظام الأفضل قد أثارتها من جديد نظرية النمو . كثير من علماء الاقتصاد سيفضلون النظام المخطط ، لجرد أنه يحقق أسرع نمو ممكن . ويمكن كذلك لنظرية التجارة الخارجية أن تثار من جديد مادامت بعض السياسات التجارية التي تؤيد مبدئياً تقسيم العمل الدولي ، تقف في وجه متطلبات النمو .

إننا نتصور كتاباً صغيراً في الاقتصاد السيامي يبدأ من فكرة النمو باعتبارها الفكرة الرئيسية ويفرع منها كل الفصول التقليدية للنظرية الاقتصادية . وما أود القيام به هنا ، هو أن أدلكم أولاً على الكتب الكلاسيكية التي تتناول للموضوع ، وبمد ذلك أحاول أن أستخلص بسرعة من هذه النظرية العناصر الأساسية لهذه النظرية ، والتي تلزمنا في تحقيق هدفنا .

إن الكتاب الكلاسيكي في هذا الموضوع هو كتاب كولين كلارك

Colin Klark « شروط التقدم الاقتصادي » (١)

وبالفرنسية تفيدكم قراءة كتب السيد فوراستيه Fourastie الذي تناول أفكار كولين الرئيسية ثم حاول في نقاط متعددة أن يمدّها ويصححها ويحسّنها : « الآلية والرفاهية » ، الأمل الكبير للقرن العشرين ، اقتصاد ١٩٦٠ .

(١) الطبعة الثانية ، لندن ، ماكيلان ، ١٩٥١ .

وأود أيضاً أن أوصيكم بكتاب عالم اقتصاد انجليزي هو الأستاذ آرثر لويس « Arthur Lewis » الذي ظهر منذ بضعة شهور، وهو كتاب « نظرية النمو الاقتصادي » قال كتاب الأخير يتصل بعلم الاجتماع أكثر من كتاب كولين كلارك. وقد تمت كتابته أيضاً بعد كتاب كلارك بخمسة عشر عاماً، وهو يستفيد من الأحداث التي تمت منذ ١٩٤٠، وهو تاريخ إصدار كتاب كولين كلارك، حتى ١٩٥٥. ومن جهة أخرى، فإن الهدف الرئيسي لكولين كلارك كان تحديد الخصائص الأساسية للنمو الاقتصادي وذلك بطريقة إحصائية. وعلى العكس، فإن للشكلة التي وضعها آرثر لويس نصب عينيه هي استخلاص الظروف التي تم في ظلها التنمية في الاقتصاديات النامية.

إن نظرية التنمية، كما تعرض في كتاب كولين كلارك، تتصل بالحركة الاقتصادية طويلة الأجل، مع استبعاد الدورات القصيرة وكذلك الدورات الطويلة. إنه يعاين نتائج التاريخ الاقتصادي، ودائماً دون أن يحاول تحليل الوسائل التي أمكن بها الحصول على هذه النتائج. وأنا أصر على هذه النقطة لأنها جوهرية. إن كولين كلارك يلاحظ أن قيمة الانتاج، في مختلف القطاعات، تتغير بطريقة معينة على مر الزمن، ومن النادر أن يقوم بتحليل الآلية أو الأسباب. لقد كان يفترض، مثل ماركس، وجود حركة جارفة تؤدي إلى الرأسمالية. كان كولين كلارك، وهو يركز انتباهه على الاحصائيات، يلاحظ النمو دون أن يتساءل أبداً عن الظروف الضرورية لهذا النمو.

وأخيراً، فإن نظرية النمو نظرية شاملة. إنها تقوم بدراسة للامح الاقتصادية مادامت تحدد القيم للنتيجة، قيمة الإنتاج الكلي، قيمة إنتاج كل فرد من السكان، القيمة حسب قطاعات الاقتصاد، ولكنها تدرس في نفس الوقت توزيع الأيدي العاملة بين مختلف القطاعات، والتعديلات التي تطرأ على مستوى للمعيشة ونوع للمعيشة، فهي إذن بحق نظرية الشكل الاجتماعي طبقاً لعلم الاجتماع عند ماركس.

(١) و. آرثر لويس، نظرية النمو الاقتصادي لندن، ألين ووين، ١٩٥٥.

إننى أود أن أخلص الأفكار الأساسية لكل من كولين كلارك والسيد فوراستيه ، وذلك لمن قد لا يعرفها بينكم .

إن نقطة البداية فـكرة بسيطة ، عرفناها دائماً دون أن نستخلص منها جميع النتائج . إن الظاهرة الجوهرية للاقتصاد الحديث هي زيادة قيمة إنتاج كل فرد ، أو إنتاج كل عامل .

فى خلال فترة معينة — ولتكن ساعة عمل — فإن العامل ينتج قيمة تزداد باطراد . ونظرية النمو تعتبر التقدم التكنيكى — سندع جانباً فكرة التقدم الاقتصادى كما اتفقنا — على أنه الظاهرة الرئيسية . فإن ساعة من العمل لعامل سنة ١٩٥٠ تنتج قيمة أكبر من ساعة لعامل من سنة ١٨٥٠ ، هذا هو اللهم .

أما القضية الثانية ، وهى عادية أيضاً ، ولكنها تغفل فى أغلب الأحيان ، فهى أن التقدم الفنى لا يعنى دائماً إنتاجاً متزايداً للسلم نفسها . إن التقدم الفنى لا يمكن أن يتم إلا إذا حدث تعديل فى توزيع الإنتاج ، وفى الأيدى العاملة وفى اللقدرات للنتيجة حسب القطاعات . وهنا تدخل فكرة كلاسيكية أخرى لأصحاب مذاهب التنمية الذين يميزون ثلاثة قطاعات . إن كولين كلارك يضع الزراعة فى اللقمام الأول ، وفى اللقمام الثانى يضع الصناعة ، والمناجم والصناعات التحويلية ، ويضع الباقى كله فى اللقمام الثالث ، وهذا هو أبسط أنواع التمييز .

وبعد أن افترضنا أن الاقتصاد يمكن أن ينقسم بين هذه القطاعات الثلاثة ، فقد لاحظ أصحاب مذاهب النمو أن سرعة التقدم الفنى ليست متساوية تبعاً للقطاعات ، وأن النمو يعنى تغيير أهمية كل منها ، من جهة نظرية توزيع الأيدى العاملة ، ومن وجهة نظر توزيع الدخل القومى من جهة

ثانية، ومن وجهة القيمة المنتجة لكل عامل من جهة ثالثة. وفي ألقاظ أكثر دقة، فإن التقدف الفنى يتطلب أن تنخفض نسبة العاملين فى الزراعة. إن السكان الذين يتحولون عن العمل بالزراعة ينقلون إلى ميدان الصناعة، ثم إلى القطاع الثالث، بشرط ألا يتم الانتقال فى نفس الوقت إلى القطاعين الآخرين؛ لأن المشكلة الخاصة بمعرفة الكيفية التى تزداد بها الأيدى العاملة المستخدمة فى القطاع الثانى لم يفصل فيها برأى قاطع.

إن عملية الانتقال هذه يحددها تباين التقدف الفنى تبعاً للقطاعات وكذلك إشباع الحاجات. يقول علماء الاقتصاد إن حاجات الناس ليس لها حدود، وهم على صواب، فىكنى أن نحسب أوقات الفراغ بين الاحتياجات لكى نقرر أن هذه الاحتياجات ليس لها حدود فعلاً، مادامت الرغبة فى خفض مدة العمل ستظل قائمة أيا كانت إنتاجية العمل. ولكن هناك مبدأ إضافيا يتدخل، كان من المفروض أن يكون واضحاً جلياً، ذلك أن عدداً كبيراً من الحاجات يمكن إشباعه. فابتداء من دخل معين لن تزيد المبالغ المخصصة لشراء المواد الغذائية.

وكذلك فى المجتمع بأسره، يتدخل إشباع الحاجات الأولية وتنقل الأيدى العاملة التى تعمل فى إنتاج ما يزيد هذه الحاجات إلى القطاع الثانى أو الثالث. إن التقدف الفنى فى الزراعة يسمح لجزء من الأيدى العاملة، يقل باطراد، أن يقوم بإنتاج الغذاء اللازم للشعب مادامت الرغبة فى الغذاء محدودة بالنسبة للفرد والمجموع.

والظلم الأساسى فى مجتمعاتنا جميعاً هو أن هذا الإشباع للحاجات الأولية يتدخل بالنسبة لجزء من السكان، فى حين أن جزءاً آخر من السكان لا يزال عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية. ولكننا إذا تناولنا الأمور بصفة كلية، من وجهة نظر العين المجردة، فإن التقدف الفنى، وقد امتزج بإمكان

إشباع حاجات معينة يؤدي إلى استمرار إنقاص جزء من الأيدي العاملة المستخدمة في الزراعة في المجتمعات التقدمية الحديثة. وضمانا للدقة الكاملة ينبغي بالطبع أن نضيف: بشرط ألا تتمدى سرعة زيادة السكان بسرعة التقدم التكنيكي .

إن زيادة السكان في المجتمعات الغربية والسوفيتية ، لم تتمد بسرعة معينة. إن معدل المواليد ، في الغرب ، قد نقص بقدر يجعل جزءاً متناقصاً من مجموع الشعب قادراً على إشباع الحاجات الأولية .

أما الحاجات الثانوية أو الحاجات إلى المنتجات الصناعية ، فيمكن إشباعها هي أيضاً . فنذ الحرب ، وطلب للنسوجات في فرنسا يميل نحو الزيادة بسرعة أقل من سرعة الدخول . فكما نما الاقتصاد الفرنسي فإن جزءاً من الدخول الفردية المخصص للمنتجات الأولية في القطاع الثاني وهي المنسوجات ، هذا الجزء من الدخول الفردية يسير نحو التقصان ، أما الجزء المخصص للإضافي المعقد ، مثل السلم الاستهلاكية طويلة الاستعمال والثلاجات والسيارات ، فإنه يسير نحو الزيادة .

وكما زاد دخل المجموع أو نما الانتاج الكلي ، تم نقل الطلب من قطاع إلى قطاع آخر ، أو بمعنى آخر ، ما إن تشبع الحاجات الأولية حتى يتجه جانب متزايد من الموارد إلى الحاجات التي جددت .

إن التقدم « الفنى » ليس متساوياً في السرعة حسب القطاعات ، فهو أسرع في القطاع الثاني ، وهو أقل سرعة في القطاع الأول ، أى قطاع الزراعة ، وهو أقل سرعة من ذلك ، وعند الاقتضاء لا يوجد قط في القطاع الثالث . إن عدم وجود التقدم الفنى في القطاع الثالث يمكن توضيحه بمثلين: أحدهما المثل الممتاز الذى يسوقه فوراستيه ، والثانى هو المثل الذى قد أفضله . ليس هناك زيادة في إنتاج صبي الحلاق بين ١٨٥٠ و ١٩٥٠ . فبصفة إجمالية.

يقوم صبي الحلاق بقص نفس العدد من شعر الرؤوس في ساعة من الزمن .  
وليس هناك تقدم فني ملحوظ في إنتاج ساعة من العمل الفكري . فسواء  
أكان الأمر يتعلق بصبي الحلاق أم بالكاتب والمدرس ، فالظاهرة واحدة .  
إن ما يسمح بالتقدم الفني في القطاعين الأول والثاني ، إنما هو زيادة رأس  
المال المتوافر لكل فرد من العمال ، والتطبيق المتزايد للعلم في التكنيك وفي  
الإنتاج ، ومع ذلك ، ففي القطاع الثالث ليس من الممكن دائماً زيادة كمية  
رأس المال لكل فرد من العمال ، أو التوسع في تطبيق المعارف العلمية  
في الإنتاج .

وعلى هذا إذا ما تبعنا أصحاب نظريات النمو وإذا قبلنا نظرتهم العامة ،  
فسنقول إن المجتمعات الحالية تمر بمرحلة انتقال تمييز بألوان من عدم  
التوازن تتجدد باستمرار . فالنمو في الواقع يفترض دائماً تغيرات في توزيع  
الإنتاج ، وفي علاقات الأسعار ، وفي تقسيم الدخول ، وفي توزيع الأيدي  
العامة . ولكننا ننظر إلى أفق التاريخ فنتكهن - وسنرى فيما بعد ما إذا  
كان بوسعنا تحقيقها - بوجود مرحلة من التوازن . ترى ماذا ستكون ؟  
إننا إذا استخلصنا نتائج هذا التباين في السرعة التي يسير عليها التقدم الفني  
تبعاً للقطاعات المختلفة ، فإن الغاية ستكون مجتمعا ستخفف نسبة الأيدي  
العامة في قطاعه الأول إلى حدها الأدنى . إن نسبة الأيدي العامة في الزراعة  
في بريطانيا تبلغ نحو ٦ ٪ ولكن انجلترا تستورد نصف غذائها ،  
وفي الولايات المتحدة يعمل في الزراعة نحو ٧ ٪ من الأيدي العامة  
ولكننا إذا أطلقنا العنان لتخيلنا للتقدم الفني ، فما دامت نسبة الأيدي  
العامة في القطاع الثالث لا بد أن تزيد بانتظام ، فإنه سيحل وقت تصل فيه  
نسبة الأيدي العامة في القطاعين الأول والثاني إلى حدها الأدنى . في ذلك  
الوقت سنكون قد بلغنا ما يطلق عليه السيد فوراستيه حالة الثبوت إذا  
لم يكن هناك سوى ١٠ إلى ١٥ ٪ من السكان يعملون في القطاعين الأول  
والثاني ، حيث إن الباقي كله يعمل في القطاع الثالث ، فإننا نكون قد بلغنا  
نقطة وصول التقدم الفني ، فحتى ينزل الغذاء من السماء ، وحتى يخرج العربات

من الأرض جاهزة ، سيظل هناك دائماً حد أدنى من السكان لازم لإنتاج الغذاء من جهة ، والمنتجات الصناعية القادرة على إشباع حاجات الأفراد من جهة أخرى .

لاحظوا أنه في مجال الخيال ، فإن هذا المفهوم ليس مناقضاً للعقل . المهم ليس أن نتساءل الآن عما إذا كنا سنبلغ حالة الثبوت هذه أم لا فالنظرية تستلزم بكل بساطة أن الحاجات يمكن أن تشبع بعضها تلو الآخر ، الحاجات الغذائية ، ثم الحاجات الثانوية كالحاجات للملبس ، وحتى الحاجات الثانوية مثل السيارات . يوجد في الولايات المتحدة نحو ٦٠ أو ٧٠ ٪ من السكان حاجاتهم الغذائية على وشك الإشباع فملا ، ونفس الشيء على درجة أقل ، بالنسبة لحاجات بعض المنتجات الثانوية مثل أجهزة الراديو والتليفزيون والسيارات . إن نسبة العاملين في القطاع الثالث لا بد وأن تزيد بشرطين : أولاً ، ألا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة نسبة العاملين في الزراعة ، والشرط الثاني هو ألا تؤدي الاكتشافات العملية إلى تغيير الأسس التي تقوم عليها نظرية النمو .

وهكذا فإن المجتمعات الحديثة ليست فقط ، بل وليست فقط أولية ، مجتمعات عمالية ، إنها على الأقل ، وعلى نفس الدرجة ، مجتمعات مستخدمين ، أو مجتمعات أناس يؤديون خدمات . والمجتمع ، طبقاً للصورة التي كانت شائعة في القرن التاسع عشر ، كان من المفروض أن يصبح مصنعاً واسعاً . أما اليوم ، فلدينا صورة تمثل بيروقراطية واسعة . إن هذه الصورة الثانية المبسطة قد تكون أيضاً خاطئة مثل سابقتها . علينا ألا ننسى أن شرط النمو هو التقدم الفني في القطاعين الأول والثاني . إن الانتقال من القطاع الأول إلى القطاعين الآخرين يتم لأن الدخل الفردي في القطاع الثاني أعلى منه في القطاع الأول ، إن العامل في الصناعة يكسب في المتوسط أكثر من المكسب الذي يحققه العامل بالزراعة ، وإن العامل في مجال الخدمات

يكسب في المتوسط أكثر مما يكسبه العامل في الصناعة . ولكن لا يكفي نقل العاملين من القطاع الأول إلى القطاع الثاني أو من الثاني إلى الثالث ، لزيادة ثروة المجموع ، فقد يحدث أن يصبح انتقال الأيدي العاملة من القطاع الأول إلى الثاني أو الثالث سابقاً للتقدم الفني . في هذه الحال - وقد يكون لدينا مثل في فرنسا لهذا الوضع - فإن توزيع الأيدي العاملة لا يتفق مع إمكانيات التقدم الفني .

كلمة أخيرة ، لمقارنة تفاعل وتشاؤم اليوم بتفاعل وتشاؤم القرن الماضي . لقد كان تفاعل القرن التاسع عشر في أساسه حراً ، فقد كان أصحاب ذلك المذهب يعتقدون أن الثروة ستزيد بفضل العلم ، وبفضل المبادرة الحرة والتنافس . لقد كان التفاعل العصب عند ماركس يتصور أولاً أن الأمور ستسير من سيء إلى أسوأ في النظام الرأسمالي ، ثم يأتي وقت معين تسير فيه الأمور سيراً سيئاً لدرجة يحدث معها انفجار ، وبعد ذلك تسير الأمور سيراً حسناً بفضل التقدم الفني .

إن تفاعل اليوم، تفاعل السيد فوراستيه مثلاً، لا هو بالديبرالي، ولا هو بالاشتراكي، ولكنه في جوهره تفاعل تكنيكي . إن مفتاح التاريخ الاقتصادي الحديث هو التقدم التكنيكي، وهذا التقدم يمكن أن يحدث في النظام الرأسمالي والنظام السوفيتي، وهما نمطان مختلفان لنوع واحد من التحول .

أما عن التشاؤم، فمن الممكن أن يكون ماركسياً أو معادياً للماركسية . إن التشاؤم الماركسي أو التفاعل الوبيل هو نفسه الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر . إن التشاؤم المعادي للماركسية مؤداه التوكيد، في نفس الوقت، بأن النظام الحر سوف يقضى عليه، ولكنه يؤكد أن النظام المخطط لن يصبح استبدادياً من الوجهة السياسية حسب، ولكنه من المحتمل، مهما بطل به الأمد أو يقصر، أنه سيوقف التقدم الفني . هناك إذن

تفاؤل ذو أجل هو التفاؤل الماركسي ، وتشاؤم ذو أجل هو التشاؤم  
المعادى الماركسية .

إنى شخصياً أنتسب للمدرسة الاحتمالية ، فأنا لا أومن بمحتمية التقدم  
الاقتصادي غير المحدود . ولا بمحتمية الكوارث المنمرة أو الكوارث  
الفظيمة . إنى متفائل ولكن بشرط المراجعة والتحجيص ، إنى أرى إمكان  
استمرار التقدم الفنى فى كلا النطاقين ، ولكننى أرى أن هذا التقدم معلق  
على الأمل بشرطين : العلاقة بين زيادة السكان وتنمية الموارد ، ثم العلاقة  
بين وسائل الإنتاج ووسائل التدمير من جهة أخرى ، فن المستحيل زيادة  
وسائل الإنتاج دون أن تزداد فى نفس الوقت قدرة الناس على إهلاك بعضهم  
بعضاً . إن من العسير أن نتنبأ عن يقين بالمجال الذى سوف يستخدم فيه  
الناس هذه الوسائل التى يكدهسونها .

# الدرس التاسع

## تحليل النمو

سأخصص هذا الدرس أيضاً لنظرية النمو ، ، وفي نيتي ، في الدرس القادم ، أن أتناول للقرنة ، بين النمو في المجتمعات السوفيتية والمجتمعات الغربية ، وخاصة في المجتمع الأمريكي .

تذكرنا نظرية النمو بأن الاقتصاديات الحديثة هي بصفة خاصة اقتصاديات تقدمية ، والتقدم يحدده التقدم التكنيكي أو زيادة إنتاجية العمل ، الأمر الذي يستلزم موقفاً عقلياً ، وعملياً حيال الإنتاج . وتحدد التغييرات عن طريق عوامل يبدو أنها تندخل في جميع أنواع الاقتصاد وهي الإشباع للتعاقب لمختلف الحاجات ونقل الطلب من قطاع إلى آخر حسب زيادة الدخل . ثم اختلاف سرعة التقدم الفني تبعاً للقطاعات .

ويبدو لي مفيداً ، بالنسبة للذين لا يعرفون منكم هذا النوع من الاحصاء ، أن أقدم لكم بعض الأرقام للميزة .

في الولايات المتحدة ، تحول معدل إنتاجية ساعة العمل في مجموع الصناعات من ٢٧ عام ١٨٦٩ إلى ١٥٠ عام ١٩٤٤ ( ١٩١٣ = ١٠٠ ) . وفي نفس الوقت هبط متوسط ساعات العمل في الأسبوع من ٦٠ عام ١٨٦٩ ، إلى ٣٦٫٣ عام ١٩٣٩ . إذاً فقد حقق العاملون في المجال الاقتصادي جزءاً من التقدم الفني في صورة تخفيض فترة العمل وليس في صورة زيادة الثروات .

وتحول الدخل الحقيقي على أساس أسعار لسنوات ١٩٢٥ - ١٩٣٤ من ١٨٥٠ و ١٩٥٤ من ٦ مليارات من الدولارات إلى ١٥٠ ، أي إنه ضوَعف

٢٥ مرة. وفي هذه الأثناء تحول عدد السكان العاملين من ٧٢٧ إلى ٥٥ مليوناً.  
وتحول الدخل الحقيقي لكل رأس من ٧٨٧ دولاراً إلى ٢٧٠٠ .

ولنأخذ الآن بعض الأرقام الخاصة بأحد البلدان التي كان فيها النمو أقل سرعة من أمريكا : فرنسا . في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٩ بلغ الدخل الحقيقي للفرد العامل ٤٢٦ وحدة عالمية ( الوحدة العالمية هي الدولار بقوة شراء الفترة الواقعة بين ١٩٢٥ إلى ١٩٣٤ ) وقد كان هذا الرقم ٥٩٧ في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٩ ، وبلغ ٨٤٤ عام ١٩٢٨ ، ولكن هذه الأرقام هامة لتذكيرنا بأن التقدم لا هو ثابت ، ولا هو منتظم ولا هو محتوم ، هذا الرقم ٨٤٤ هبط إلى ٦٩٧ في عام ١٩٣٤ ولم يرتفع طام ١٩٣٨ إلى أكثر من ٧١٥ . إن هذه الأرقام التي يعتبر من الصعب تحديد مدى خطئها تحديداً دقيقاً ، قد سبقت خصيصاً لمجرد إعطائكم بياناً للارتفاع وتذكيركم بأن النمو الاقتصادي ليس هبة من عند الآلهة ، ولا هو منحة من الطبيعة مضمونة لكل الشعوب وفي كل الظروف .

ولنأخذ رقماً أو رقمين خاصين بفرنسا ، بمناسبة الأهمية النسبية للقطاعات الثلاثة .

لقد كان نصيب الزراعة في مجموع الدخول الفرنسية ٥٨ ٪ في الفترة الواقعة بين ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠ . وقد هبط هذا الرقم إلى ٢١ ٪ عام ١٩٣٠ في بلد لم يكن التصنيع فيه بالغ السرعة . وفي تلك الأثناء تحول نصيب القطاع الثاني « الصناعة » في الدخل الكلي من ٢١ ٪ إلى ٤١ ٪ ، وتحول نصيب القطاع الثالث من ١١ ٪ إلى ٣٠ ٪ . ولنأخذ بعض الأرقام الأخرى لتوضيح زيادة الثروات .

في عام ١٩٣٨ كانت فرنسا تملك من السيارات أكثر مما تملك من الدراجات التي كانت تملكها عام ١٩٠٠ ، وارتفع استهلاك السكر بالنسبة

الفرد من ٢٣٠٠ كيلو جراما عام ١٨٣٠ إلى ٢٣ كيلو جراماً عام ١٩٣٨ ، وتضاعف استهلاك التبغ أربع مرات ، ولست أدري هل نهى أنفسنا على ذلك أم زئى لها ، فقد تضاعف استهلاك البيرة ثلاث مرات . ولقد عمدت إلى عدم تناول استهلاك الخمر الذى يمثل هو أيضاً زيادة محسوسة . وفى عام ١٩٣٨ كان الفرنسيون يستهلكون من القطن ٧ أمثال ، ومن الصوف ثلاثة أمثال ما كانوا يستهلكونه عام ١٨٣٠ . ولقد تضاعف عدد التلاميذ فى المدارس الثانوية خمس مرات ، وتضاعف عدد طلاب التعليم العالى ثلاث مرات . لقد قدر المتخصصون أن استهلاك الأمة الفرنسية فى عصور القحط الشديد فى زمن الحرب لم يهبط إلى مستوى عام ١٨٥٠ ، لقد عاد بضع عشرات من السنين إلى الوراء ، الأمر الذى يبدو كأنه ظاهرة قحط شديد .

وقد سبقت الأرقام الخاصة بنمو الاقتصاد الفرنسى فى الفترة الحديثة الواقعة بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، خصيصاً لتوضيح مظهر آخر من مظاهر النمو ألا وهو تباين سرعة التنمية تبعاً للقطاعات .

فى الفترة بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، تحول استهلاك المواد الغذائية الحيوانية من ١٠٠ إلى ١٣٤ ، أى إنه حقق زيادة بمقدار الثلث ، وعلى العكس بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى فقد تحول الرقم من ١٠٠ إلى ١١٩ . وفى نفس الفترة تحولت منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربية من ١٠٠ إلى ١٣٧ ، وتحولت المنتجات الصناعية من ١٠٠ إلى ١٦٦ ، أى بتحقيق زيادة مقدارها ثلثان فى ٦ سنوات ، وفى نفس الفترة لم يزد استهلاك المنسوجات إلا من ١٠٠ إلى ١٢٧ ، أى بمقدار الربع تقريباً . تعطيك هذه الأرقام الخاصة بفترة قصيرة فكرة عن تباين سرعة التنمية لفترة طويلة بالنسبة لمختلف القطاعات .

ولنعد لما قد يسميه علماء الاقتصاد الرياضيون بالأدب ، أى ملاحظات عامة على مشكلات النمو . لنقل كلمة أولانمق بها على ماقلته لكم فى الأسبوع السابق

من أن نظرية النمو تسمح بإعادة التفكير في عدد كبير من مشكلات الاقتصاد التقليدية . فلنتأمل العلاقة بين الوحدات الوطنية والاقتصاد العالمي ، إننا اليوم قد نجد من السخف أن نجد مشكلة « التبادل الحر أو الحماية » . فالمشكلة ينبغي أن تعرض بألفاظ مختلفة تبعاً لمراحل التطور . إن فرض حرية دخول المنتجات الصناعية إلى الهند في الوقت الذي تمر فيه هذه الدولة بأولى مراحل نموها، هذا الإجراء لا يمكن أن يكون غير وسيلة ماهرة، مقصودة أو غير مقصودة لشل عملية التصنيع . وعلى العكس، فإذا كان الأمر يتعلق باقتصاديات على درجة من المساواة في التطور نسبياً فإن حرية التجارة أو اتساع مدى المنافسة العالمية يكون في صالح نمو جميع الاقتصاديات المتعاملة في وقت واحد .

وتتيح لنا نظرية النمو أن نفسر لماذا يبقى كل مفهوم يقوم على طريقة المجهر الخالصة فيما يتعلق بتكوين الأسعار ، سطحياً . إن أسعار أية سلع تتناسب مع مجموع الأسعار الأخرى ( الأمر الذي كانت تدركه النظرية المجردة ) ولكن ، فوق ذلك ، وتبعاً للنمو ، فإن العلاقات بين مختلف الأسعار تتطور بشكل معين .

في إمكاننا أن نتناول مرة أخرى مشكلة سيمياند Simiand ، وهي مشكلة النمو الاقتصادي خلال تعاقب الدورات : لقد كان سيمياند أحد أوائل علماء الاقتصاد ، على الأقل في فرنسا ، الذين استهدفوا أساساً دراسة النمو الاقتصادي . ولكنه درس نمو الاقتصاد الفرنسي في النطاق الخاص للقرن التاسع عشر ، حيث تم فعلاً هذا النمو في صورة مراحل متعاقبة ، طويلة الأجل ، ترتفع فيها الأسعار وتنخفض . ومن هذه الدراسة خرج بنتيجة وهي أن التعاقب نفسه كان لازماً . فهو يرى أن بعض الظواهر ، وعلى سبيل المثال شدة حدة الميكانيكية أو السير السريع للتقدم التكنيكي ، لم يكونا يتحققان إلا في ظل ضغط انخفاض الأسعار ، هذا الضغط الذي إذا امتزج

بمقاومة الأجراء لانخفاض الأجور الاسمية ، يضطر أصحاب العمل إلى التنظيم العلمى . وفى إمكاننا مناقشة نتائج سيهيمان حسب نظرية النمو ، ونشير الفكرة التى تقول بحتمية التعاقب نفسه .

وكلمة أيضاً كى أذكركم بأن هذه النظرية هى نظرية اجتماعية واقتصادية فى نفس الوقت . إنها تجعلنا ندرك توزيع المصروفات للسكان كلية وتوزيع مصروفات طبقة بالذات حسب الدخول ، إنها إذن تفسر وسيلة الاقتصاد ، الطريقة معيشة السكان عامة وطريقة معيشة كل طبقة منهم . إنها تعيننا على إدراك التغييرات السكانية ، من نقص فى معدل المواليد ، ونقص فى معدل الوفيات ، وتباين فى سرعة هاتين الظاهرتين ، ثم إنها تفسر لنا اختلافات فترة العمل وتغيير فترة الدراسة . وهى تتصل بمجموع طرق معيشة مختلف طبقات السكان . إنها أساس لنظرية فى علم الاجتماع تتناول المجتمعات الصناعية الحديثة .

ولنتوقف لكى أسرد عليكم هذا التعليق الذى ورد فى مجلة الأيكونوميست « L' Economiste » بخصوص كتاب لفوراستيه « Fourastier » (إنى أروى من الذاكرة) : « عندما نقرؤه نشعر برد فعل : إنه من البساطة البالغة حتى قد لا يبدو صحيحاً . لو كانت هذه الظواهر صحيحة للاحظناها منذ زمن بعيد . ورد الفعل الثانى ، بعد إمعان التفكير ، هو أن هذه النظريات رغم ذلك تنطوى على جانب كبير من الحقيقة » .

والآن أصبح من المهم أن نعقد البحث قليلاً ، وأن أبين لكم لماذا كان الموجز السابق غير كاف ، وشبه كاربيكاتورى . وسيكون موضوع عناصر التعقيد : المفاهيم أولاً ، ثم الإحصائيات ، وفى المقام الثالث أسباب الظاهرة .

إن للمفاهيم التى يهمنى أن نحددها هى أولاً مفاهيم الظواهر الثلاث . لقد فرقت بين القطاع الأول ، وهو قطاع الزراعة ، وبين القطاع الثانى ،

وهو قطاع الصناعات التحويلية ، ثم القطاع الثالث الذى يضم الباقى . وسنلاحظ أن القطاع الثالث هو قطاع جامع . المشكلة الأولى هى معرفة ما يشتمل عليه هذا القطاع الثالث . إننا نستطيع أن نميز فيه ثلاثة أنواع من النشاط . هناك أولاً الخدمات التقليدية فى كل مجتمع ، الخدمات الشخصية والخدمات الإدارية والى لا تزال موجودة فى المجتمع والى تزداد أهميتها النسبية لأن التقدم التكنولوجى لكونه لا ينطبق بنفس الدرجة على هذا النوع من النشاط يزيد نسبة الأيدى العاملة التى تخدم هذا القطاع .

وفى للمقام الثانى يأتى مجموع النشاط ، وبصفة خاصة ، النشاط الهامة التى يؤدها تطور النشاط الثانى . ويفترض الاقتصاد الحديث ، العلمى ، فى مجال الزراعة كما فى مجال الصناعة ، يفترض نظاماً مصرفياً أكثر تعقيداً ، ونظام تأمينات أكثر تقدماً ، وخدمات علمية وخدمات دراسية أكثر تطوراً مما كانت عليه فى الماضى . وفى القطاع الثالث يوجد ما سأطلق عليه المصروفات العامة للحضارة الصناعية ، الخدمات الضرورية تخفض الأيدى العاملة فى القطاعين الأول والثانى إلى أدنى حد ممكن .

وفى المقام الثالث توجد النشاط الكمالية أو نصف الكمالية التى تسمح بالإفراج عن جزء من الدخول ، إفراجاً أصبح ممكناً ، بدوره ، بسبب نقص أسعار المنتجات الأولية والثانوية . وحصيلة التقدم الاقتصادى هى أساساً أن هذا العنصر الثالث أقل من العنصرين الآخرين . فزيادة إنتاج القطاع الأول والقطاع الثانى مقدرة بطريقة مباشرة ، توسع التقدم العلمى الحقيقى لأننا لا نقيم وزناً فى الحساب ، للمصروفات الاجتماعية الهائلة فى الصناعة . إن جزءاً من القطاع الثالث ليس إلا شرطاً ضرورياً لانتاجية القطاعين الأول والثانى .

ويختلف التعبير بين القطاعات الثلاثة قليلاً تبعاً لأصحاب النظريات . وضح كولين كلارك أبسط نوع من التمييز ، الزراعة من جهة ، ثم المنتجات

الصناعية من جهة أخرى ، ثم الباقي من ناحية ثالثة . أما فوراستيه فيضع تمييزاً آخر ، إذ يميز بين القطاعات الثلاثة حسب سرعة التقدم الفنى . إن القطاع الذى يتمتع بأسرع تقدم فنى هو القطاع الثانى ، والقطاع الأول يتمتع بتقدم فنى أبطأ من سابقه ، أما القطاع الثالث فإن تقدمه الفنى ضعيف أو معدوم .

وبالجملة فإن التمييزين يلتقيان على رغم بعض الاختلافات الطفيفة ، أهمها المناجم التى نضعها تارة فى القطاع الأول وتارة فى انقطاع الثانى ، ثم ، وذلك بصفة خاصة ، العمارة التى تتدرج فى تمييز السيد فوراستيه تحت القطاع الثالث ، لأن التقدم الفنى فيها حتى الآن ما زال ضعيفاً نسبياً ، وهى فى مفهوم كولين كلارك تتدرج تحت القطاع الثانى .

إن النمو السكى لا يتكافأ دائماً مع التقدم البشرى ، بل ولا حتى مع التقدم الاقتصادى بالمفهوم الواسع والغامض لكلمة التقدم . ويدفع اقتصاد الحرب الذى يستتبع تطوراً هائلاً فى إنتاج الأسلحة والذخيرة إلى نموى الإنتاج سترددون فى تسميته تقدماً .

إننا نستطيع أن نتصور حالتين من النمو بلا تقدم اقتصادى : عندما لا تمثل السلم المنتجة إشباطاً أفضل لحاجات الافراد ، وعندما يترجم النمو الاقتصادى العام بتوزيع أكثر تبايناً للإنتاج الوطنى .

إن النمو الاقتصادى فى أغلب الأحيان ، يصاحبه توزيع أفضل . ومع ذلك فإن النمو لا يستلزم تسوية فى الدخول ، وتبعاً لذلك ، لا يستلزم إشباطاً متزايداً للأفراد . لا شئ يثبت أن السكان الذين زاد إنتاجهم السكى يصبحون فى نهاية عشر سنوات فى حالة من الإشباع تفوق حالتهم قبل ذلك ، إن الإشباع أو عدم الإشباع لا يرجع إلى كمية الثروات المطلقة التى يستطيع أن يحصل عليها الفرد ، إنه يرجع أولاً إلى التباين فى توزيع الدخول ، وبطريقة أكثر تعميماً ، إلى العلاقات بين الرغبات وبين الإشباع .

فى وسعنا أن نتساءل عما إذا كانت رغبات الافراد فى المجتمع الصناعى لا تفوق فى زيادتها سرعة نمو الموارد التى تشبعها . لا توهموا أنفسكم ،

فعلى الرغم من الأرقام التى ذكرتها لكم ، فإن ما تمنى منه الإنسانية اليوم ليس الزيادة المفرطة فى طاقة الإنتاج التى ربما كانت مساوية التنظيم هى التى تمنى ازدهارها . إن ما تمنى منه الإنسانية حتى اليوم ولعدد من القرون ، هو الفقر ؛ الفقر الذى يمكن تعريفه بأنه عدم التناسب بين رغبات الأفراد وبين وسائل إشباعها .

ولنتقل الآن إلى مظهر ثان من مظاهر هذا التعقيد الحتمى . لقد ذكرت لكم حتى الآن أرقاماً دون التحفظات المتبعة ، ولكن جميع الاحصائيات التى من هذا النوع إن لم تكن تتضمن أسباباً للخطأ فهى على الأقل تتضمن معاملات لا شك لها اعتبارها .

هناك أولاً الصعوبات التى تتعلق بحساب الانتاج الوطنى للمجموع ككل . ولسنا هنا بصدد شرح الصعوبات المتعلقة بالحساب لمن لم يدرس منكم المشكلة ، ولكننا نستطيع أن نصوغ بمضامينها فى لغة أكثر بساطة : من السهل تقدير دخول فرد معين بقياس العلاقة بين الدخل المتحصلة وبين المتاع الذى يمكنه أن يحصل عليه عن طريق هذه الدخول . فعندما نريد أن نجمع الأموال المنتجة فى جماعة فإننا نصطدم بصعوبات متعددة . إن من الصعب تحديد ما يرجع فى إنتاج العام ، إلى التجديد العادى للأجهزة الموجودة وما يمثل استثماراً إضافياً . من الصعب التمييز بين المنتجات الوسيطة والمنتجات الغذائية : كل اقتصاد حديث مؤداه أن ينتج عن طريق الدورات ، وفى كل مرحلة من مراحل التغير يضيف قيمة معينة . فإذا أردتم أن تقوموا بجمع الثروات التى أنتجها المجموع ، فينبغى أن تجمعوا فقط القيم التى أضيفت فى كل مرحلة من مراحل الانتاج .

وليس من السهل أن تتوصل إلى تحديد دقيق لما يضاف فى كل مرحلة ومعرفة ما إذا كان الحساب قد تضمن أو لم يتضمن استخدامات مزدوجة . ومن جهة أخرى فإن هناك خدمات عديدة تؤديها الدولة ولا نعرف كيف

نقدرها . وأخيراً هناك كل العمل الذى يمثل فائدة للمجموع ولكنه يؤدي مجاناً . وأوضح مثل على ذلك هو عمل ربان البيوت فى الأسرة . ليس عمل للمرأة فى البيت محسوباً ضمن الإنتاج الوطنى مادام لا يؤدي عنه أجر . ولكن تصوروا أن عصا سحرية تغير النظام الحالى ، وأن النساء جميعاً يعملن فى للصانع ، وأن عمل البيت يؤديه الأجراء فقط . إنكم فى هذه الحال تحققون بين يوم وليلة نمواً هائلاً فى الإنتاج الوطنى الكلى لأنكم جعلتم ممناً لعمل كان حتى الآن بلا مقابل .

وقد استخدمت الثورة الروسية نوعاً من العصا السحرية ، إذ استبدل العمل الذى كان يؤدي فى المنشآت الحرفية أو داخل الأسرة والذى لم يكن محسوباً ضمن الدخل القومى ، استبدل هذا العمل بمعمل باهظ التكاليف يشغل مكاناً فى الإحصاءات ، وقد ينتج عن ذلك زيادة فى الإنتاج الوطنى على الورق تفوق النمو الحقيقى للثروات .

هذه الصعوبات كبيرة ولكنها أقل من الصعوبات المتصلة بالأسعار ؛ فلنحاول أن نقدر تغيرات قيمة الإنتاج القومى بين تاريخين . إننا لا نستطيع أن نقوم بهذا التقدير إلا إذا رجعنا إلى نظام للأسعار .

إذا تناولنا فترة من عشرة سنوات أو خمس عشرة سنة ، فينبغى أن نختار مقياساً للأسعار من بين مقاييس كبيرة ممكنة .

فى عام ١٩٢٨ ، كان الاقتصاد السوفيتى يتضمن تطوراً ضعيفاً فى الصناعات الإنتاجية من الآلات أو الأدوات الآلية ، وكانت هذه للنتجات غالبية جداً ، لأن هذه الصناعات كانت على قدر قليل من التطور . وبعد خمسة عشر عاماً تطورت هذه الصناعات بطريقة مذهلة . وإذا واصلتم رجوعكم إلى مقياس أسعار ١٩٢٨ فإنكم تصلون إلى معدل مرتفع للغاية لنمو الإنتاج الوطنى . إذا أخذتم مقياس الأسعار عند نقطة الوصول ، أى الوقت الذى قات فيه

ندرة هذه المنتجات فأخفضت قيمتها ، فإنكم تحصلون على معدل نمو أقل ارتفاعاً . إن إحصائي الاقتصاد السوفيتي ليس عليهم أن يكافحوا الصعوبات التي تنتج عن كون أبسط الاحصائيات سراً من أسرار الدولة فحسب ، ولكن عليهم أيضاً أن يكافحوا مشكلة مستويات الأسعار . إن تقديرات الإنتاج الوطني السوفيتي كانت تم حتى تاريخ حديث عن طريق الرجوع إلى مستوى أسعار ١٩٢٨ . إن استخدام مقياس أسعار يتعلق بندرة السلع التي تغيرت كان يؤدي إلى معدل نمو مرتفع بالنسبة للمعدل الذي يحققه استخدام مقياس أسعار ١٩٣٧ .

وأنا لا أدعوكم إلى التمسك برقم أكثر من غيره ، ولكن عندما تقرءون في أحد الكتب ، وليكن كاتبه مفتشاً للمالية أو مخططاً في الشؤون الهندسية . إن المعدل السنوي لنمو الإنتاج القومي الكلي السوفيتي يبلغ ١٠٪ . فلا تصدقوه . وثقوا أن كتابا آخر كتبه مفتش آخر أو مهندس آخر يحدد لكم معدلا لا يبلغ من ٦ - ٨٪ وهذا الرقم يكون أكثر واقعية . إن الكثير يرجع إلى تحديد الإنتاج الوطني ومقياس الأسعار المتبع وكثير من دقائق التكنيك الأخرى . تحصنوا مقدما بالشك اللازم لا لكي ترفضوا المعنى العام لنظرية النمو التي تعتبر معقولة على مدى الفترات الطويلة ، ولكن لكي تدركوا القدر الصحيح لهذه الأنواع من التحديدات التي كان يسميها أحد أساتذتي « التحديد في الحلم » أو « التحديد في الغيب » .

وفوق ذلك ، إذا شئنا أن نقارن المنتجات الوطنية من بلد لبلد فعلياً أن نقيم اعتباراً للاختلاف القائم بين مقاييس الأسعار من بلد لبلد . إن مقارنات المنتجات الوطنية التي تنشرها المنظمات العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة ، بطريقة مستديمة ، هذه المقارنات تستخدم منهجاً بسيطاً . يحسب الإنتاج القومي بعملة البلد موضوع البحث ثم يحول إلى سعر التحويل الرسمي .

والجسيم يعلون أن العلاقات بين أسعار التحويل تتناسب مع العلاقات القائمة بين مقاييس الأسعار . إن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي أرادت أن تقدر مدى خطأ طريقة الحساب هذه . لقد انكب الخبراء على عمل عسير لاجدوى من ورائه وهو الآتى : لقد حاولوا فى بادىء الأمر تحديد القيمة السككية للمنتجات النهائية المصنوعة داخل البلد « ا » ، وذلك طبقاً لمقياس أسعار البلد ( ا ) ، ثم طبقاً لمقياس أسعار البلد ( ب ) . ثم قاموا بنفس العمل بالنسبة للبلد ( ب ) . قاموا أولاً بتقدير القيمة السككية للأسلم التى أنتجت داخل هذا البلد ثم طبقوا مقياس البلد الآخر . وأخيراً استخرجوا متوسط تناجح الحساب مع مقياس الأسعار .

إن العلاقة فى مستوى المعيشة بين فرنسا والولايات المتحدة ، طبقاً للحسابات التتليدية هى علاقة ١ - ٣ تقريباً . أما بالطريقة التى بينها لكم الآن أى بإقامة اعتبار لمقاييس الأسعار ، فإن هذه النسبة كانت أقرب إلى ١ - ٢ ، منها إلى ١ - ٣ .

وكانت هذه المقارنة بين مقاييس الأسعار فى البلاد باللغة الفائدة . لقد بينت أن علاقات الأسعار حسب مراحل التطور الاقتصادى تتغير تغيراً هائلاً . والمقارنات بين فرنسا والولايات المتحدة تبين أنه بالنسبة للدخول المتوسطة فى فرنسا فإن مستوى المعيشة يمكن أن يكون مقارباً لمستوى المعيشة فى أمريكا ؛ لأن عدداً من البضائع والخدمات التى تستهلكها الطبقات المتوسطة أرخص فى فرنسا من مثيلاتها فى الولايات المتحدة ، وكثير من المنتجات ترتفع أسعارها فى بلد يحقق إنتاجية مرتفعة لأن مستوى أجور القطاع الثالث قد تحدد حسب إنتاجية القطاع الثانى . فأستاذ الجامعة فى فرنسا الذى يتقاضى ، بسعر التحويل ، دخلاً يقل بنسبة الثلث أو النصف مما يتقاضاه الأستاذ الجامعى فى أمريكا ، من الممكن أن يتمتع بمستوى معيشة مماثل تقريباً لزميله الأمريكى . إن اختلافات مقاييس الأسعار تستتبم أن تتباين اختلافات مستوى المعيشة حسب الطبقات الاجتماعية . فالطبقة

الاجتماعية التي تستفيد من نظام من النوع الأمريكي هي بلاشك طبقة العمال التي تمارض هذا النظام لأسباب سياسية . وعلى العكس ، فإن الطبقات التي تحصل على أقل فائدة من نظام من النوع الأمريكي هي أكثر الطبقات تأييداً لهذا النظام لأسباب سياسية . الأمر الذي يثبت أن التفضيلات الايديولوجية لا تحددها المصلحة الاقتصادية وحدها .

وعلينا أن نضيف أنه إذا كان الأمر يتعلق بالسلم الاستهلاكية فإن المقاييس يمكن أن تتباين تبايناً كبيراً في الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد السوفيتي . سأعطيكم مثلاً واحداً حصلت عليه حديثاً عن طريق أحد رجال السياسة الألمان ، وكان قد قام برحلة في موسكو بصحبة المستشار أديناور . لقد اهتم شأن جميع الزائرين الغربيين ، بالمحلات السوفيتية ، وكأى فرد عادى راح يدرس الأسعار لكي يحدد مستوى المعيشة ، فوجد في أحد محلات الأحذية أن زوج الأحذية الجلدية العادى يساوى ٤٠٠ روبل ، إن ٤٠٠ روبل توازي تقريباً الأجر الشهري لخادمة منزل ، إذ أن العامل نصف للزهرل يتقاضى ما يقرب من ٦٠٠ روبل . أى إن هذا الزوج من الأحذية الرديئة يمثل ثلاثة أرباع الأجر الشهري لعامل في قاعدة الهرم . وبعد ذلك وجد في محل آخر أن ثمن جهاز التليفزيون يبدأ من ٧٠٠ روبل . أصابته دهشة جديدة ، ما دام ينتج عن ذلك أن يساوى جهاز التليفزيون الرخيص أقل من ضعف ثمن زوج من الأحذية الرديئة . إن ثمن زوج أحذية في فرنسا يساوى ١٥٠٠ فرنك ، وجهاز التليفزيون يساوى على الأقل ١٠٠ ألف فرنك . إن التقريب يعطيهكم فكرة عن تباين مقاييس الأسعار وعن الصعوبات التي يمكن أن تنعكس منها على حسابات مستويات المعيشة المقارنة .

إلام ترجع هذه التباينات الضخمة ؟ مما لا شك فيه أن النظام المخطط يملك من التسهيلات ما لا يملكه نظام غير مخطط . ففي نظام غير مخطط توجد علاقة مهما تكن تقريبية ، بين سعر الكلفة وسعر السلعة المعروضة للبيع ،

وعلى عكس ذلك ففي نظام مخطط تستطيم ، حسبما شئت تقريباً ، أن تغير من ثمن السلعة تبعاً لتفضيلاتك . ما سبب هذه التفضيلات التي تعبر عن نفسها في ارتفاع ثمن زوج الأحذية وانخفاض ثمن جهاز التلفزيون ؟

إن الحكومة السوفيتية تبشر برنامج تصنيع كبير ، وهي تريد أن تطور الصناعة الالكترونية لأسباب عسكرية ، وكذلك لما سأمحه أسباباً ثقافية . وعلى ذلك فقد قامت بإنتاج مجموعات كبيرة من أجهزة الراديو والتلفزيون وقررت بيعها بأسعار رخيصة حتى يتسنى شراؤها لعدد كبير من العمال . توجد أجهزة الراديو في جميع بيوت العمال تقريباً ، وأجهزة التلفزيون ، في المناطق التي تغطيها شبكة التلفزيون ، توجد كذلك في كثير من منازل العمال . إنكم تلاحظون وجود أسلاك التلفزيون فوق المنازل الفقيرة في موسكو وفوق الأكوخ القديمة . وعلى عكس ذلك فقياً يتعلق بالنسيج والسلم الكالية أو شبه الكالية ، فإن الحكومة السوفيتية قد قررت رفع ثمنها قدر المستطاع لأنها لا تملك كمية كبيرة من المواد الأولية اللازمة لها ، ولأنها لا تكثرت بهذا النوع من السلع .

وتظهر نتيجة هذا التباين بين تطور المنتجات الاستهلاكية الصناعية وبين منتجات النسيج في قصة أخرى لرجل السياسة الألماني هذا . كان يتحدث مع مهندس سوفيتي ، وكان يقول له : « وعلى أي حال فإن كل المواطنين السوفيت لا يتميزون أولاً بأكادون يتميزون في طريقة لباسهم ، ويبدو أيضاً أنهم لا يتميزون في طريقة سكنهم » . فرد عليه المهندس السوفيتي قائلاً : « أخطأت ، انظر إلى هذا الرجل الذي تستطيع أن تحدد دون خطأ كبير مستوى دخله الشهري تبعاً لهندامه . إن هذا النسيج من الصوف الجيد يعني على الأقل ٣٠٠٠ روبل في الشهر ، ثم نضيف ٥٠٠ روبل من أجل زوج الأحذية الجيد ، وهلم جرا .

في أي مجتمع صناعي ، حتى عصر الرخاء المطلق ، ستظل هناك تميزات في الدخول وطاقات الشراء . ولكن في نظام مستقب ، ومع شيء من الدقة يمكن أن نقلب معاني السلم الاستهلاكية فيصبح ما يبدو كإيلاسلمة استهلاكية رأبجة ، ونحول السلعة التي تبدو شائمة الاستهلاك إلى سلعة كالية أو شبه كالية . إن تحديد الأسعار في روسيا من السهولة بحيث إن موارد الدولة للكالية تحصل بصفة خاصة عن طريق الضريبة على رقم المبيعات ، الذي يسمح بتغيير علاقة الأسعار ، تلك العلاقة التي تنشأ من علاقة تكاليف الإنتاج .

إن لدى - بالجهد - وقتاً لمعالجة آخر مظاهر التعقيد الحقيقي لنظرية النمو ، وهو الآلية . حتى الآن لم أبين لكم الأسباب التي تحدّد هذا النمو ولم أبين لكم العوامل التي تؤثر في سرعته . فكل شخص مشغول اليوم ليس بظاهرة النمو عامة ، وإنما باختلافات تقدم النمو . إننا نلجأ إلى عقد مقارنات بين بلدان الحضارة الغربية وبلاد الحضارات الأخرى من جهة ، وبين البلدان الغربية والبلدان السوفيتية من جهة أخرى ؛ وأخيراً بين البلدان الغربية . أما فيما يتصل بفرنسا فإننا نبين أن النمو كان أبطأ بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية الأخرى . وهذه حقيقة بالنسبة لفترة معينة ، ولكنها ليست عامة كما يجمل الفرنسيون ، بمغالاتهم في التشاؤم إلى اعتقاد ذلك .

إن مشكلة تحديد أسباب النمو ترجع قبل كل شيء إلى أن النمو يقاس ، وأنه كمية . أما الظواهر التي تحدده فهي كيفية بصفة جوهرية . إن ما يتغير هو الناس ، طريقة تفكيرهم وطريقة عملهم . والظاهرة الحقيقية هي التغير الاجتماعي الذي يعبر عن نفسه بالأرقام . وعلى ذلك فإن البحث عن الأسباب يستهدف إدراك الظواهر التي يمكن عزلها من ناحية المفاهيم ومن الناحية الكمية ، الظواهر التي تقيم وزناً لتباين النتائج الرقمية .

إنني أود ، في الدقائق الباقية ، أن أوضح لكم فكرة : إن المجتمع

التقليدى تغير من أوضاعه ظاهرة النمو الاقتصادى التى تميز العصر الحديث . إن اليابان هى البلد غير الغربى الذى شهد أسرع نمو اقتصادى ، بل ربما كان أسرع من النمو الاقتصادى فى روسيا . إن الوضع يزيد غرابة عندما يتعلق بمحضرة تختلف اختلافا تاماً ، قامت وحدها فى هذا التغيير الثورى دون أن يسيطر عليها أو يستغلها أى بلد غربى .

لقد كان المصلحون فى عصر الميجى Meiji يريدون أن يصبغوا بلدهم بصبغة الاقتصاد الغربى لـكى يحافظوا على استقلاله ، لقد أدركوا أنه لا يمكن تكوين جيش يشبه الجيوش الغربية دون اتباع اقتصاد يشبه الاقتصادات الغربية ، ونتيجة لذلك فإن أجهزة المجتمعات الغربية شئىء ضرورى ؛ فقرروا إدخال نظام تعليم من النوع الغربى ، أى إنهم بدأوا بالمدرسة الابتدائية ، وعلّموا جميع السكان القراءة ( اليابان اليوم هى البلد الذى به أقل نسبة من الأمية فى العالم) وأدركوا بعد ذلك أن الاقتصاد الغربى يتطلب نظاماً قانونياً فرضياً وعقلياً ، فأوفدوا الخبراء إلى فرنسا وألمانيا ، وإن النظام القانونى الذى تسير عليه اليابان منقول عن هذين البلدين . وأدركوا أن اقتصاداً من النوع الغربى يتطلب تطبيق العلم فى الصناعة فأنشأ وامدارس فنية . وأدركوا أن المنشآت الخاصة لا تستطيع أن تؤدى وظيفتها إلا إذا أنشأوا هيكلها أساسياً فى الإدارة ، ونظاماً للمواصلات والنقل يشبه النظام القائم فى بلدان الغرب . وأخيراً لم يجهلوا أن من اللازم حشد مبالغ كبيرة من الإنتاج الوطنى فى كل عام بغية استثماره .

وعلى ذلك ، فإذا كان مثل اليابان مثلاً صحيحاً فإنكم ترون مدى الصعوبة فى صياغة أسباب النمو الاقتصادى . إن ماهو سبب النمو فى بلد غير غربى فهو مجموع هذا التغيير . والنمو فى البلد الغربى سيحقق سرعة أكبر كلما ازداد تكيف الناس مع النموذج المثالى للمواطن الاقتصادى : المواطن الذى تحركه دائماً الرغبة فى زيادة الإنتاج سواء بالكسب المتزايد ،

وسواء بالاتباع المتزايد للعقل والمنطق . إن نمو الاقتصاد يزداد بقدر اتباعه للعقل والمنطق ، وبقدر ما تحركه آلية أقوى . إن ما يحدد تباين تقدم النمو ليس عاملاً منعزلاً أو يمكن عزله ، وإنما هو مجرّع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد موضوع البحث .

إننا إذا كنا سنذهب إلى نهاية هذا التعليم فيجب أن نخرج بأن من المستحيل عزل عوامل النمو بطريقة مجردة . ومع ذلك فسأحاول أن أبين لكم أننا نستطيع على الأقل أن نعزل بعض هذه العوامل بطريقة مجردة ونجد أنه تبعاً لقوة هذه العوامل المعجّلة أو المعوقة ، فإن النمو سيكون سريعاً أو بطيئاً . ولكنه بدا لي من المهم أن أبين — عند نقطة البداية — أن العامل الحاسم في النمو هو موقف المواطنين الاقتصاديين ، أى طريقة تكوينهم وطريقة تفكيرهم .

## الدرس العاشر

# عوامل النمو

خلال الدرس السابق استعملنا التعبير الآتي : إن النمو هو تغيير كيني يمكن تقدير نتائجه . إن هذه العبارة المرتجلة ستكون نقطة بداية لنا . هناك منطق لكم وللكيف في النمو الاقتصادي ، وسأحاول أن أوضح لكم بعض ملاحظه .

إذا لاحظنا ، في نهاية الطرف ، مجتمعاً تسوده الزراعة وتحدد فيه الحاجات عن طريق التقاليد ، وكانت طرق العمل فيه مهنية وتقليدية ، ثم لاحظنا ، في نهاية الطرف الآخر ، مجتمعاً تسوده الصناعة ، تنمو فيه الحاجات طاماً بعد عام ، وتنظيم العمل فيه ليس محدوداً ، فإننا سنقول إننا لنصابصد مجتمعين زاد الإنتاج الوطني فيهما بطريقة غير متساوية ، وإنما نحن أساساً بصدد نمطين من المجتمعات ، نظراً لأننا نستطيع أن نحسب العلاقة الكمية بين الإنتاج الوطني في هذا المجتمع والاتاج الوطني في المجتمع الآخر . إن التقدم ، داخل المجتمع الصناعي ، يمكن أن يتخذ صورة كيميائية بصفة أساسية ، أما في أحوال أخرى فهو يتخذ صورة كمية في أساسها .

يميز سوفي Sauvy بين نوعين من التقدم التكنيكي ، تبعاً لما يخلق هذا التقدم في الحال من مجالات العمل الاضافية للأيدى العاملة . أو بالعكس يترجم بخفض الأيدى العاملة المستخدمة حالاً .

إن التقدم التكنيكي الذي مؤداه إنشاء صناعة جديدة ، مثل السينما

أو الصناعات الإلكترونية، هو تقدم كيني، ويهيء في الحال عماليد  
حاملة إضافية: وعلى النقيض من ذلك، فإذا ما تأملت التقدم التكنيكي في  
أحد فروع الصناعة التقليدية، في التعدين أو صناعة الحديد مثلاً، فإن  
التقدم التكنيكي سيكون له في الحال طابع غامض خفي، وسيترجم زيادة  
في كميات الفحم أو الصلب المنتجة حسب عدد العمال المستخدمين. وقد يحدث  
أن يتم تمويض وأن تقوم المصانع التي تصنع الآلات اللازمة، لزيادة إنتاج  
عامل المنجم الأساسي، باستخدام جزء من العمال المفصولين بسبب زيادة  
الإنتاج، لأن الآخرين تم تخصيصهم لإنتاج آخر. من هذا التمييز يمكننا  
أن نخرج بتمييز آخر، أهم، بين التقدم التكنيكي الذي يظهر في خلق منتجات  
جديدة، مبتكرة، والتقدم التكنيكي الذي يترجم زيادة إنتاج السلم  
المعروفة قبلاً.

إن الاقتصاد الصناعي يضم اليوم عدداً كبيراً من السلم التي كانت  
متوافرة منذ قرن من الزمان، وينتج الآن بكميات متزايدة بواسطة أيد  
عاملة متناقصة، وهناك منتجات أخرى تعتبر جديدة بالنسبة للماضي،  
وتعتبر إنجازات كيفية.

إن هذا التمييز بين في الحال عدم استقرار التقارب بين نمو المجتمعات الصناعية  
الأوربية في القرن التاسع عشر ونفس النمو في المجتمعات غير الأوربية  
بعد ذلك بقرن. ففي الواقع، عندما كان أحد المجتمعات الأوربية في مستوى  
انتطور الحالى للاقتصاد الهندي، لم يكن هناك طيران ولا الإلكترونيات، إن  
جميع المقارنات بين مراحل غير معاصرة من التقدم، من مجتمع لآخر، كلها  
مقارنات تعتبر احتمالية. هناك اختلاف كيني بين تقليد تقدم مجتمع أوربي  
بواسطة المجتمعات غير الأوربية، وبين خلق هذا المجتمع الصناعي بواسطة  
أوروبا نفسها.

لنتناول الآن أمثلة أخرى ولنتأمل قطاع الزراعة . إن النمو مؤداه أساساً تحقيق إنتاج متزايد كيميا عن طريق أيد طاملة متناقصة ، لمنتجات معروفة قبلا . هناك قليل من الإنجازات المبتكرة فعلا ، ولكن التقدم الفنى يتم بطرق متعددة ، عن طريق اختيار البذور المنقاة ، وعن طريق الاستعمال للترايد للأسمدة ، وعن طريق استخدام الآلات ، وأخيراً عن طريق تنظيم أفضل للعمل . إن جودة البذور لها مفهوم طالى ؛ ومن للفيد دائماً ، فى جميع الزراعات ، استخدام البذور التى تجلب إنتاجاً أكبر . وعلى التقيض من ذلك ، فعندما تتأمل الأسمدة أو الاستخدام الآلى ، فيجب إدراج العلاقة بين كمية رأس المال للمستثمر وبين زيادة الإنتاج التى تنتج عن ذلك . ومن جهة أخرى ، فإن استخدام الآلات يعتبر مثمراً أو غير مثمر تبعاً لاعتبارات عديدة تتصل بمساحة الأراضى المزروعة والإمكانات الأخرى التى بين أيدينا والخاصة بالسحب والجر . ولا نستطيع أن نقوم بتقليد بعض المناهج التكنيكية المستخدمة فى الاقتصاديات الزراعية التى بلغت أقصى حد من التقدم تقليدياً أعمى . فزيادة الإنتاج مع خفض نسبة الأيدى العاملة التى حققتها الزراعة الأمريكية ، مثلاً ، يمكن أن يتحقق فى اقتصاديات أخرى بوسائل أخرى . وأخيراً فى وسعنا دائماً أن نحسب التقدم الكي ، ولكن الصورة التى سيتخذها التقدم ستتغير من اقتصاد لآخر ، وستكون ظاهرة كيفية .

إن موقف للنتج الزراعى — وبخاصة الفلاح — هو أيضاً موقف كينى ، حتى يستخدم هذا المنتج بذوراً منقاة ، ويتساءل عما إذا كان من اللثمر أن يزيد من كمية السباد أو يستبدل حصانه بجرار ، حتى يحدث ذلك ينبغى أن يكف الفلاح عن العيش فى عالم تقليدى ، ينبغى أن يطبق ولو دون إتقان ، حساباً اقتصادياً ، وينبغى له أن يتقبل التغير فى وسائل الإنتاج وكأنه شىء عادى . إن ما يسمح بهذه الزيادة الكمية ، إنما هو تغيير كينى فى

موقف المنتج حيال عمله ، وموقف الفلاح حيال التقاليد ، وهو في الغالب تغيير في النظم القانونية ، لأنه قد يصبح من المستحيل تطبيق أرقى الوسائل التكنولوجية في مجالات نظم قانونية قديمة .

وحتى في هذا التحليل ، الذي بسطناه عن قصد ، فإننا نصادف اختلافات كمية ؟ فالوسائل التي عن طريقها تم تحقيق النمو ، ليست قابلة للانتقال آلياً من بلد إلى بلد ، والاجراء البشرى الذى تحقق النمو عن طريقه إجراء نوعى منفرد ، وهو يستلزم الموافقة على التجديد من جانب المنتجين ، ونوع معين من الفكر سنطلق عليه ، افتقاراً منا إلى لفظ أفضل ، فكراً عقلياً علمياً .

إننا عندما نتساءل بطريقة مجردة عما يحدد سرعة النمو ، يمكن أن نحدد عدداً لا يحصى تقريباً من العوامل . ولكن الشيء القاطع ، هو الطريقة التي يتصور بها العاملون في الاقتصاد علاقتهم بالعمل الذى يقومون به ، وطريقة التصور هذه تحدد طريق المحيط التكنولوجى والاجتماعى فى مجموعه . وفى مجال الصناعة ، فإن تحليلاً يشبه هذا التحليل الذى خططته الآن يمكن أن يتم . إن عناصر التجديد الجذرى فى الصناعة أكثر انتشاراً ، فهنا فى مجال الزراعة ، إذ تقوم مصانع جديدة ، نحاول فى بعض الأحيان أن نحدد مراحل تطور الحضارة الصناعية بالنسبة لموارد الطاقة الأساسية .

وتكون الزيادة فى بعض الأحيان كمية بطريقة مباشرة . فرئيس العمل يتساءل ، عندما يفكر طبقاً لقوانين المجتمع الصناعى : بالنسبة لما تحت يدي حالياً من وسائل الإنتاج ، فكيف أستطيع أن أحصل على أعلى أرباح وأكبر كمية من المنتجات ؟ تجول فكرة الزيادة الكمية بصفة مباشرة بتفكير المنتج . ولكن هذه الزيادة فى الإنتاج فى وسعها هى أيضاً أن تتحقق بوسائل مختلفة ليس لها بالضرورة هدف عام .

إننا نتميز في مجال الزراعة اتجاهين عادة يسمى عن طريقهما إلى الوصول بالإنتاج إلى أقصاه ، فأما تحقيق الحد الأقصى لإنتاج المهكتار ، للمساحة المزروعة ، وإما تحقيق الحد الأقصى لإنتاج الفرد العامل . والاختيار بين هذين الاتجاهين تحدده ظروف متعددة . فتنبأ لما يتوافر لدينا من مساحة كبيرة أو صغيرة من الأرض ، فإننا نسمى إلى تحقيق أقصى إنتاج بالنسبة للمساحة المزروعة أو بالنسبة للفرد للعامل . ففي الولايات المتحدة ، حيث تتوافر مساحة هائلة من الأرض بالنسبة لسكان ، يعتبر إنتاج المهكتار ضعيفاً إذا قورن بمثيله في أوروبا . وعلى العكس ، فإن نسبة العاملين في الزراعة ضعيفة ، وعلى هذا فإنهم يحققون قيمة مرتفعة بالنسبة للفرد .

وكذلك في مجال الصناعة ، يوجد اتجاهان يمكن عن طريقهما تطوير التقدم الفني . فيمكن أن نسمى إلى أقصى حد ممكن في تخفيض عدد الأيدي العاملة ، أو المواد الأولية ، وهنا أيضاً يعتبر هذان الاتجاهان نعتين : أحدهما للولايات المتحدة ، والآخر للعديد من البلدان الأوربية .

كانت موارد المواد الأولية في الولايات المتحدة هائلة ، وموارد الأيدي العاملة محدودة ، والأيدي العاملة ، بطريقة عامة ، كانت تتكلف كثيراً . وكان اتجاه جميع الصناعات الأمريكية هو الاقتصاد في عدد الأيدي العاملة إلى أقصى حد ممكن ، حتى ولو أدى ذلك إلى إنفاق كميات ضخمة من المواد الأولية . وفي نفس الصناعات ، تستخدم أوروبا والولايات المتحدة أحياناً بطريقة مختلفة الأيدي العاملة من ناحية ، والمواد الأولية من ناحية أخرى ، الأمر الذي يقودنا مرة أخرى إلى الفكرة التي تقول بإمكان قيامنا دائماً بحساب نتائج الوسائل ، ولكن هذه الوسائل تختلف كيفياً ، وترتبط بظروف متعددة ، قائمة في كل مجتمع .

إن التقدم الفني أو النمو الاقتصادي يفترض تطور الآلات ، أو بالأحرى بوقى أسلوب كمي ، يفترض زيادة رأس المال المتوافر لكل فرد من العمال .

إن هذا المفهوم من الشبوع بحيث إننى ذكرته لماما ، إنه نفس النموذج للمفهوم الكى . فإتنا عندما نعقد مقارنة بين الاقتصاديات نستخدم فى أغلب الأحيان الفكرة الآتية : ماهى قيمة رأس المال للمستعمل بالنسبة لكل فرد من العمال ؟ رأس المال الذى ينتج لعقد مقارنات غير ذات مستوى بين حالات التطور فى هذه الاقتصاديات . وخطر هذه المقارنات الكمية ، هو أن كمية رأس المال للفرد من العمال هى النتيجة التى يمكن تقديرها لتغيير كى ، تغيير كى لما تؤديه الآلة ولما يؤديه العامل ، تغيير كى للعلاقة بين العامل والآلة ؛ ذلك النشاط الذى كانت تؤديه يد العامل أصبحت تؤديه الآلة بعد ذلك ، ذلك الإشراف على الآلة من جانب العامل انتقل بعد ذلك إلى الآلة ، وهكذا حتى أقصى أشكال الإشراف الآلى الذى يتم بواسطة الآلة نفسها .

وبوسعكم أن تتصوروا النتائج الخالصة لهذه التغييرات المعقدة إذا أخذتم فى الاعتبار كمية رأس المال المتوافر لكل عامل ، ولكن لا ينبغى أن تتصور أن هذه النتيجة هى مجرد الأثر المطلق لتجميع متزايد لرأس المال . إننا نصل إلى كمية متزايدة من رأس المال للفرد ، لأننا فى داخل كل مؤسسة ، فى داخل كل قطاع ، فى داخل كل مصنع ، قد أعدنا التفكير بطريقة دائمة فى العلاقات بين العمال ، وبين العمال والآلة . وعلاوة على ظاهرة كمية رأس المال للعمال ، تتدخل ظاهرة كى فى ألا وهى تنظيم الإنتاج .

كيف يمكننا الوصول إلى المشكلة التى تهمنى آخر الأمر . كيف نقارن بين تأثيرات مختلف أنواع النظم الاقتصادية على النمو .

إذا كنتم قد تابعتم التديلات ، فإنكم ترون مدى تعقد المشكلة ، ومدى تحديها لتبسيطات الداية . فلكى نزل ، بطريقة حاصمة ، تأثير النظام فى النمو ، ينبغى تعديد مختلف العوامل التى تحدد النمو ، والنظر فيما إذا

كانت هذه العوامل هي نفسها التي تقوم في هذا المجتمع وذاك ، لكي نحيط في النهاية بعمل النظام . إن هذا العزل في الواقع للنظام أمر مستحيل ، وفي وسعنا أن نبين كيف وضع علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع مشكلة النمو هذه وذلك قبل أن ننظر في تأثير النظام الاقتصادي نفسه .

في المجلدات التي كتبت عن النمو الاقتصادي وعوامل النمو نجد نوعين من الكتب ، كتب علماء الاقتصاد الخالصين من جهة ، ثم كتب المؤرخين .

إن نموذج كتب علماء الاقتصاد هو كتاب عالم الاقتصاد الأمريكي ونون روستو «W. W. Rostow: The Process of Economic Development» عملية التنمية الاقتصادية . إن روستو كعالم اقتصاد يجتهد في سرد العوامل التي تحدد النمو ، وذلك بذكر مفهوم كل منها . يذكر روستو ستة عوامل ويصوغها ، في لغة علماء الاقتصاد المحترفين ، في ألفاظ « Propensity » أو الانجذاب أو الميل . هذه العوامل الستة هي : الميل إلى تطوير العلم ، والميل إلى تطبيق العلم في أغراض اقتصادية ، والميل إلى تقبل احتمالات التجديد ، والميل إلى السعي نحو تحسين مادي ، وللميل إلى الاستهلاك ، والميل نحو إنجاب الأطفال . وهذه العوامل الستة يمكن اختصارها ببساطة . إن العوامل الثلاثة الأولى يجمعها علماء الاقتصاد المحترفون بصفة عامة داخل مفهوم القدرة على التحديد ، لأن هذه القدرة تستلزم في نفس الوقت المعارف النظرية ، والميل نحو تطبيق هذه المعارف النظرية في مجال التكنيك والرغبة في حمل ذلك ، أي الرغبة في تحسين مادي . ويتصل الميل نحو الاستهلاك بالميل نحو الاستثمار ، الأمر الذي يقودنا إلى مسألة رؤوس الأموال أما الأخير فهو العامل السكاني .

إن هذا السرد ، بصفته الاقتصادية البحتة ، لا يقدم فائدة عظيمة وهو غير كاف بالنسبة لعالم الاجتماع . إن مكانه بين النظرية المجردة للتطور والنظرية

الاجتماعية لعوامل النمو. أما بوصفه نظرية اجتماعية لعوامل النمو فهو شكلي أكثر من اللازم وقلما يتيح تحديد التأثير الذي تمارسه على النمو قيمة هذا العامل أوداك في ظرف معين. أما المهمة في نظر عالم الاقتصاد الحق ، هي بالأحرى تحديد الظواهر الداخلية في سير النظام الاقتصادي بالمعنى الضيق ، والتي تؤثر في النمو ، تاركة البحث عن العوامل الاجتماعية لنظام أوسع .

أما مؤرخو الاقتصاد ، فإنهم لا يسعون إلى أن يحددوا بطريقة مجردة مختلف العوامل التي تؤثر في معدل النمو ، إنهم يبحثون أولاً في الكيفية التي تم بها فعلاً تطور الاقتصاد الحديث المسمى بال رأسمالي ، ثم الاقتصاد الصناعي في مختلف البلاد .

كان البحث عن أصول الروح العقلية الرأسمالية موضوع مناقشات بين المؤرخين ، تلك المناقشات التي ربما كنتم تعلمون نقاطها الأساسية : نظرية ماكس فيبر « Max Weber » عن أصل العقلية الرأسمالية في فلسفة أخلاقية-بروتستانتية ( البحث عن دور اليهود في الحياة الاقتصادية في كتب سومبار « Sombart » ، مناقشة عامة عن دور الاختراعات ، والعلم والاكتشافات الكبرى) . إنني سأترك جانباً هذه المسائل التي من هذا النوع ، فهي تاريخية محضة . فالمؤرخ يستطيع داخل تطور المجتمع الصناعي الحديث ، أن يتابع ما حدث فعلاً ، في البلدان المختلفة . وسيلاحظ أنه في كل عصر ، كانت تسود صناعة معينة يسير تطورها أسرع من غيره وكانت تؤدي إلى انتشار جميع الصناعات الأخرى . وسيميز للراحل التي كانت فيها صناعة النسيج ، والحديد والسكك الحديدية تمارس الدور الدافع المحرك ، وسيتعرف على عصر الكهرباء ، وصناعة السيارات والصناعة الإلكترونية . ليس من المستحيل أن يتابع ، في تاريخ القرن الماضي ، تباينات التطور المميزة لكل قطاع ، وأن نرى كيف نشأت صناعة معينة في تاريخ معين في بلد من البلدان ،

وكيف امتدت على حساب هذه الصناعة أو تلك . وهكذا نجد شيئاً أشبه بتاريخ كيني للتطور الحديث ، نوعاً من السرد للأحداث ذات الطابع الاقتصادي . إن أصحاب النظريات الاقتصادية من جهة يسهون إلى عزل العوامل المتباينة ، ومن ناحية أخرى فإن مؤرخ الاقتصاد ، بالمعنى الضيق للكلمة ، قد بين تتابع الأحداث التي يقيس نتائجها عالم الاقتصاد في آخر الأمر .

وأرى أن في إمكاننا أن نكمل تاريخ تطور المجتمع الصناعي بواسطة التحليل الكمي للقيم المنتجة عن طريق كل فرد من العمال وتحليل توزيع الأيدي العاملة بين مختلف القطاعات . وهناك سنجد أنفسنا بصدد مزج السرد التاريخي للأحداث الاقتصادية بتحليل امتداد النمو . إن فضيلة المؤرخ هي أن يذكرنا بفكرة ينتهي بنا الأمر إلى نسيانها ؛ فكل نمو وطني بمثابة تاريخ ، والنمو في كل بلد كانت له خصائص لم تكن موجودة في بلاد أخرى . هناك بالطبع ملامح مشتركة للنمو في مختلف الاقتصادات الوطنية ، ولكن ، عند نقطة البداية ، فإن كل نمو يكون بمثابة تاريخ منفرد ، حدث في عصر معين مع معارف علمية ، وتكنولوجيا محددة . إن الاقتصاد الذي مؤداه أن يتحول ٨٠٪ من الأيدي العاملة في الزراعة إلى ٥٠٪ ليس هو نفس النمو الذي عرفه اقتصاد ما منذ خمسين عاماً ليتحول من النسبة المئوية الأولى إلى الثانية . والحل الوسط بين النظرية المجردة لعوامل النمو ، والتاريخ الفريد للنمو ، قد تكون الخطوة الأولى نحو نظرية اجتماعية في النمو وأنماط النمو ، يمكن أن تخرج بين التحليل الاقتصادي والسرد التاريخي .

كيف نصوغ مشكلة عوامل النمو ؟ إن النمو كما يبدو لي ، يرجع في أساسه إلى موقف العاملين في الاقتصاد . فعالم الاجتماع الذي يقوم بدراسة ظاهرة اجتماعية يتخذ موقف الناس كمرکز لدراسته . وموقف المواطنين هذا له في نظري ثلاثة ملامح ؛ ثلاثة مظاهر ، تفسر وجهات النظر المختلفة

التي شرحنا بها عقلية الحضارة الصناعية الحديثة: روح العلم . والتكنيك ،  
روح الحساب الاقتصادي ، وفي المقام الثالث ، الميل إلى التقدم  
والتغيير والتجديد .

إنني أوجه العناية إلى هذه المظاهر الثلاثة التي تعتبر ، إذا كان لنا أن  
نقول هذا ، المظاهر الثلاثة للصفة العقلية في الاقتصاد الحديث . ولا تكون  
هذه المظاهر الثلاثة مرتبطة دائماً أو لا تكون دائماً قائمة بنفس الدرجة  
من القوة . ليس هناك فرد يمثل الحساب النقدي أكثر من التاجر أو البائع ،  
ولكن التاجر أو البائع الذي يقوم بحساب كسبه ببالغ الدقة ليس خالقاً  
للحضارة الصناعية . إن روح الحساب مفيدة للحضارة الصناعية في الحدود  
تنضم إليها روح العلم التي وروح التجديد .

ما هي الشروط أو الظروف التي تتطور فيها هذه العقلية ، وتفتح  
وتزدهر وتعطى ثمارها ؟ يبدو لي أن بوسعنا القيام بتعداد بسيط للظروف  
للمناسبة ، بشرط قبول مستوى عال من التجريد .

إن أول نوع من الظروف ، يمثله مجال التنظيم القانوني . إن موقف  
الحساب والرغبة في التجديد والعلم يتطلب تنظيمًا وعدالة تقوم نسبياً على  
المنطق العقلي وعلى التقدير السابق . لا بد من ظروف متعددة في مجال  
التنظيم القانوني ، ومجال الأخلاق ، والسياسة ، وذلك حتى يتحقق الموقف  
المثالي للحضارة الصناعية .

أما النوع الثاني من الظروف فإنه يعود إلى ما نسميه في لغة الاقتصاد  
بالدوافع أو الحوافز Incentives فحتى تزدهر عقلية الحضارة الصناعية ، فلا بد  
وأن يكون هناك علاقة بين العمل والأجر والمكافأة . لا بد وأن يشمر  
المنتج ، أو المقاول أو العامل بأن زيادة مجهوده وزيادة الإنتاج ستترجم في  
صورة تحسين لحاله .

إن مشكلة حوافز الإنتاج ، فى الألفاظ المجردة مشكلة سهلة : فمن الوجهة العملية ، فليس هناك من هيئة سياسية واجتماعية لا تمارس تأثيراً على الدوافع . إن نظام الملكية العقارية اليوم ، فى أجزاء واسعة من العالم يتخذ وضعاً بحيث إن الذى يعمل فى فلاحه الأرض ليست له مصلحة فى زيادة إنتاجها ، مادام الجزء الأعظم من زيادة الإنتاج يؤول إلى مالك العقار . وعلى ذلك ، والمثل بالغ البدهة ، فقد يحدث أن يقف التنظيم القانونى للملكية ضد الحافز ويمارس تأثيراً فى معدل النمو .

لننتقل الآن من الاقتصاديات الأقل تطوراً إلى الاقتصاديات الأكثر تطوراً . إن أحد العناصر التى تمارس تأثيرها فى العلاقة بين العمل والعائد ، هو نظام الضرائب الذى يمكن تحليله فى مجال تأثيراته فى حافز الإنتاج . إن استقطاعاً ضريبياً أضخم من اللازم ، ابتداء من شريحة معينة للدخول ، يمكن أن يكون بطريق مباشر ، ضد النمو ، لأن الأفراد لن يستفيدوا من الإنتاج الذى يتعدى نقطة معينة . وقد يحدث أن يكون تباين معين فى الأجور حافزاً على النمو ، وإن من المصلحة توسيع نطاق الأجور ، إذا كان إعطاء مكافأة إضافية للذين يعملون أكثر ، يدفعهم إلى زيادة الإنتاج . إذن فإن الحافز إلى الإنتاج يمثل عاملاً من عوامل النمو ، ولكن الحافز إلى الإنتاج يتأثر من الناحية العملية بجميع التنظيمات الاقتصادية ، بل وحتى السياسية .

ترى هل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تدفع النمو أم تعوقه ؟ إذا كنا نعى بالملكية الخاصة للأرض الملكية العقارية الواسعة حيث يحتفظ المالك لنفسه بأكثر جزء من زيادة الإنتاج ، فإن الملكية الخاصة هنا تكون حافزاً للنمو ، أما إذا كان الأمر يتعلق بملكية فردية للفلاح الذى يستغل أرضه فيمكن أن تكون الملكية الفردية دافعاً إلى النمو ، ولكنها يمكن أن تكون معوقة ، فالفلاح المالك يهمل أن ينتج ، ولكنه إذا كانت ملكيته

بالغة الصغر ، أو إذا كان ذا عقلية محافظة ، فإنه لن يستخدم ما جاء به العلم .

والنوع الثالث من عوامل النمو هو رأس المال والسكان . لقد أجمع الكل على أن أحد العوامل الباعثة على النمو هو زيادة رأس المال المستثمر لكل فرد من العمال . وبطريقة إجمالية فإن كل ما يحدث استثمارات ضخمة ، أى كل ما يزيد من حرية رأس المال يكون دفعاً للنمو . ولكن ماهى العوامل التى تحدد أهمية رأس المال الحر ؟ يجب إدخال عدد كبير من الظواهر ، بعضها داخل فى النظام الاقتصادى نفسه ، وبعضها يتماق بالمجتمع . والنظام الاقتصادى ، فى مرحلة معينة ، يمكن أن يسهم فى توسيع حجمه على رأس المال الحر زيادته للادخار . وتمارس نفسية الأفراد والطوائف أيضاً تأثيراً بالنسبة لتأثير الحركات الشعبية على قيمة رؤوس الأموال الحرة أو رؤوس الأموال المستثمرة . فن الوجهة النظرية ، إذا كانت زيادة السكان ضعيفة ، فإن الأسر تكون قليلة العدد ، ويكون فى استطاعتنا أن نستنتج من ذلك أن الادخار سيكون كبيراً . ومن وجهة النظر هذه ، قد نحاول أن نقول إن البلد الذى يزداد سكانه بنسبة صغيرة تتوافر لديه رؤوس أموال كثيرة ، وتزداد فيه سرعة النمو بكل فرد من العمال . ولكن فرنسا ، التى مرت بهذا الوضع ، لم تستثمر كل رؤوس أموالها الحرة فى الصناعة ، ولكنها أقرضت منها دولاً متحالفة ، ولقد استخدمت رؤوس الأموال لافى زيادة الاستثمارات الفرنسية فحسب ، ولكنها استخدمت أيضاً فى زيادة استثمارات البلاد المقترضة .

ومن جهة أخرى . فإن روح المبادرة يمكن أن يضر بها نمط من السكان الثابتين أو الهابطين عدداً . إن الآثار النفسية غير المباشرة للحركات الشعبية تعتبر أقوى من الآثار للباشرة ، فى القرن التاسع عشر ، كانت أكثر الظروف دفعاً للنمو الاقتصادى هى تقدم معين لزيادة السكان . وقد حققت .

فرنسا بسكان ثابتين ، معدلا في النمو أكثر بطئا حتى في إنتاج المجموع ، وذلك من بلدان فيها زيادة سكانية سريعة .

فإذا ما قبلنا هذا التحليل ، الذي كان المركز فيه للموقف الاقتصادي ، وكانت الظروف الدافعة فيه هي بالتوالي المجال القانوني - السياسي ، ودوافع الإنتاج ، وحركات رأس المال ، والسكان ، إذا قبلنا هذا التحليل ، فلن يمكن عقد مقارنة سهلة بين نظام ونظام ، نؤكد أن هذا النظام صالح للنمو ، وأن هذا النظام الآخر غير صالح . إن النظم التي اعتدنا أن نقارن بينها تمدها ملامح قانونية واقتصادية لا ترجع مباشرة إلى مشكلة النمو .

إن النظرية السياسية تميز بين النظام الملكي ، والنظام الارستقراطي ، والنظام الديمقراطي . ولكن هذه المفاهيم تنطبق بطريقة سيئة جداً على مظاهر عصرنا . إننا لا نعرف بالضبط كيف يحدد النظام السوفيتي ، أو حتى النظام الإنجليزي ، وهو في نفس الوقت ملكي ما دامت هناك ملكية ، وهو أرستقراطي ما دامت هناك طبقة حاكمة شبه وراثية ، وهو نظام ديمقراطي ما دام هناك برلمان منتخب . إن فئات الفلسفة السياسية التقليدية تعود إلى عصر كانت المشكلات فيه توضع في ألفاظ مختلفة .

ويستوى الأمر بالنسبة للاقتصاد . إن المفاهيم التي تثير منازعات حامية بين الأحزاب السياسية بل وحتى بين الكتلة العالمية هي من ناحية مفاهيم التخطيط والسوق ، ومن ناحية أخرى مفاهيم الملكية الفردية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . ولكن لا يوجد بين هذه المفاهيم أي مفهوم يعتمد على مشكلة النمو ، يسمح لنا بالقول ، بطريقة دقيقة ، إذا ما كان النظام دافعاً أو غير دافع للنمو .

لنتناول من جديد العناصر الإدراكية التي تحدد نظمنا عنصراً عنصراً . علينا أولاً بالتفكير في الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . إن النظام الذي

يقوم على الملكية الفردية يمكن أن يقوى الحافز إلى الإنتاج ، عند العامل والمقاوم في نفس الوقت ، ونظام آخر يقوم على الملكية الفردية ، مشابه من الناحية القانونية ، يمكن أن يحقق الحافز . ومن السهل فعلا أن نخلق عن طريق قوانين سيئة ظروفاً يشعر فيها المقاوم والعامل « أنه ليس هناك تناسب بين المجهود والعائد . » إن كل نظام اقتصادي حديث يستلزم وجود جزاءات ، بمعنى الكلمة المزدوج ، وهو المكافأة والعقاب . والنظام الذي يخلو من الالتزامات والجزاءات هو بلا شك ، باستخدام عنوان كتاب أخلاق شهير ، نظام يعوق النمو ، ويمكن أن يكون الاقتصاد الرأسمالي من هذا النوع ، وكذلك يمكن أن يحدث هذا للاقتصاد الاشتراكي . إن الاعتبارات النهائية لمشكلة النمو تتعارض مع الاختلافات التي استلزمها مفاهيم النظم . ونستطيع أن نوضح ذلك بالنسبة للسكان ، وبالنسبة لرأس المال وربما تمكننا من توضيحه في مجال التنظيم القانوني والأخلاقي والنفسي .  
لنأخذ على ذلك مثلاً .

طبقاً للتحليل الذي قننا به الآن ، فإن أحد العوامل الحاسمة في النمو هو روح العلم ، الرغبة في تطوير المعارف وتطبيقها في الصناعة . إن النظام الأمريكي يأخذ بالعلم ( وبخاصة العلوم التطبيقية ) بنوع من الإصرار ، في تطبيقه في مجال الإنتاج ، ولكن في النظام السوفيتي ، فإن مبالغ ضخمة تخصص كل عام لتطوير العلم بنفس الإصرار في تطبيق العلم على التكنيك . وعلى عكس ذلك ، فإنهم في النظام الفرنسي يفضلون الدراسات الأدبية على الدراسات العلمية ، وينقصهم العلماء والباحثون ، إنهم لا يؤمنون بالعلم (إنهم عند الضرورة يؤمنون بعلم الطبيعة، وليس بالتأكيذ بالعلوم الاجتماعية) إنهم مقتنعون بأن جميع المشكلات الاجتماعية تحل عن طريق الثقافة العامة . فعندما ينكر كفاية الثقافة العامة ، فاننا نهم بتجاهل العلوم الإنسانية . إن عقلية هذه حالها ليست رأسمالية ولا اشتراكية ، وهي بلا جدال تعوق النمو .

وأنا لا أرى أن النمو خير مطلق . وليس من البديهي أنه يجب علينا أن نهتم قبل كل شيء بالحصول على أعلى معدل من النمو الاقتصادي . إن كل ما أريد أن أقوله هو أن التحليل ، وحتى التحليل الأولي ، لعوامل الإنتاج ، يؤدي إلى هذه النتيجة ، التي سيقبلها المذهبون بصعوبة : ليس هناك علاقة بسيطة بين النظم التي تتعارض وسرعة النمو الاقتصادي .

لقد تركت بالطبع جانباً الحجة الكبرى التي يسوقها الأحرار ، التي تقول بأن الحساب الاقتصادي الدقيق ليس ممكناً إلا مع سير حركة السوق ، وأنه ضروري للنمو السريع . وأترك المسألة جانباً . ومع ذلك ، فإنني سأوافق على أنه في النظام السوفيتي المخطط ، فإن روح الحضارة الصناعية هي الأقل في روح الحساب الاقتصادي من روح الإنجاز التكنيكي . ويؤدي تبين هذه المواقف الروحية إلى سلسلة من التباينات في التنظيم الاجتماعي ، وبخاصة في تنظيم الصناعة نفسها . ومهما يكن الأمر فليس من الممكن ، طبقاً لنظرية عامة للنمو وعوامل النمو ، أن تصدر حكماً قاطعاً صريحاً يناول استحقاقات كل نظام من النظم المختلفة . إن بوسعنا أن نتصور ، وفي رأيي يمكننا أن نلاحظ ، نظماً تحمل أسماء مختلفة ويحقق بطريقة متساوية أسباب النمو ونظماً تحمل نفس الاسم وتحقق بطريقة غير متساوية ، أسباب النمو .

كيف يجب إعادة التفكير في النظم الاقتصادية حتى يكون في وسعنا أن نقيم علاقة بين مختلف النظم وبين ظواهر النمو ؟ أن الإجابة لا يمكن أن تأتي إلا في مرحلة لاحقة للبحث . أما الآن فإذا لم يكن بوسعنا أن نصل إلى نتائج قاطعة عن طريق التحليل وعلى المستوى المجرد ، فأى المناهج نستخدم ؟ يجب أن نجرب المنهج التجريبي . من المهم أن ننظر إلى ما يجري ونقارن بين ألوان النمو في البلاد ذات النظم الاقتصادية المختلفة . وسوف نتناول

مقارنة من هذا النوع ابتداء من الدرس القادم ، ولكن قبل أن نبدأ ، أريد أن أبين لكم حالا لماذا لن تكون النتائج نتائج نهائية أبداً . إذا لم تكن الإجابة قاطمة على المستوى الجرد ، فهذا ادعى ألا تكون كذلك .  
بعد مقارنة تاريخية .

إن العقبة الأولى ، هي الاختلاف بين خلق المجتمع الصناعي وتقليده . إذا ما قارنتم التطور الصناعي الأمريكي بين ١٨٨٠ و ١٩١٠ بالتطور الصناعي السوفيتي بين ١٩٢٨-١٩٥٢ ، فإنكم ستلاحظون فترات متجانسة من وجهات نظر معينة ، ولكن مع اختلاف أساسي : ففي الوضع الأول تقوم بخلق التكنولوجيا نفسها ، أما في الوضع الثاني فإننا نطبق التكنولوجيا التي خلقه آخرون .

ومن جهة أخرى ، فإن الموارد للمادية التي تملكها المجموعات - مساحة الأراضي المتوافرة ، ثروة للناجم - تكون مختلفة ، وهي بلا شك عنصر من عناصر سرعة النمو .

أما العقبة الثالثة ، فهي الحركات الشعبية . إننا إذا قارنا الاقتصاد الأمريكي بين ١٨٨٠ ، ١٩١٠ ، والاقتصاد السوفيتي بين ١٩٢٨ - ١٩٥٢ ، فإننا نصادف فعلا بعض المظاهر المتماثلة ، ولكن الحركات السكانية ليست واحدة . لقد استفاد الاقتصاد الأمريكي من تدفق مستمر للأيدي العاملة ، وكان يستورد رؤوس أموال بانتظام ، وهما عاملان لا تصادفهما في الظاهرة السوفيتية .

في القرن الماضي أدى التقدم الاقتصادي إلى نقص في معدل الوفيات ، وعلى ذلك أدى إلى زيادة في عدد السكان . وفي القرن العشرين ، يزداد السكان حتى بلا تقدم اقتصادي ، فيكفي الطب الحديث وعلم الصحة . إن المعطيات الأساسية للنمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين مختلفة . إذن : إن النمو الاقتصادي ، في القرن العشرين ، يتخذ قاعدة لسيره سكاناً

كانوا قد زادوا فعلاً قبل أن يبدأ تطور المجتمع الصناعي ، في حين أنه في القرن للماضى كان امتداد السكان إلى حد ما يصاحب تطور المجتمع الصناعي .

إننا نعلم سلفاً أننا نصل إلى نتائج أكيدة ، مقبولة بطريقة عامة ، الأمر الذى سألخصه في عبارتين . ينسبون إلى فردريك الثانى هذه العبارة Yeder Muss auf Seine Weise Selig Werden أى «يجب على كل شخص أن يحقق خلاصه بطريقة الخاصة» . وفي مجال النمو الاقتصادى فإن الأمر يشبه الخلاص الفردى . أما العبارة الثانية فهى لفولتير . إن من لا يعيش بعقلية عصره يلحق به كل بلاء عصره . علينا فى كل عصر ، أن نتجاوب مع المحاولات التى تفرضها مرحلة النمو التى نجتازها . فإذا كان التطور الصناعى متخلفاً عن التطور الاجتماعى ، الأمر الذى ربما يكون موجوداً فى فرنسا ، فإن البلد سيلحق به كل بلاء عصره .

إن ما تنفرد به كل قومية من سمات ، وما تتصف به كل مرحلة اقتصادية من خصائص ذاتية ، كل هذا يفسر حدود كل نظرية عامة من نظريات النمو .